The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

College of Literature

Master of Arabic Language and Literature

الجامعـــــة الإســـــلامية بغـــــزة

عمادة البحث العلمي والدِّراسات العليا

كليـــــــــــــــــــــة الآداب

ماجســـتير لغـــة عربيـــة وآدابهـــا

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند السيوطي في كتابه "همع الهوامع في شرح الجوامع"

"دراسة وصفية تحليلية"

Citing Hadith in sauti's book Ham'a Al-Hwam'a for Al-Suyuti, An Descriptive Analytical Study

إعداد الباحث

أحمد طلال علي مصبح

إشراف الدكتور

يوسف جمعة عاشور

كانون الثاني 1440هـ / فبراير 2019م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند السيوطي في كتابه "همع الهوامع في شرح الجوامع"
"دراسة وصفية تحليلية"

Citing Hadith in sauti's book
Ham'a Al-Hwam'a for Al-Suyuti, An Descriptive Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**أحمد طلال علي مصبح**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2019/01/8	التاريخ:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ...ج.س.غ/35/...
التاريخ Date ...2019/02/20م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد طلال علي مصبح** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية**

وموضوعها:

الاستشهاد بالحديث النبوي عند السيوطي في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) دراسة وصفية تحليلية

Cihing Hadith in Sauti's Book Homh Elhawamih Fi Sharh Gama Al Gawamia Descriphve Ananytical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاربعاء** 14 **جمادي الثانية** 1440هـ الموافق 2019/02/20م الساعة **العاشرة صباحاً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. يوسف جمعة عاشور	مشرفاً ورئيساً	.....
د. أحمد إبراهيم الجدبة	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

Deanship of Research and Graduate Studies

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

التاريخ: ٦/ ٤ /٢٠١٩م | الرقم العام للنسخة | 3107383 | اللغة | ع | ماجستير ☒ | دكتوراه ☐

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

للطالب/ أحمد طلال علي مهديح

رقم جامعي: 120160375 قسم: اللغة العربية كلية: الآداب

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

159

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

.....

إدارة المكتبة المركزية

أ/ محمد عبد الدايم

.....

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة الأحاديث النبوية الشريفة في كتاب همع الهوامع للسيوطي دراسة تحليلية، وقد قمت بتقسيم دراستي إلى فصلين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويقفوهما خاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات، فكان كالآتي:

المقدمة: وفيها بيان لموضوع الرسالة وأهميته، ودوافعه، والمنهج الذي اتبعته.

التمهيد: تحدثت فيه عن حياة السيوطي، تناولت فيه اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وصفاته وأخلاقه، ومؤلفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال العلماء فيه، وشعره، ووفاته، ومنهجه، وشواهده، ومصادره، والأصول النحوية في شرحه، ومذهبه النحوي.

تحدثت في **الفصل الأول** عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وقسمته إلى خمسة مباحث؛ المبحث الأول: موقف النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف دراسة تحليلية في كتبهم. المبحث الثاني: موقف النحاة الذين منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعللهم؛ دراسة تحليلية في كتبهم. المبحث الثالث: موقف النحاة المتوسطين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعللهم؛ دراسة تحليلية في كتبهم. المبحث الرابع: موقف النحاة المجوزين الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعللهم؛ دراسة تحليلية في كتبهم. المبحث الخامس: موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث في النحو واللغة.

أما **الفصل الثاني** فقد تناولت فيه الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند السيوطي دراسة تحليلية مرتبة حسب أبواب الكتاب.

وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

يعد السيوطي من الفئة المتوسطة للاستشهاد بالحديث، فقد جوز الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي اعتنى بنقل ألفاظها، ولم يرضَ عمن منع الاستشهاد بالحديث، كما نقد من جواز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روي منه بالمعنى أو باللفظ، فقد أكثر السيوطي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، في كتابه همع الهوامع، فقد بلغت شواهد الحديث عنده مئة وستة وخمسين حديثًا وكرر منها أربعة عشر حديثًا.

كما أوردت عددًا من التوصيات، من أهمها:

يوصي الباحث الدارسين بالاهتمام بكتب السيوطي النحوية، ودراستها دراسة متأنية للخروج بقول فصل عن مدرسة السيوطي النحوية.

وختمت الدراسة بذكر ثبت المصادر والمراجع التي استعنت بها في دراستي.

Abstract

This study examines with the prophetic Hadiths in the book of Ham'a Al-Hwam'a for Al-Suyuti, an analytical study. The study is divided into an introduction, an introductory chapter, two chapters and a conclusion, as follows:

The introduction explains the importance of the subject, its motives, and the approach it uses to achieve the objectives.

The introductory chapter presents the life of Al-Suyuti, his name, his descent, his birth, his origins, his attributes, his morals, his teachers, his students, the scholars' opinions relevant to him, his poetry, his death, his grammatical approach, the grammatical principles in his book and his sources.

Chapter one explains the attitudes of grammarians from citing the Prophet's Hadith in grammar issues. The chapter is divided into five sections; the first illustrates the position of the old grammarians from citing of the Prophet's hadiths, and it is an analytical study of their books. The second section: the attitude of grammarians who deny citing the Prophet's hadiths in grammar issues and their reasoning; an analytical study of their books. The third section: the attitude of the middle-period grammarians relevant to citing the Prophet's hadiths in grammar issues and their reasoning; an analytical study of their books. The fourth section: the attitude of grammarians who accept citing the Prophet's hadiths in grammar issues and their reasoning; an analytical study of their books. The fifth section: Al-Suyuti's attitude on citing the Prophet's hadiths in grammar issues and language.

Chapter two explains Al-Suyuti's citation of the Prophet's hadiths in grammar issues, an analytical study arranged according to the chapters of his book.

The most important findings of the study are:

Al-Suyuti is intermediate in using the Prophet's hadiths in grammar issues. According to him, it is permissible to quote the Prophet's Hadiths which was extra-accurately stated as pronounced by the prophet, and he was not satisfied with those who forbade the quoting of hadiths. He also criticized the permissibility of quoting hadiths without distinguishing between what is narrated literally and those narrated by meaning. Al-Suyuti quoted many Prophetic hadiths in his book Ham'a Al-Hwam'a. The number of hadiths he quoted reached was one hundred and fifty-six Hadiths, of which fourteen were repeated.

The most important recommendations of the study:

The researcher recommends that students pay attention to Al-Suyuti grammar books, and study them carefully to come up with a final opinion relevant to Al-Suyuti's school of grammar.

The study concluded by listing the sources and references used in the study.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾

[المجادلة: 11]

الإهداء

❖ إلى ... مَن بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة القائد الأعظم الذي شق بحر الوجود؛ لينقذ الغرقى ويوصلهم شاطئ النجاة سيدنا محمد – ﷺ – راجيًا من الله القبول.

❖ إلى كلِّ الذين وهبوا الحبّ والحنان وزرعوا في نفوسنا كل معاني الكرم والوفاء وأورثوا فينا كلَّ دوافع التضحية والعطاء ...

إلى مَن نَحْنِي لهم هامتنا إجلالًا وإكبارًا ... إلى أحبّ الناس

والدي المعطاء ... أمّي الحنون

❖ إلى بيادر الأمل ومرافئ الود، القلوب المخلصة التي جمعني بها دفء الحب والتضحية إخواني وأخواتي ...

شكرٌ وتقديرٌ

تقف كلمات الشكر حياءً أمام عظماء .. تاقوا لنقشٍ في الصخر، على خُطى الأنبياء.. واتبعوا قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل: 19].

فحمدًا لك ربِّ أنْ جعلتني ممن يغوصون في ميدان البحث والعلم .. وينهلون من فيض النور أملًا وحياة .. ورزقني بعالمٍ وباحثٍ جليلٍ نحسبه من المخلصين.

وتقديرًا حارًا وعرفانًا لفضله المشهود، ومداده الوفير أتقدم ببالغ الشكر والتقدير وجميل الامتنان لمعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **يوسف جمعة عاشور**، الذي تكرّم بالإشراف على دراستي، واصطبر عليّ في كل خطواتي، فكان خيرَ معلمٍ، أفاضني من نبعه الأصيل، ووجهني أفضل سبيل.

وعظيم الشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة كل من:

الدكتور/ **محمد مصطفى القطاوي** حفظه الله.

الدكتور/ **أحمد إبراهيم الجدبة** حفظه الله.

لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي وإثرائها بالملاحظات القيمة.

والشكر موصول لجميع أساتذتي في قسم اللغة العربية، والشكر موصول لمناقشي في السيمنار د. **أسامة حماد**، ود. **أحمد الجدبة**.

كما أتقدم بالشكر إلى كل مَن ساعدني في إعداد هذه الدراسة، ومن أسدى لي معروفًا، أو كلمة أو نصحًا، ولا أنسى الشكر لجامعتي الرائدة، التي كانت لنا ومعنا.

فهرس المحتويات

إقـــرار.....أ
نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير.....ب
ملخص الدراسة.....ت
Abstract.....ث
الإهداء.....ح
شكرٌ وتقديرٌ.....خ
فهرس المحتويات.....د
مقدمة.....11
أولًا: أسباب اختيار الدراسة:.....12
ثانيًا: أهمية الدراسة:.....12
ثالثًا: أهداف الدراسة:.....13
رابعًا: صعوبات الدراسة:.....13
خامسًا: الدراسات السابقة:.....13
سادسًا: منهج الدراسة:.....13
سابعًا: خطة الدراسة:.....14
التمهيد الإمام جلال الدّين السيوطي.....17
أولًا: اسمه ونسبه ولقبه وكُنيته:.....18
ثانياً: مولده ونشأته:.....19
ثالثًا: صفاته وأخلاقه:.....20
رابعًا: مؤلفاته:.....21
خامسًا: شيوخه:.....23
سادسًا: تلاميذه.....24
سابعًا: أقوال العلماء فيه:.....25
ثامنًا: شعره:.....26
تاسعًا: منهجه اللغوي:.....27
عاشرًا: شواهده ومصادره:.....28
حادي عشر: الأصول النحوية في شرحه ومذهبه:.....29
ثاني عشر: وفاته:.....30

الفصل الأوّل موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث.....32
المبحث الأوّل موقف النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....33
بعض النماذج من كتب القدامى:.....33
السبب في قلة استشهاد النحاة القدامى بالحديث:.....36
سبب سكوت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث الشريف وتوضيح موقفهم منه: 39
المبحث الثاني موقف المانعين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....40
أدلة المانعين:.....41
أشهر علماء اتجاه المنع:.....43
المبحث الثالث موقف المتوسطين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....47
المبحث الرابع موقف المجوّزين.....50
أشهر العلماء المجوّزين:.....51
المبحث الخامس أسباب دعوى المنع من الاستشهاد بالحديث في النحو ومناقشتها 56
الفصل الثاني الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند السيوطي دراسة تحليلية مرتبة حسب أبواب الكتاب.....59
المقدمة:.....60
الشاهد لغة واصطلاحًا:.....60
المبحث الأول في مقدمة الكتاب.....61
الباب الأول: الكلام في المقدمات/ شرح الكلمة والكلام وما يتألف منه 61
المبحث الثاني باب العمد.....77
المبحث الثالث كتاب الفضلات.....89
المبحث الرابع كتاب المجرورات وما حمل عليها من المجزومات.....96
المبحث الخامس كتاب العوامل.....107
المبحث السادس باب التوابع والعوارض.....117
المبحث السابع في الأبنية.....120
الخاتمة.....122
أولًا: النتائج.....122
ثانيًا: التوصيات: 123
المصادر والمراجع.....124
الفهارس العامة.....134

أولًا: فهرس الآيات القرآنية..... 135
ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية..... 137
ثالثًا: فهرس الأبيات الشعرية 139

مقدمة

الحمد لله مالك الأرض والسموات ومنزل الكتاب على خير البريات، والصّلاة والسّلام على المعلم الأوّل صاحب السّنّة الأنور، والشريعة الأطهر، المرسل للعالمين لكل أصغر وأكبر، وصلاةً وسلامًا على عباده المصطفين الأخيار، وأصحابه المعظمين الأطهار، أما بعد،

فإنَّ السّنّة النبوية تشريع رباني، أنزله الله – عزّ وجلّ – على نبيه المصطفى عليه أفضل الصّلاة وأزكى التسليم، أراد به هداية الناس إلى الطريق القويم، وجاعلًا منها منهجًا تستنير به الأمة في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، ولذلك قَرَنَ الله بينهما في كثير من مواضع القرآن مؤكدًا على كمال الشريعة الإسلامية بهما، يقول جلّ في علاه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ [النساء: 59]، ولقد أدرك المسلمون – أينما حلوا – أهمية السّنّة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، فعكفوا على دراستها وشرحها وتوضيحها، خاصة الحديث الشريف، حتّى ظهر منهم مَن اختصّ به، من أمثال: البخاري، ومسلم، وابن ماجه، والترمذي، وأبى داود، وظهر –أيضًا– أصحاب المذاهب الأربعة: أحمد بن حنبل، ومالك ابن أنس، وأبو حنيفة، والشافعي، ولعلّنا –هنا– نعرج على مقولة أحدهم؛ وهو الإمام الشافعي مبينًا جلال ومكانة السنة النبوية، يقول: "**وقد سنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مع كتاب الله، وسنَّ فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سنَّ فقد ألزمنا الله باتباعه**".

والحديث من مصادر النحو العربي بعد القرآن الكريم فهو أسمى لغة عربية، متميزًا بغزير المادة، وواسع الثراء اللفظي، فقد صار له مع لغتنا شأن جليل، فمنذ أمدٍ بعيد اشتهر العرب بفصاحتهم وبيانهم وتفوقهم على باقي أهل الأرض في الفنون اللغوية وعلوم الكلام، إلى أنْ جاء الإسلام لتصبح للغة العربية مكانة خاصة تتزاهى وتتفاخر، ولهذا فإنَّ العلماء – سلفًا وخلفًا – عكفوا على ربط دراساتهم اللغوية؛ النحوية والصرفية والبلاغية بكتاب الله تعالى وحديث الرسولﷺ ولئن كانت دراساتهم القرآنية النحوية تبدو فيها جهودهم واضحة جليّة، وإنّ مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تناولوا فيها المباحث النحوية من خلال الحديث النبوي تبدو لي فيما أعلم –وإنْ كانت ضئيلةً نادرة، لا سيّما في مجال الاحتجاج النحوي بحديث الرسول ﷺ.

لذلك كله عمدت في دراستي إلى دراسة الحديث الشريف شاهدًا نحويًا يعتد به في علوم اللغة، وقد كانت تلك الدراسة في كتاب (همع الهوامع في شرح الجوامع) للإمام (جلال الدين السيوطي).

أولًا: أسباب اختيار الدراسة:

لقد تم اختيار الدراسة لأسباب عدة، أهمها:

1- إنَّ البحوث التي ربطت بين الدراسات النحوية وحديث الرسول ﷺ دراسات نادرة، تخلو منها مكتباتنا، ولو نظرنا إلى الدراسات القرآنية النحوية، نجد عشرات المؤلفات والبحوث والرسائل الجامعية تناولت هذا الجانب من الدراسة خلافًا للدراسات الحديثية النحوية، فحاولت أنْ أقدم هذا البحث المتواضع؛ لبنةً من اللبنات الأولية الأساسية في مكتبتنا النحوية إسهامًا مع الباحثين الآخرين في خدمة السنة النبوية ولغة القرآن الخالدة.

2- بيان المكانة السامقة التي يتمتع بها السيوطي، وكتابه بين كتب النحو.

3- ملازمة كتب العلماء، والتعرف إلى أسلوبهم، ومدى استشهادهم بالحديث النبوي الشريف.

4- حصر استشهادات السيوطي بالحديث النبوي في كتابه في بحث واحد ليسهل تناولها والاطلاع عليها.

5- تجسيد الجهد النحوي الذي قام به السيوطي لخدمة اللغة العربية وتوطيد قواعدها.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

1- الحديث الشريف مصدر مهم من مصادر التشريع الإسلامي.

2- مكانة الحديث الشريف في اللغة العربية، وبيان أهمية الربط بين الحديث والنحو.

3- رصد جميع الأحاديث التي استشهد بها في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع).

4- الاحتجاج بالحديث النبوي شاهدًا نحويًا يمكن الاعتماد عليه، وإنْ نُقل معنًى.

5- بيان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو والصرف، وذكر أول مَن تنبّه إلى ظاهرة الاستشهاد بالحديث من الباحثين، والآراء التي ظهرت ابتداء من زمن ابن الضائع وحتّى يومنا هذا.

6- عرض حجج المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو وبيان ردود وحجج المجوزين للاستشهاد به ودراستها دراسة تحليلية.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

1- خدمة السّنة النّبوية المطهرة وبيان أهميتها، ومكانتها.

2- خدمة اللغة العربية، والتأكيد على صدارتها دائمًا وأبدًا.

3- التأكيد على إمكان الاستشهاد بالحديث النبوي في علوم اللغة العربية، وخاصة النحوية منها.

رابعًا: صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في دراسته، ما يلي:

1- عدم وجود بعض الأحاديث النبوية التي استشهد بها السيوطي في أيٍّ من كتب الصحاح، مما زاد الأمر صعوبة في البحث عن الأحاديث من كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

2- قلّة الدراسات النحوية والصرفية ذات العلاقة بالحديث النبوي الشريف.

خامسًا: الدراسات السابقة:

1- الحديث النبوي في النحو العربي دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، وهو كتاب ألفه الدكتور/ **محمود الفجال**.

2- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني، وهو كتاب ألفته الدكتورة/ **سهير محمد خليفة**.

3- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وهو كتاب ألفته الدكتورة / **خديجة الحديثي**.

4- الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي، عبد المحسن القيسي، مجلة الإسلام في آسيا، جامعة ملايا، ماليزيا، المجلد 7، العدد2، ديسمبر 2010م.

سادسًا: منهج الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوضيح المسائل التي أوردها السيوطي، واستشهد عليها بالحديث النبوي الشريف، وقد مِلْتُ إلى توضيح وتأكيد ما قام به لترسيخ القواعد النحوية، فهذا الأسلوب اتبعه علماء العربية الأوائل في تناول مسائل النحو، وهذا عمّق القاعدة النحوية، وثبتها في الأذهان، وربط أجزاءها بعضها ببعض، للوصول إلى القاعدة المقنعة.

سابعًا: خطة الدراسة:

قمت بتقسيم دراستي إلى فصلين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويقفوهما خاتمة فكان كالآتي:

المقدمة: وفيها بيان لموضوع الرسالة وأهميته، ودوافعه، والمنهج الذي سرت عليه، والصعوبات التي واجهت الباحث.

التمهيد: تحدثت فيه عن حياة السيوطي، تناولت فيه اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وصفاته وأخلاقه، ومؤلفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال العلماء فيه، وشعره، ووفاته، ومنهجه، وشواهده، ومصادره، والأصول النحوية في شرحه، ومذهبه النحوي.

الفصل الأوّل

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

ويشتمل على:

- **المبحث الأول:** موقف النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف دراسة تحليلية في كتبهم.
- **المبحث الثاني:** موقف النحاة المانعين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعللهم؛ دراسة تحليلية في كتبهم.
- **المبحث الثالث:** موقف النحاة المتوسطين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعللهم؛ دراسة تحليلية في كتبهم.
- **المبحث الرابع:** موقف النحاة المجوزين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعللهم؛ دراسة تحليلية في كتبهم.
- **المبحث الخامس:** موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث في النحو واللغة.

الفصل الثاني

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند السيوطي

دراسة تحليلية مرتبة حسب أبواب الكتاب

ويشتمل على المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** في مقدمة الكتاب.
- **المبحث الثاني:** في الكتاب الأوّل في العمد.
- **المبحث الثالث:** في الكتاب الثاني في الفضلات.
- **المبحث الرابع:** في الكتاب الثالث في العوامل.
- **المبحث الخامس:** في الكتاب الخامس في التوابع.
- **المبحث السادس:** في الكتاب السادس في الأبنية والتصريف.

ذلك ما استطعت تقديمه، فإنْ كان من توفيق فبفضل من الله عزّ وجلّ، وإنْ قصرنا فالسهو حليفنا، سائلين الله تعالى التوفيق في الدنيا والآخرة، وأنْ يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

الإمام جلال الدّين السيوطي

التمهيد

الإمام جلال الدين السيوطي

أولًا: اسمه ونسبه ولقبه وكُنيته:

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر، بن محمد بن سابق الدّين، بن الفخر عثمان، بن ناظر الدين محمد، بن سيف الدين خضر، بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب، بن ناصر الدين محمد، بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي[1]، قال عنه العيدروس في النور السافر: "سماه والده بعد الأسبوع عبد الرحمن"[2].

ويقول السُّيوطي عن نسبته بالخضيري: "لا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا بالخضيرية، محلة ببغداد، وقد حدثني مَن أثق به أنه سمع والدي – رحمه الله تعالى – يذكر أنَّ جدَّه الأعلى كان أعجميًا أو من الشرق، فالظاهر أنَّ النسبة إلى المحلة المذكورة"[3]، وأمّا عن أمّه فخبّرنا السّخاوي في الضوء اللامع أنّ أمّه تركية، وقال عنها العيدروس: أم ولد تركية[4]، وكان أجدادها من الفرس[5].

أما نسبته بالأسيوطي فتُنسب إلى مدينة أسيوط من مصر، حيث هي مسكن والده وألّف السيوطي كتابًا أسماه تاريخ أسيوط[6]، يقول فيه: "وقد أفرد لها تاريخًا حسنًا في مجلد لطيف اقتداءً بمن أفرد من المحدثين لبلده تاريخًا، مع أنّي لم أرها إلى الآن، فإني إنما ولدت بمدنية مصر ولم أسافر إليها البتة، إنّما فعلت ذلك لكونها بلد الوالد والأجداد"[7].

وعن لقبه فقال: "لقبني والدي جلال الدّين، والألقاب المحمودة لها أصل في الشرع"[8]، وكان يلقب (بابن الكتب)، يقول الزّركلي: "أنَّه كان يلقب بابن الكتب، لأنَّ أباه طلب من أمه أنْ تأتيه بكتاب ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب"[9].

---

(1) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ص335.

(2) تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، العيدروس، ص54.

(3) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ص336.

(4) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، ص65.

(5) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مكرم، ص162.

(6) الأعلام، الزركلي (ج301/3).

(7) التحدث بنعمة الله، السيوطي، ص16.

(8) المرجع السابق، ص16.

(9) الأعلام، الزركلي، ج301/3.

أما كنيته فقال عنها: "وأما الكنية فلا أدري هل كنّاني والدي أم لا؟ ولكن لما عُرضت على صديق والدي وحبيبه شيخنا قاضي القضاة – عزّ الدين أحمد بن إبراهيم الكتاني الحنبلي – كناني أبا الفضل، فإنه سألني ما كنيتك؟ فقلت لا كنية لي، فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه، وأوّل من تكنى بهذه الكنية العباس – رضي الله عنه عمّ النبي – صلّى الله عليه وسلم–"[1].

ثانياً: مولده ونشأته:

قال السيوطي مؤرخًا لمولده: "كان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل شهر رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة في مدينة القاهرة الموافق الثالث من أكتوبر لسنة خمس وأربعين وأربعمائة وألف للميلاد، أيّ بعد سبع سنين من حكم السلطان الظاهر سيف الدين جقمق (842–875هـ)، (1438–1453م)"[2].

نشأ الإمام السيوطي يتيم الأب، حيث تُوفّى والده وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر، وقد وصل في القرآن إذ ذاك إلى سورة التحريم، وقد أحضره والده وهو صغير مجلس رجل كبير من العلماء أخبره بعض أصحاب أبيه أنه مجلس الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكان عمره أربع سنوات تقريبًا، وحفظ القرآن وهو دون ثماني سنوات، ثم حفظ العمدة ومنهاج الفقه والأصول وألفية ابن مالك، وشرع في الاشتغال بالعلم في مستهل سنة 864هـ، وله من العمر خمسة عشر عامًا، أخذ الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ وأخذ الفرائض عن شيخه شهاب الدين الشارمساحي وقرأ عليه في شرحه للمجموع، وأجيز بتدريس اللغة العربية في سنة 866هـ، وله من العمر سبعة عشر عامًا، وفي تلك السنة ابتدأ التأليف وهو في مستهل سبعة عشرة عامًا، وأول ما ألف كان "شرح الاستعاذة والبسملة"، وأوقف عليها شيخه علم الدين البلقيني، كما أجازه البلقيني بالتدريس والإفتاء من سنة 876هـ، وكان له من العمر سبعة وعشرون عامًا"[3].

ولما بلغ الأربعين من عمره اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزويًا عن أصحابه جميعًا، كأنَّه لا يعرف أحدًا منهم، فألف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا، فيردّها"[4].

---

(1) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي، ص226.

(2) التحدث بنعمة الله، السيوطي، ص32.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي، ص226.

(4) الأعلام، الزركلي، ج301/3.

ثالثًا: صفاته وأخلاقه:

كان السيوطي – رحمة الله – سمح الخلق كريم النفس لين العريكة، حيث تحلّى جلال الدين السيوطي بكريم الأخلاق، وجميل الصفات، وعظيم الشمائل، فقد كان عالمًا، عاملًا بما وهبه الله من أنواع العلوم والفنون، وتوّج ذلك كله تقوى الله – تعالى– والخوف منه، وحبّ سنة رسول الله – ﷺ – والعمل على تطبيقها، يمكن إجمال صفاته وأخلاقه بالأمور التالية[1]:

أ. **تمسكه بالسّنّة وسلوكه طريق السلف الصالح:** فقد جُبل السيوطي منذ نشأته الأولى على حبّ سنة رسول الله – ﷺ – والتمسك بها، وكراهية البدع، والبعد عن أصحابها، ومن السنن التي أحبها "لبس الطيلسان".

ب. **تمسكه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** ولا يخاف في ذلك لومة لائم ولا قهر سلطان، وكان له مواقف مشهورة مع سلاطين عصره وأمرائه مما دفع أحد السلاطين أنْ يتهدده بالقتل، وقد كانت له فتاوى جريئة منها فتواه بهدم منزل مُعد للفساد.

ج. **عدم تردده إلى السلاطين وسلوكه في ذلك طريق السلف الصالح:** وقال في ذلك: "اتباع السلف في عدم التردد على السلاطين أسلم لدين المسلم وكذلك في رد أموالهم عليهم"[2].

كما قال عن نفسه: "إنّ الله – سبحانه – من فضله ورحمه جبلني من حين كنت ابن سبع سنين على خصال، منها[3]:

1. حب الخير العمل الصالح والإصغاء إلى الحث عليه، وكراهة الشر والعمل السيء والنفور عمن دعا إليه.
2. حسن الاعتقاد في الفقراء وأهل الصلاح والزهد والتعبد، وكل مَن ينسب إلى شيء من خصال الخير.
3. كثرة التأني في الأمور، وعدم المبادرة، فربما أمر أريد الإقدام على فعله فأمكث السنين أتروى فيه حتّى يشرح الله صدري لفعله.
4. وربّ رجل يذكر لي بسوء ولا يغيرني ما كنت عليه من حسن الظن به، حتّى أجرِّبه سنين ويتواتر عندي ما ينفرني منه، فالأصل في كل مسلم عندي الدين والخير حتّى يثبت عندي ما ينافي ذلك بالتجربة لا بالأخبار".

---

(1) السيوطي وجهوده في علوم القرآن، الشوربجي، ص81–83.

(2) الطبقات الصغرى، الشعراني، ص32.

(3) بهجة العابدين، الشاذلي، ص33.

رابعًا: مؤلفاته:

يُعَدّ الإمام السيوطي من أكثر علماء عصره تأليفًا؛ فقد بدأ الكتابة في سن مبكرة وتميزت كتاباته بالسرعة والإتقان، وتنوعت في شتى الفنون والمجالات، يقول السيوطي – رحمه الله – محدثًا عن نفسه: "وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه"[1].

وقد ذكر تلميذه الداوودي في ترجمته أسماء شيوخه إجازة وقراءة وسماعًا مرتّبين على حروف المعجم، فبلغت عدّتهم إحدى وخمسين نفسًا، واستقصى أيضًا مؤلفاته الحافلة الكثيرة الكاملة الجامعة النّافعة المتقنة المحرّرة المعتمدة المعتبرة، فنافت عدتها على خمسمائة مؤلّف"[2].

ويقول الزركلي: "إنها بلغت نحوًا من ستمائة مصنف"[3]، وذكر حاجي خليفة ما يطول عده من المصنفات"[4].

ولقد امتاز الإمام السيوطي – رحمه الله – بسعة الاطلاع، وكثرة التأليف والقدرة العجيبة على التدوين ومؤلفاته تزخر بالعلوم المختلفة الفنون، وتنوعت مصنفاته في فنون متعددة، ففي "فن التفسير وتعليقاته والقراءات خمسة وعشرون مؤلفًا، وفي فن الحديث وتعلقاته ذكر تسعين مؤلفًا، وفي فن الفقه وتعلقاته واحدٌ وعشرون مؤلفًا، وفي فن العربية تعلقاته ذكر أحدًا وثلاثين مصنفًا، وفي فن الأصول والبيان والتصوف خمسة وعشرون مصنفًا، وفي فن التاريخ والأدب ذكر خمسة وأربعين مصنفًا، وذكر واحدًا وأربعين مؤلفًا تحت عنوان الأجزاء المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب"[5].

وقد اشتهرت مؤلفاته كما قال الغزيّ: "قد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته في البلاد الحجازية والشامية والحلبية وبلاد الروم والمغرب والتكرور[6] والهند واليمن"[7].

---

(1) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ص338.

(2) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي، ص53.

(3) الأعلام، الزركلي، ج301/3.

(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، خليفة، ص534–544.

(5) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ص338–344.

(6) مملكة التكرور أو التكرور Tukulor هو اسم لشعب كبير من القبائل الحامية أسس مملكة أفريقية قديمة جدًا، امتدت من غرب السودان إلى سواحل المحيط الأطلسي في أراض شاسعة تزيد عن مساحة الجزيرة العربية والعراق والشام معًا.

(7) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي، ص228.

ومن أهم هذه المصنفات على سبيل المثال لا الحصر:

1- "الإتقان في علوم القرآن.

2- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

3- النهجة المرضية في شرح الألفية.

4- تكملة ترجمة الشيخ جلال الدين المحلي.

5- مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

6- ترجمان القرآن في التفسير المسند.

7- التحبير على تفسير البيضاوي.

8- تناسق الدرر في تناسب السور.

9- مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع.

10- شرح الاستعاذة والبسملة.

11- الاقتراح في علم أصول النحو.

12- تفسير الجلالين.

13- قطف الأزهار في كشف الأسرار.

14- المزهر في اللغة.

15- الأشباه النظائر في النحو.

16- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب"[1].

(1) اللمع في أسباب ورود الحديث، السيوطي، ص11.

خامسًا: شيوخه:

شرع الإمام السيوطي بالتلقي عن الشيوخ في مستهل سنة 864هـ[1]، فما عرف شيخًا عالمًا إلا واتجه إليه، ولازمه حتى بلغ من أخذ عنهم العلم مائة وثلاثين شيخًا وشيخةً[2]، وقد ذكر بعض أهل العلم ممن ترجموا له أنَّ شيوخه قد وصلوا نحو ستمائة[3]، أبرزهم[4]:

1. **الشيخ جلال الدين المحلي:** وقد أخذ عنه التفسير، وللإمام السيوطي تكملة للتفسير كان قد ابتدأ به شيخه المحلي، من سورة الكهف حتى آخر الناس فتوفاه الله قبل إتمام تفسيره فأتمه الإمام السيوطي مفسرًا ما تبقى من سورة الفاتحة حتّى آخر الإسراء.
2. **الشيخ شهاب الدين الشار مساحي:** قال عنه السيوطي فرضي زمانه، وأخذ عنه الفرائض وقرأ عليه في شرحه على المجموع.
3. **الشيخ علم الدين صالح البلقيني:** وهو أبرز شيوخه، وقد لازمه في الفقه إلى أنْ مات، وقد أخذ عنه الفقه الشافعي، أجازه في التدريس والإفتاء من سنة 867هـ.
4. **الشيخ شرف الدين يحيى بن يحيى المناوي:** وقد لزمه الإمام السيوطي بعد وفاة شيخه البلقيني سنة 868هـ، فكان شيخه الثاني في الفقه وعلوم الشريعة.
5. **الشيخ تقي الدين أحمد بن محمد الشمني:** وقد لازمه أربع سنين وأخذ عنه الحديث والعربية وعلم المعاني، وهو أعظم شيوخه في اللغة وقد شهد للإمام السيوطي بالتفوق، وكتب له ألفية ابن مالك وجمع الجوامع.
6. **الشيخ محيي الدين الكافيجي:** وقد لازمه الإمام السيوطي طويلًا، وقرأ عليه أربع عشرة سنة ما لازم شيخًا قدرها أخذ عنه التفسير والأصول والنحو والصرف وسائر علوم العربية وكتب له بذلك إجازة عظيمة، بل كان له قدرٌ كبيرٌ عند الإمام السيوطي فقد كان بمكانة الوالد له.
7. **الشيخ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني:** المشهور بابن حجر العسقلاني يقول الإمام السيوطي لم يكن في عصره حافظٌ سواه، ولا شكّ في أنَّ لي منه إجازة فإنَّ والدي كان يحضر مجالسه كثيرًا.

---

(1) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ص336.

(2) التحدث بنعمة الله، السيوطي، ص70.

(3) روضة الطالبين، النووي، ص90.

(4) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ص443-363.

8. **ومن أبرز شيخاته[1]: الشيخة أم الفضل بنت محمد المقدسي:** وهذه يلقبها الإمام السيوطي بالمسند روى الإمام السيوطي عنها أحاديث عدة.

9. **الشيخة أم هانئ بنت أبي الحسن الهوريني:** وهي محدثة ثقة شاركت مع أم الفضل بنت محمد المقدسي في رواية خبر إنشاد النابغة أبياتًا من الشعر بين يدي رسول الله – ﷺ – أطلق عليها الإمام السيوطي لقب المسند ووصفها بصفات جليلة.

10. **الشيخة أمة الخالق العقبي:** وهي محدثة أخذ عنها الإمام السيوطي بعضًا من الأحاديث حسب ما جاء في باب الأحاديث المنتقاة من الطبقات الكبرى الملحق بكتاب بغية الوعاة.

سادسًا: تلاميذه

من البدهي أنْ يخلِّف العالمُ علمًا يحمله الرجال، وكذلك كان الحال بالنسبة للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي – رحمه الله–، حيث بلغ عدد تلاميذه ثمانية وأربعين تلميذًا[2] وراويًا أبرزهم:

أ. **إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي العلقمي القاهري الشافعي:** أخوه الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي، إمام علامة قرأ الحديث والفقه والسيرة والنحو روى عن الإمام السيوطي بالإجازة العامة[3].

ب. **أحمد بن تاني بك الشهاب بن أبي الأمير الإياسي الحنفي ثم الشافعي** نعته الإمام السيوطي "بالمحدث البارع الفاضل الصالح"، وهو الذي طلب من الإمام السيوطي إعادة مجلس الإملاء فأعاده سنة 888هـ، فأملى الإمام ثلاثين مجلسًا مطلقةً ثم قطعها[4].

ج. **محمد بن علي الداوودي المصري الشافعي وقيل المالكي:** العلامة المحدث الحافظ له كتب منها طبقات المفسرين و"ذيل طبقات الشافعية للسبكي" و"ترجمة الحافظ السيوطي"[5].

د. **عزّ بن عبد السلام السكندري الشافعي القاضي:** ذكره الإمام السيوطي ممن سمعوا منه بالإسكندرية "المسلسل بالأولية" و"العشاريات"، "الأول من نور الحديقة" وقال القاضي عزّ

---

(1) التحدث بنعمة الله، السيوطي، ص48–69.

(2) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه، اللحام.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي، ص433–434.

(4) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، ص265–266.

(5) فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات، الكتاني، ص265–266.

الديّن مخاطبًا شيخه الإمام السيوطي في أبيات من الشعر سجلها الإمام السيوطي معتزًا بها[1].

سابعًا: أقوال العلماء فيه:

حظي الإمام السيوطي – رحمه الله – بما هو أهل له من ثناءٍ حسنٍ من علماء ومفكرين قدامى ومحدثين، يقول فيه الإمام **ابن الحنبلي:** "صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، وقد اشتهرت أكثر مصنفاته في حياته في أقطار الأرض شرقًا وغربًا وكان آية كبرى في سرعة التأليف حتى قال تلميذه الداوودي عاينت الشيخ، وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفًا وتحريرًا، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالًا وغريبًا ومتنًا واستنباطًا منه"[2].

ويقول **الشوكاني:** "عبد الرحمن، الإمام الكبير، صاحب التصانيف، أجاز له أكابر علماء عصره مَن ساير الأمصار، وبرز في جميع الفنون وفاق الأقران، واشتهر ذكره وبعد صيته، وصنف التصانيف المفيدة، وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة قد سارت في الأقطار مسير النهار ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله، وجاحد لمناقبه، فإنَّ السّخاوي في الضوء اللامع وهو من أقرانه ترجمه ترجمةً مظلمة غالبها ثلب فظيع وسب شنيع وانتقاص وغمط لمناقبه تصريحًا وتلويحًا"[3].

ويقول **الغزي:** "صاحب المؤلفات الجامعة، والمصنفات النافعة، أجيز بالإفتاء والتدريس وألف المؤلفات الحافلة الكثيرة الكاملة الجامعة النافعة، المتقنة المحررة المعتمدة، المعتبرة نيفت عدتها على خمسمائة مؤلف"[4].

هذا؛ وقد ترجم له **الزركلي** في الأعلام ترجمة محمودة[5]، و**الكتاني** في فهرس الفهارس مستهلًا ترجمته: "هو الإمام فخر المتأخرين علم أعلام الدين خاتمة الحفاظ أبو الفضل عبد الرحمن، هذا الرجل كان نادرة من نوادر الإسلام في القرون الأخيرة حفظًا واطلاعًا ومشاركة وكثرة تأليف"[6].

---

(1) التحدث بنعمة الله، السيوطي، ص84–85.

(2) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي، ص53.

(3) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، ص238–239.

(4) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي، ص226–228.

(5) الأعلام، الزركلي، ج301/3.

(6) فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات، الكتاني، ص1010–1011.

ثامنًا: شعره:

قال نجم الدين الغزي: "وله شعر كثير، أكثره متوسط، وجيده كثير، وغالبه في الفوائد العلمية والأحكام الشرعية"[1]، فمن شعره الذي أجاد فيه:

فـــــوض أحاديـــــث الصـــــفات ولا تشـــــــــبه أو تعطـــــــــل
إن رمـــــت إلا الخـــــوض فـــــي تحقيـــــق معضـــــلة فـــــأوّل
إنّ المفـــــــــــوض ســـــــــالم ممـــــــا تكلفـــــــه المـــــــؤول

وقال:

أيّهـــــا الســـــائل قومـــــا مـــــا لهـــــم فـــــي الخيـــــر مـــــذهب
اتـــــــرك النـــــــاس جميعًـــــــا وإلـــــــى ربّـــــــك فارغـــــــب

وقال أيضًا:

حـــــدثنا شـــــيخنا الكنـــــاني عـــــن أبـــــــه صـــــــاحب الخطابـــــــة
أســـــرع أخـــــا العلـــــم فـــــي ثـــــلاث الأكـــــل والمشـــــي والكتابـــــة[2]

وله ديوان شعر اسمه "حديقة الأريب وطريقة الأديب"، وقد انتقى منه بعض المقاطع والأبيات واختصره في مصنف سماه "نور الحديقة ونور الطريقة" توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع رقم (746) مجاميع.

وقد نظر السيوطي في الأغراض الشعرية المختلفة، فله في المديح والرثاء والمديح النبوي والإخوانيات والأحداث العامة.

---

(1) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي، ص227.

(2) المرجع السابق، ص229.

تاسعًا: منهجه اللغوي:

إذا كان السيوطي قد جاء متأخرًا زمانًا، إلا أنّه يُذكر إذا ذكر كبار اللغويين والنحاة من أمثال: سيبويه، والكسائي، والخليل، والجوهري، والمازني، وأبي عثمان بن جني، وجار الله الزمخشري، وابن السراج، وأبي البركات الأنباري، وابن مالك، فهو من الأئمة الذين كرسوا جانبًا كبيرًا من حياتهم للدراسات اللغوية والنحوية، وصنَّف في ذلك الكتب الكثيرة.

فقد استطاع الاطلاع على كتب سابقيه، واستوعبها، ورسم لنفسه خطة في التأليف والتصنيف تتسق مع دراساته المستفيضة، وتنسجم مع ما فهمه، كذلك استطاع الاحتفاظ بالكثير من هذه النماذج التي أخذها من الكتب التي قرأها، وكثير من هذه الكتب ضيعتها يد الإهمال، أو أتت عليه غوائل الزمان، فكان له فضل المحافظة على تلك النماذج، فقد كان حريصًا على ذكر كل المصادر التي استقى منها مادة كتبه، والاحتفاظ بنماذج كثيرة وافية بالغرض الذي توخى إبانته، مؤدية إلى الغاية التي قصد إليها.

لذلك؛ فدراسة اللغة عند السيوطي موصولة الأسباب بالعقيدة الإسلامية، شأنها في ذلك هو الشأن نفسه عند علماء اللغة السابقين عليه، فعلم اللغة عنده مرتبط العلاقة بالقرآن الكريم والحديث الشريف، والفقه، والأصول، والقراءات، والتجويد، وغير أولئك من العلوم الدينية[1].

أ. **تأثره بالقرآن الكريم:** ويمثله السيوطي دائمًا حين يدرس اللغة أو يصنف فيها، فدراسة اللغة إنما نشأت في حجر الدراسات الدينية، لذا تميزت مصنفاته بوحدة النهج ونفاسة المحتوى وعمد فيها إلى العناية بالألفاظ التي أخذت مفهومًا محددًا في الإسلام.

ب. **أثر علم الحديث في منهجه:** يتبع السيوطي في بعض مؤلفاته اللغوية طريقة علوم الحديث التي يعتبر منهجها أدق المناهج التي عرفها العقل الإنساني، ذلك لِما أخذ علماء الحديث به أنفسهم من الدقة المتناهية في التعامل مع أحاديث رسول الله – ﷺ – حتى تكون بين أَيدي المؤمنين خالية من التزييف، بريئة من الخطأ، خالصة من التشويه، بعيدة عن الانتحال[2]، وقد سلك السيوطي منهج علم الحديث حتى تتسم مباحثه بالدقة وتزدان جهوده بالصدق.

ج. **تأثره بمنهج الأصوليين:** تأثر السيوطي وحذا حذو كتب الأصوليين، وقرر ذلك في كتابين من أهم كتبه، هما: (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، و(الاقتراح في علم أصول النحو).

---

(1) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، الشكعة، ص149–150.

(2) المرجع السابق، ص152.

إنَّ السيوطي لم يكن بعيدًا عن علم الأصول، فكما أنه فقيه ومفسر، فهو لغوي في اللغة والنحو[1]، وأكثر ما يوضح اقتفاء السيوطي لمنهج الأصوليين في كتابه الاقتراح أنَّه يحمل صراحة لفظ أصول، ولم يذكر السيوطي هذا اللفظ إلا وهو مستحضر في ذهنه (أصول الفقه) الذى اتخذ منه علماء المسلمين الوسيلة العادلة للوصول إلى استنباط الأحكام استنباطًا دقيقًا.

د. **تأثره بمنهج الفقهاء:** الإمام السيوطي فقيه أصولي محدث، وقد حاول تطبيق مناهج علماء الفقه والحديث والأصول في أكثر ما كتب في اللغة والنحو، وقد سلك سبيل الفقهاء في كتابه القيم (الأشباه والنظائر) في النحو الذي سلك فيه سبيل التاج السبكي، أشهر مؤلفي كتب الأشباه والنظائر في الفقه، ومن ثمَّ يكون السيوطي قد سلك نهجًا دينيًا في أهم كتبه النحوية[2].

عاشرًا: شواهده ومصادره:

نقل السيوطي في (علم النحو) عن نحويين وعلماء كثيرين، بلغ عددهم مائة وتسعة وخمسين عالمًا، كما نقل كثيرًا من آراء المدارس النحوية المختلفة، وكذلك نقل عن عدد من القبائل العربية[3].

وكان الإمام السيوطي أمينًا في العلم، لا يبخس الناس أشياءهم، ولا ينكر على العلماء جهودهم في التحرير والتأليف والتصنيف، قال: "وقد علم الله والناس من عادتي في التأليف أني لا أنقل حرفًا من كتاب إلا مقرونًا بعزوه إلى قائله ونسبته إلى ناقله، أداءً لشكر نعمته، وبراءة من دركه وعهدته"[4].

كما كان صادحًا بكلمة الحق، ولو على أقرب الأقربين، لا يخشى في ذلك لومة لائم، يميل مع الحق حيث مال ولا يميل عنه، والواقعة التالية تؤكد وتثبت ما ذهبت إليه، قال: "في ذكر فتوى من فتاوى الوالد رأينا فيها مخالفًا لما أفتى به، وذكرنا ذلك لأمرين؛ أحدهما: إفادة العلم، فإنا لا نستجيز كتم ما يظهر لنا من العلم مخالفًا لما عليه غيرنا، بل نبديه وننشره، كيف وقد أقامنا الله بفضله – جلّ جلاله – في منصب الاجتهاد لنبين للناس في هذا العصر ما أدانا إليه الاجتهاد تجديدًا للدين، والثاني: ليقيم الناس عذرنا في مخالفة أهل عصرنا، وعلموا أنه ليس

---

(1) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، الشكعة، ص156.

(2) المرجع السابق، ص161.

(3) منهج السيوطي ومذهبه النحوي في كتابه "جمع الجوامع النحوي" للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، عبد العال، ص380.

(4) شرح مقامات السيوطي، السيوطي، ص949–950.

غرضنا المعاداة ولا التعصب، بل غرضنا اتباع الحق وترك المحاباة في الدين، فإنا لو حابينا أحدًا لكان أحق الناس بالمحاباة والدنا، ولكنّا لا نحابي في الديّن والعلم والدًا ولا غيره"[1].

حادي عشر: الأصول النحوية في شرحه ومذهبه:

السيوطي مدرسة وحده، فله مذهبه وفكره ورأيه الخاص الفريد، وهو يذكر رأيه ولا يبالي في ذلك مَن يوافق ومَن يخالف، فقد يخالف البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين وقد يوافقهم، وكذلك الحال مع النحاة المتأخرين، حيث نراه في المسائل يختار من الآراء ما وافق منهجه ويعترض على مَن يخالفه، ولا يهمه مَن يخالف أو مَن يوافق وإنْ كنا نشم أحيانًا أنه يسير وفق منهج البصريين، وذلك من خلال استعماله لمصطلحاتهم، وكذلك من خلال مخالفاته الكثيرة للكوفيين، ويمكن أنْ نستشعر مذهب السيوطي في النحو من خلال أربعة أمور، هي:

أ. **موقفه من السماع والقياس:** فهو يهتم **بالسماع**، وقد تحدث عنه في مواضع كثيرة، منها: قوله في حديثه عن (تعدّى الفعل اللازم إلى المفعول بتضعيف العين): "وبتضعيف العين سماعًا في الأصح"[2]، وقوله في حديثه عن (صيغتي التعجب وأفعل التفضيل): "وشذَّ حذف همزة (خير) و(شر) في التعجب، وكثر في التفضيل، وما ورد بخلاف ذلك فشاذّ مسموع"[3]. واهتم السيوطي **بالقياس** وتحدث عنه في مواضع كثيرة، منها: قوله في (المفعول معه): "المفعول معه هو التالي واو المصاحبة، والأصح أنَّه مقيس"[4]، وقوله في (أسماء الأفعال): "ومنها ما أصله ظرف أو مجرور كـ: مكانك، وعندك، ولديك، ودونك، ووراءك، وأمامك، وإليك، وعليك، ولا تقاس في الأصح"[5].

ب. **موقفه من المدارس النحوية:** فالسيوطي لا ينتمي لأيّ مدرسة من المدارس النحوية، وإنَّما ينقل آراء المدارس النحوية المختلفة فيؤديد بعضها ويخالف بعضها الآخر، وقد يذكر الرأي دون أنْ يبدي رأيه فيه، ونذكر بعض المسائل التي خالف البصريين فيها، مثل: العطف على الضمير المجرور حيث قال: "ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره خلافًا لجمهور البصرية"[6]، ووافق البصريين بقوله: "تنصب أنْ مضمرة لزومًا بعد لام الجحود المؤكدة،

---

(1) التحدث بنعمة الله، السيوطي، ص20.

(2) جمع الجوامع في النحو، السيوطي، ص225.

(3) المرجع السابق، ص291.

(4) المرجع نفسه، ص146.

(5) المرجع نفسه، ص242.

(6) المرجع نفسه، ص267.

وليست لام (كي) على الصحيح[1]. وخالف الكوفيين في هل فعل الأمر مبني أم معرب؟ فقد ذهب الكوفيون بأنه معرب فيما قال السيوطي: "والمبني: الحروف والماضي وكذا الأمر خلافاً للكوفيين"[2]، ووافق الكوفيين في حديثه عن (أل) التعريف: "والمختار وفاقًا للكوفية نيابتها عن الضمير"[3].

ج. **مصطلحاته:** معظم مصطلحات السيوطي التي استعملها بصرية، وهي: "المضمر وسماه الكوفيون كناية ومكني، ضمير الشأن وسمّاه الكوفيون ضمير المجهول، ضمير الفصل وسمّاه الكوفيون عمادًا ودعامة، والتمييز وسمّاه الكوفيون المميز والمبين والمفسر، حروف الجر وسمّاها الكوفيون حروف الإضافة، والبدل وسمّاه الكوفيون التبيين والتكرار، وحروف التبيان وسمّاه الكوفيون الترجمة[4].

د. **اختياراته:** مذهب السيوطي النحوي قائم على اختيار ما يتفق معه من أقوال وآراء، وقد بدت شخصيته واضحة جلية وهو يختار ويؤد ما وافق منهجه، بل له آراؤه الخاصة التي يتفرد بها مخالفاً في ذلك النحاة وهو يستخدم عبارات، منها: "وعندي، الأصح، الصحيح، والمختار، على الأصح، وعلى المختار"[5].

ثاني عشر: وفاته:

إنَّ المتتبع لحياة الإمام السيوطي – رحمه الله – يراها زاخرة بالجد والاجتهاد في العبادة والزهد والتأليف والتصنيف، وأراد الإمام أنْ يتوج هذه الحياة بعزلة اختارها لنفسه بعد أربعين عامًا فتجرد للعبادة والانقطاع إلى الله – عزّ وجلّ – وتحرير المؤلفات، ولم يغفل الكثير من المترجمين عن هذه الحقبة من حياته يقول الغزي: "ولما بلغ الأربعين سنة من عمره أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى – الله تعالى – والاشتغال به صرفًا والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنَّه لم يعرف أحدًا منهم، وشرع في تحرير مؤلفاته وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر في مؤلف ألفه وسماه التنفيس[6]، مقيمًا في روضة المقياس، لم يفتح طاقات بيته التي على النيل من سكناه[7]، وظل على هذه الحالة حتى توفي ليلة الجمعة في منزله بروضة المقياس بعد أنْ تمرض سبعة أيام

---

(1) جمع الجوامع في النحو، السيوطي، ص172.

(2) المرجع السابق، ص6.

(3) المرجع نفسه، ص52.

(4) ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، (ج1/911-1621).

(5) جمع الجوامع في النحو، السيوطي، ص338.

(6) شرح مقامات السيوطي وتسمى "المقاومة اللؤلؤية"، السيوطي، ص996.

(7) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الحنبلي، ص53.

بورم شديد في ذراعه الأيسر، عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يومًا، ودُفن في حوش قوصون خارج باب القرافة بالقاهرة، وقد كانت وفاته في 19 جمادى الأولى لسنة 911هـ الموافق 1505/10/17م بعد حياة عامرة بالعلم، والإيمان، والزهد، والورع، والتقوي، والتأليف، والتصنيف، والمراجع[1].

وقال الشوكاني: "وكان موت صاحب الترجمة بعد أذان الفجر المسفر صباحه عن يوم الجمعة تاسع عشر جمادي الأولى سنة 911هـ[2]، وصلي عليه غائبة بدمشق بالجامع الأموي يوم الجمعة ثامن رجب سنة إحدى عشر، وقيل: أخذ الغاسل قميصه وقبّعه، فاشترى الناس قميصه من الغاسل بخمسة دنانير للتبرك به، وباع قُبّعه بثلاثة دنانير"، وذكر نجم الدين الغزي رثاء عبد الباسط بن خليل الحنفي له فقال[3]:

مـــات جـــلال الـــدين غيـــث الـــورى مجتهـــد العصـــر إمـــام الوجـــود

وحـــافظ الســـنة مهـــدي الهـــدى ومرشـــد الضـــال بنفـــع يعـــود

فيـــا عيـــوني انهملـــي بعـــده ويـــا قلـــوب انفطـــري بـــالوقود

واظلمـــي يـــا دنيـــا إذ حـــق ذا بـــل حـــق إن ترعـــد فيـــك الرعـــود

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ص735.

(2) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني (ج335/1).

(3) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي، ص231-232.

الفصل الأوّل
موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث

المبحث الأوّل

موقف النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

إنّ الرائي في كتب النحويين – بداية من كتاب سيبويه – يتبين له أنهم أبعدوا الحديث النبوي من ميدان الاحتجاج؛ ولم يستعينوا به في تقعيد القواعد النحوية ولا في الاحتجاج لها، وإنْ ذكروا حديثًا أو جزءًا من حديث لم يصرحوا بأنّه لفظه – ﷺ –.

ولم يناقش القدامى هذه الفكرة في أغلب أقوالهم، وكأنها أصبحت عرفًا مسلمًا به، جرى فيه المتأخر على طريقة المتقدم، حتّى جاء من النحاة من احتج بالحديث النبوي، واختلفت آراء النحويين حوله باختلاف توجهاتهم وتصوراتهم، مما أظهر تساؤلات عدة حيّرت العلماء في ذلك الزمن، لعلّ أبرزها: هل حقيق لم يحتج النحويون الأولون بهذه الثروة اللغوية؟ وإنْ لم يحتجوا بها فما المانع من ذلك؟ وإنْ احتجوا بها فكيف كانت طريقة احتجاجهم؟ ولقد أجمع الكثير من علماء اللسان بداية من زمن طفو فكرة الاحتجاج على أنَّ النحويين الأوائل الواضعين لقواعد النحو كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم لم يستشهدوا بحديث رسول الله –ﷺ– على اختلاف تعليلاتهم[1].

بعض النماذج من كتب القدامى:

1.سيبويه (ت 180):

لم يتجاوز استشهاده من الحديث النبوي في كتابه السبعة شواهد، ويعتبر هذا الكتاب من أهم مصادر اللغة العربية؛8 فهو كتاب جمع القواعد النحوية والصرفية المبنية على الشواهد الشعرية، والقرآنية، الأحاديث النبوية، ومن هذه الأحاديث:

- "**تخلع ونترك مَن يفجرك**"[2].

أورد سيبويه تحت: "باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[3]، وهو ما سمي فيما بعد بالتنازع، ومثل له: "ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدًا[4]، ثم قال: ومثل ذلك "وتخلع ونترك مَن يفجرك"[5].

---

(1) الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو، عبد القادر بن السليت، ص129.

(2) جزء من حديث طويل، وفيه: (يكفرك) بدل (يفجرك). انظر: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب دعاء القنوت، (ج210/2).

(3) الكتاب، (ج73/1).

(4) المرجع السابق، (ج73/1).

(5) المرجع نفسه، (ج73/1).

- "**سبوحًا قدوسًا رب الملائكة والروح**"[1]:

ذكره سيبويه تحت: "باب من المصادر ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[2]، وساق أبياتًا شعرية وآيات قرآنية، ثم استثنى من ذلك هذا الحديث، بقوله: "وأما سبوحًا قدوسًا فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأنَّ السبوح والقدوس اسم"[3]، وقد استشهد به سيبويه على إضمار الفعل (اذكر) ثم قال: "ومن العرب من يرفع فيقول "سبوح قدوس"... وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا"[4].

والرواية الموجودة في كتب الأحاديث هي الرفع لا النصب، ففي صحيح مسلم[5] ومسند الإمام أحمد"[6] وسنن النسائي[7] وسنن أبي داود[8] عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله – ﷺ – كان يقول في ركوعه: "سبوح قدوس رب الملائكة والروح" إلا أنَّ صاحب عون المعبود[9] نقل عن القاضي عياض أنه قيل فيه: "سبوحًا قدوسًا" على تقدير: أسبح أو أذكر أو أعظم أو أجد.

- "**ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة**":

ذكره سيبويه في "باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً، وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل، كالحسن وأشباهه"[10]، ومثّل له بقوله: "مررت بحية ذراع طولها" ثم تعرض لمسألة الكحل ومثل لها بقوله "ما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عينه"[11]، ثم بعد ذلك ساق هذا الحديث مصدّرًا له بقوله: "ومثل ذلك"[12] مستدلًا به على رفع أفعل التفضيل للاسم

---

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، باب القول في الركوع والسجود، (ج157/2)، الحديث: 2884.

(2) الكتاب، (ج318/1).

(3) المرجع السابق، (ج327/1).

(4) المرجع نفسه، (ج327/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (ج353/1)، الحديث: 223.

(6) مسند أحمد، ورد فيه بالرفع في أحد عشر موضعًا من حديث السيدة عائشة – رضي الله عنها – انظر: (ج94/6)، ص ص115، 148.

(7) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب الذكر في الركوع، (ج191/2).

(8) سنن أبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، (ج230/1)، الحديث: 872.

(9) عون المعبود في شرح سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، (ج124/3)، الحديث: 858.

(10) الكتاب، سيبويه (ج28/2).

(11) المرجع السابق، (ج31/2).

(12) المرجع نفسه(ج32/2).

الظاهر[1]، لكن الموجود في كتب الأحاديث ليس بهذا اللفظ، ففي صحيح الترمذي "ما من أيام أحب إلى الله أنْ يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة"[2] وفي مسند الإمام أحمد "ما من أيام أحب إلى الله العملُ فيهن من هذه الأيام"، وكذلك في سنن أبي داود[3]، وسنن ابن ماجة[4]، وسنن الدارمي[5]، والمعجم الكبير للطبراني[6]، والجامع الصغير، ورد الحديث فيها بغير اللفظ الذي ذكره سيبويه، وقد قال أحمد راتب النفاخ في كتابه فهرس شواهد سيبويه: "بأنَّه لم يجد هذا الحديث بهذا اللفظ"[7]، وصرح بذلك أحمد الحمصي، ومحمد أحمد قاسم في تحقيقهما لكتاب الاقتراح للسيوطي[8].

2. المبرد (ت285):

أ. موقفه في كتاب الكامل:

هو كتاب في اللغة والأدب، وبلغت شواهده القرآنية (415) آية والشعرية (1655) شاهدًا شعريًا، وقد كثرت فيه الأحاديث النبوية حيث وصلت إلى (90) حديثًا، ومع ذلك فلم يستشهد بأيّ حديث في المجال النحوي، اللهم إلّا قوله – ﷺ –: "مهيم"[9] لعبد الرحمن بن عوف مستدلًا به على أنَّ (مَهْيَمَ) حرف استفهام معناه: ما الخبر؟ وما الأمر؟ محذوف الخبر[10].

---

(1) الكتاب، سيبويه، (ج32/2).

(2) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، أبواب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، (ج646/3)، الحديث: 755.

(3) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في صوم العشر، (ج355/2)، الحديث: 2438.

(4) سنن ابن ماجة، كتاب الصيام، باب صيام العشر، (ج550/1، 551)، الحديث: 1727.

(5) سنن الدارمي، كتاب الصوم، باب في فضل العمل في العشر، (ج473/1)، الحديث: 1773.

(6) المعجم الكبير، للطبراني، (ج200/10)، الحديث: 10455، 11/12، الحديث: 12326.

(7) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبد العزيز عبده أبو عبد الله (ج104/1).

(8) الاقتراح، للسيوطي، ص43.

(9) جزء من حديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، (ج26/6)، الحديث: 5403، 5404، (ج27/6)، الحديث: 5406، 5407؛ وفيه أن عبدالرحمن بن عوف تزوج فلقيه الرسول – ﷺ – فقال: "مهيم" وفي رواية أخرى: "عبد الرحمن مهيم".

(10) الكامل، (ج356/3)، وفي الصحاح مادة: (مهم) مهيم: كلمة استفهام معناها: ما شأنك؟ وهو عند ابن مالك اسم فعل أمر معناه: (أخبرني) انظر شواهد التوضيح والتصحيح، ص214.

ب. المقتضب:

وهو كتاب خاص بالقواعد النحوية والصرفية، شبيه بكتاب سيبويه، قسمه المبرد إلى أبواب كل باب منه يبدأ بلفظه: "هذا كتاب" كالكتاب تمامًا، ووصلت الشواهد القرآنية إلى 500 آية، والشعرية إلى 561 شاهدًا شعريًا، بينما لم تتجاوز الشواهد النبوية الثلاثة أحاديث، منها حديثان في القواعد النحوية، وهما:

- "**ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة**":

واستدل[1] به على رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر كما فعل سيبويه.

- "**ليس في الخضروات صدقة**"[2]:

أورده المبرد في "باب ما لحقته الهمزة في أوّله من الثلاثة"[3]، واستدل به على جمع (أفعل) بالواو والنون والألف والتاء إذا كان اسمًا، فنقول: "الأخضرون والأحمرون، والخضروات والصفروات"[4]، وهو حديث موضوع، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[5].

السبب في قلة استشهاد النحاة القدامى بالحديث:

ثبت عن القدماء أنَّهم قد استشهدوا بالحديث في اللغة والنحو، ولكنهم لم يتعرضوا للاستشهاد به منفردًا عن غيره من كلام العرب؛ لأنهم عدوه داخلًا فيه كما فعل سيبويه والمبرد[6] وإنْ كان المبرد قد نصَّ على بعض الأحاديث التي لم ينص عليها سيبويه[7]. ومع ذلك إذا ما قيس استشهاد القدماء بالحديث مع ما استشهدوا به من كلام العرب، فإنّ استشهادهم بالحديث كان أقلّ بكثير؛ وذلك لأسباب عدة، منها[8]:

- أنَّ البيئة التي نشأ فيها النحو لم تكن في الأصل بيئة الحديث؛ إذ إنَّ الحديث نشأ في الحجاز، قال أحمد أمين: "كانت مدرستا الحجاز في مكة والمدينة من أكثر المصادر

---

(1) المقتضب، (ج250/3).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، باب الخصر، (ج118/4)، حديث: 7185.

(3) المرجع السابق، (ج216/2)؛ وهو من شواهد الرضى في الكافية، (ج389/3).

(4) المقتضب، (ج217/2).

(5) المعجم الأوسط للطبراني، (ج429/6)، الحديث: 5917.

(6) خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر رحيم الهيتي، ص165.

(7) الكتاب، لسيبويه، (ج123/1، 29/2-391-414، 297/3، 234/4)؛ والمقتضب للمبرد، (ج74/1، 257، 470، 499، 501).

(8) خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر رحيم الهيتي، ص166.

وخاصة فيما يتعلق بالحديث...؛ لأنّ مكة منشأ النبي – ﷺ – والمدينة مهجرهُ، وكلتاهما منبت الصحابة من مهاجرين، وأنصار عاشروا النبي – ﷺ – وحدثوا عنه، وحكوا ما رأوا من أقوال وأفعال، وتناقل التابعون عنهم ما سمعوا[1].

فأهل العراق إذن لم يتعاطوا علم الحديث؛ لذلك انصرفوا عن الاستشهاد به في النحو، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه[2].

- أنَّ الثقافة الغالبة في البيئة العراقية، وبخاصة في البصرة والكوفة، هي الثقافة اللغوية والأدبية، ومن الطبيعي أنْ تخضع تلك الدراسة لاتجاه العلماء؛ فلقد اجتمع في البصرة والكوفة كثير من شعراء العرب، وكان أكثر رواته من هذين البلدين، وتنافس البلدان في ذلك، فكانت المربد في البصرة والكناسة في الكوفة – ملتقى الشعراء – والأعراب يزودون علماء اللغة بهذه الذخيرة اللغوية، فيتلقّفها النحاة منهم، فيلاحظون ويستنبطون[3].

يقول أبو الطيب اللغوي: "وجملة الأمر أنّ العلم انتهى إلى مَن ذكرنا من أهل العراق... ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين"[4].

والعلم الذي يقصده أبو الطيب هو علم العربية وما يتبعه من شعر ولغة؛ لذلك قال فيما بعد: "فأمّا مدينة رسول الله – صلّى الله عليه وسلم –، فلا نعلم بها إمامًا في العربية، قال الأصمعي: أقمت بالمدينة زمانًا ما رأيت بها قصيدةً واحدةً صحيحةً إلّا مصحفة أو مصنوعة"[5].

والذي ساعد على ذلك أنّ الأمويين كانوا ذوي نزعة عربية، فاهتموا بالشعر العربي وقربوا إليهم الشعراء، وكان منهم: السُّمار والمؤدبون، وجاء من بعدهم السياسيون، فساروا على الطريق نفسه[6].

- أنَّ هذه البيئة قد انطبعت بالطابع اللغوي، حيث كانت ترى في الشعر الجاهلي مستودعًا للغة العرب، وأنّ لغة أهل البادية هي النموذج الأمثل الذي يجب أنْ يحتذى، فتجمّع لديهم من

---

(1) ضحى الاسلام، أحمد أمين، مبحث عن نشأة العلوم في العصر العباسي الأول، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت)، (ج75/2).

(2) الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص124–126.

(3) خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر رحيم الهيتي، ص166.

(4) مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص119–120.

(5) المرجع السابق، ص120.

(6) خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر رحيم الهيتي، ص166.

تلك المادة الكثير، فكانت موضع الدراسة والاستنباط[1]. إضافة إلى كون دواوين الحديث لم تشتهر في الصدر الأوّل ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية، وإنما اشتهرت وكثُرت دواوينه، فقلّة استشهادهم به كان لعدم انتشاره بينهم.

وبالجملة فكون القدماء لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث، فهذا لا يعني أنهم كانوا يمنعون ذلك كما توهم المتأخرون من المعارضين قضية الاستشهاد بالحديث[2].

فالنحاة الأوائل لم يثيروا قضية الاستشهاد بالحديث، ولم يناقشوها وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما قول الباحثين أنهم لم يستشهدوا به فهو مجرد استنتاج من هؤلاء الباحثين المتأخرين الذين لاحظوا – خطأ – أنّ القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به، ثمّ حاولوا تعليل ذلك[3].

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أنّ النحاة المتأخرين قد أخطأوا فيما ظنوه من أنّ النحاة القدامى بأنهم لم يستشهدوا بالحديث وحمّلوا ابن الضائع وأبا حيان مسؤولية شيوع هذه القضية الخاطئة.

- عدم استشهاد القدامى بالحديث؛ لأنّهما أول مَن روّج لها ونادى لها، وعنهما أخذ العلماء، دون تمحيص أو تحقيق؛ ثقةً في حكمهما أو تخففًا من البحث، وركونًا إلى الراحة، والتماسًا لأيسر السبل[4].

ولعلّ منشأ تلك الفكرة الخاطئة هو أنّ القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص فصحاء العرب) ثمّ حين جاء من تلوهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث النبوي بنص مستقلّ، فلما جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما لم يجدوا نصًا مستقلًّا، يعد الحديث من مصادر الاحتجاج ظنوا أنّ القدماء لم يكونوا ليستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنَّه حقيقة واقعة، وجاء مَن بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث[5].

---

(1) خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر رحيم الهيتي، ص166–167.

(2) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ابن الطيب الفاسي، (ج77/1).

(3) الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص110.

(4) المرجع السابق، ص111.

(5) المرجع نفسه، ص111.

سبب سكوت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث الشريف وتوضيح موقفهم منه:

لقد تساءل النحاة كثيرا منذ زمن ابن الضائع، وأبي حيان عن أسباب سكوت النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث الشريف[1]، وتوضيح موقفهم منه، وقد بدا لبعض الباحثين المعاصرين وهو – محمد حسني محمود – ثلاثة أمور يحتمل أنْ تكون سببًا في صمت الأولين عن التصريح بموقفهم هذا، وهذه الأمور هي:

1. أنَّ النبي – ﷺ – قال: "أنا أفصح العرب بَيْدَ أنّي من قريش"، فلم تترك هذه المقولة مجالًا لأحد في المناقشة، وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرًا مسلمًا به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن بجميع القراءات.
2. أنّ الوضع في الحديث كثُر وتزايد، بحيث يصعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرون الدقة ويتشددون التشدد كله أنْ يميزوا بين ما هو للرسول وما ليس له.
3. أنّ الحديث روي بعضه بالمعنى؛ فاشتمل على لفظ غير لفظ الرسول – ﷺ – وإعراب غير إعرابه وتصريف في اللفظ غير تصريفه؛ الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرجون من البت في هذه القضية[2].

وعليه يكون النحاة القدامى استشهدوا بالحديث النبوي، إلّا أنّهم لم يكثروا منه، كما لم يصرحوا في أغلب المواضع التي استشهدوا به فيها على أنه حديث نبوي، وهذا ما فعله سيبويه ومن جاء بعده، ويمكن أنْ أقول أن النحاة القدامى لم يعتمدوا كثيرًا على الشاهد من الحديث؛ لأنَّ أسلوب الحديث النبوي لا يمكن أنْ يخرج في شيء من القواعد والأصول عمّا جاء في كلام الله – عزَّ وجلَّ – فالحديث النبوي أصلًا بعد القرآن الكريم في المنزلة، وفي وجوب الاستشهاد به أو بما ثبت أنَّه قاله بلفظه إلا أن الآيات القرآنية أولى من غيرها في الاحتجاج بها، ما دام الحديث جاريًا عليها في كل شيء.

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، ص43.

(2) المرجع السابق، ص43.

المبحث الثاني

موقف المانعين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

لقد امتنع الكثير من العلماء من الاحتجاج بالحديث الشريف، بدعوى الرواية بالمعنى وعدم نقل الحديث كما هو، ولو كان كل الحديث مرويًا باللفظ لما امتنع هؤلاء؛ لأنَّ الكلّ يعلم بأنَّ النبي – صلّى الله عليه وسلم – هو أفصح من نطق بالضاد بلا منازع، ولكن دعوى الرواية بالمعنى حملت هؤلاء على الإحجام عن الاستشهاد به، لقطعهم بأنَّ ما رواه الرواة لم يكن من حيث لفظه قطعي الصدور عنه – صلّى الله عليه وسلم – وإنّما يقع الاحتجاج بالنحو باللفظ دون المعنى؛ لأنّه مادة علمهم ومناط استقرائهم، وهذا ليس عامًا طبعًا ولكن فيما ثبت أنه نقل بالمعنى منه فقط، قال: "إلّا أنّه ليس معنى هذا أنَّ كل الأحاديث قد ورد بالمعنى، وإنما الأصل أنْ يدون الحديث كما سمع، وأنَّ أهل العلم شددوا في نقل ألفاظه وضبطها بالتحري عن صحتها، كما أننا نجد معظمها مرويًا بلفظ واحد، وإنْ اختلفت طرق النقل عن النبي – صلّى الله عليه وسلم–"[1]. كما استدلوا بوقوع اللحن في الحديث الشريف من قبل الرواة غير العرب، وقد قدم المانعون حجتهم حول منعهم الاحتجاج بالحديث مستندين إلى أمرين اثنين:

الأول: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعني، فتجد القصة الواحدة، وقد نقلت بألفاظ عدة، بحيث يجزم الإنسان بأنّ رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – لم يقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله – صلى الله عليه وسلم– "زوجتكها بما معك من القرآن" و"ملكتكها بما معك من القرآن" و"خذها بما معك من القرآن"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم قطعًا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا نجزم بأنَّه قال بعضها، إذ يحتمل أنَّه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف، ولم يأتوا بلفظه – صلّى الله عليه وسلم – إذ المعني هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعني، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدًا لا سيّما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلّا مرة واحدة، ولم تُمْلَ عليه فيكتبها[2].

الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون ذلك.

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحيث، خديجة الحديثي، ص368.

(2) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، ص424.

وبعدها يعود إلى الحديث عن ابن مالك فيقول أبو حيان: "والمصنف – رحمه الله – قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز في هذا الفن"[1].

ومن العلماء الذين منعوا الاحتجاج بالحديث لهذه الأسباب ابن الضائع وأبو حيان وغيرهم، وقد أشار ابن الضائع بصورة مباشرة إلى عدم الاحتجاج بالحديث بحجة الرواية بالمعني لا غير بقوله: وقال أبو الحسن ابن الضائع في "شرح الجمل": تجويز الرواية بالمعني هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعني لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – صلّى الله عليه وسلم–؛ لأنّه أفصح العرب[2]. فالرواية في المعني هي السبب الرئيسي عند ابن الضائع لمنع الاحتجاج بالحديث، وقد أضاف غيرهم اللحن.

أدلة المانعين:

ذكرنا فيما سبق أنّ هؤلاء المانعين علّلوا لرفضهم الاستشهاد بالحديث، وأدلتهم هي:

1. جواز الرواية بالمعنى:

ابتكر هذه الحجة ابن الضائع بقوله: "تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي – ﷺ – بالمعنى... ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – ﷺ –؛ لأنّه أفصح العرب"[3]، وأكد عليها تلميذه أبو حيان بالتدليل على نحو ما ورد عن الرسول – ﷺ –: "زوجتكها بما معك من القرآن"[4]، وفي رواية أخرى: "أنكحتها بما معك من القرآن"[5]، وفي ثالثة: "ملكتها بما معك من القرآن"[6]، واستنبط من هذا أنَّ الرسول – ﷺ – لم يلفظ بهذه الألفاظ، بل لم يلفظ ببعضها، وذهب إلى أبعد من ذلك في

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، خديجة الحديثي، ص42–43.

(2) الاقتراح للسيوطي، ص86.

(3) المرجع السابق، ص43.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب: النكاح، باب إذا كان الولي هو الخاطب، (ج222/9)، الحديث: 5132.

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب التزوج على القرآن وبغير صداق، (ج242/9)، الحديث: 5149.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر، لقوله تعالى: ﴿**إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله**﴾، (ج155/9)، الحديث: 5087.

احتمال أن الرسول – ﷺ – قال لفظًا مرادفًا لها، لكن الرواة جاءت بهذه الألفاظ مراعاة للمعنى، وبخاصة في الأحاديث الطوال، مستدلًا على الرواية بالمعنى بما نقل عن سفيان الثوري قوله: "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني إنما هو المعنى"[1].

2. انصراف القدامى عن الاستشهاد بالحديث:

أوضح ذلك أبو حيان في معرض رده على ابن مالك: "إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث"[2]، وقوله: "... ما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره.." [3].

3. الوضع في الحديث:

أضاف عبدالحميد الشلقاني، "فقد تم وضع الأحاديث على الرسول – ﷺ – وهو منها براء، إرضاء لهوى، أو ترغيبًا وترهيبًا، وبخاصة بعد نهاية عصر الخلفاء الراشدين، وتوزع الأهواء حتى سميت العراق: دار الضرب؛ لاشتهار بيئتها بوضع الحديث"[4].

4. وقوع اللحن في الحديث:

وقال بهذه الحجة أبو حيان، يتضح ذلك من قوله: "وقع اللحن كثيرًا في ما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك ... ونعلم قطعًا من غير شك أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلّا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز..."[5].

ومن الأحاديث التي وقع فيها اللحن – على رأي المانعين – قول الرسول – صلّى الله عليه وسلم–:

أ– "كلُ أمتي معافى إلا المجاهرون"[6].

---

(1) الاقتراح للسيوطي، ص41–42.

(2) أصول التفكير النحوي لأبي المكارم، ص137.

(3) الاقتراح للسيوطي، ص40.

(4) مصادر اللغة لعبدالحميد الشلقاني، ص159، 163، 164.

(5) الاقتراح للسيوطي، ص41–42.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، (ج568/10)، الحديث: 6069؛ وورد فيه بالنصب، وقال الحافظ "وكذا للأكثر، وكذا في رواية مسلم، ولم يرد بالرفع إلا في رواية النسفي بشرح ابن بطال وابن التين، وصوابه عند البصريين النصب، وأجاز الكوفيون الرفع على الاستثناء المنقطع، ويرى ابن مالك أن (إلا) بمعنى (لكن) أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون. مبتدأ" انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجمع الصحيح، ص43.

ب- "إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون"[1].

واللحن قد وقع في (المجاهرون، المصورون) لأنَّ حقهما النصب.

5. الاستغناء عنه بالقرآن وبكلام العرب:

ذكر علي نحلة[2] ونسب حجيته إلى علي (أبو المكارم).

أشهر علماء اتجاه المنع:

1. علي بن محمد الإشبيلي، الشهير بأبي الحسن ابن الضائع (680هـ):

يعد ابن الضائع أول الرافضين للاستشهاد بالحديث النّبوي، ويتضح ذلك في قوله:(تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي- ﷺ-؛ لأنه من المقطوع به أنَّه أفصح العرب[3].

وكان ابن خروف الأندلسي يستشهد بالحديث النّبوي كثيراً فأنكر عليه ابن الضائع وقال عنه: (وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإنْ كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى)[4].

فهذا تصريح منه على عدم جوازه الاستشهاد بالحديث على إطلاقه، ويعد هو أول مَن صرّح بترك الاحتجاج بالحديث النبوي، وأشار إلى أنّ الأوائل لم يستشهدوا بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية؛ لأنَّ الأحاديث لم تكن من لفظ النبي- صلّى الله عليه وسلم - وإنّما رويت بالمعنى وهي من ألفاظ الرواة، لذلك لم يعدوها أساسًا في إثبات القاعدة النحوية أو البناء الصرفي.

ولقد تابعتُ القدماء في ترك الاحتجاج بالحديث النبوي، وتابعتُ ما قالوه لعلّي أجد من القدماء من أشار إلى ما ادعاه عليهم ابن الضائع من تركهم الاحتجاج بالحديث النبوي، ولم أجد ولو إشارة على ما ألصقه بهم من تركهم الاستشهاد، ولم يصلنا منهم أيُّ خبر أو أيُّ تعليق عن

---

(1) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، (ج1664/3)، الحديث: 98، وفيه روايات أخرى منها حذف (من) "إن أشد الناس عذابًا..." ومنها حذف (إن) و(من) "أشد الناس عذابًا...".

(2) أصول النحو العربي، ص51.

(3) الاقتراح للسيوطي، ص43.

(4) الخزانة للبغدادي، (ج10/1).

هذه القضية، بل إني باستقراء أقوال القدماء وجدت خلاف ما ذكره، فلم أجد أحدًا منهم إلّا واستشهد بالحديث النبوي الشريف، بحسب مقتضى الاحتجاج والاستشهاد.

يقول الدكتور محمد ضاري: "الحق أن مجرد الإشارة إلى أرقام صفحات مصنفات هؤلاء الأئمة، بهذه الكثرة، عملية لا تخلو من إملال للقارئ. وحسب أنْ يرجع القارئ إلى أي أثر لغوي بخاصة ما تركه أولئك؛ ليرى مبلغ استشهادهم بالحديث"[1].

2. محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ):

يُعَدُّ أبو حيان ثاني النحاة من الأندلسيين، الذين أنكروا الاحتجاج بالحديث النبوي وبشكل واضح وصريح، بل أنّه (أشدهم مبالغة فيه وإنكاراً على مخالفيه)[2]، وادعى أن هذا القول والرأي هو ما ذهب إليه النحاة الأوائل، وأورد بعض الأدلة التي لا تصل إلى حد الاحتجاج، وهذه الأقوال التي أوردها هي التي اعتمد عليها العلماء المعاصرون لمنع وترك الاحتجاج بالحديث النبوي، ولم يتوقف أبو حيان عند الذي ذهب إليه شيخه ابن الضائع إلى ترك الاحتجاج، بل تجاوز في منع الاستشهاد بالحديث النبوي إلى الإنكار والتهجم على ابن مالك لاستشهاده بالأحاديث النبوية، وعدّه ممن خالف نهج الأوليين والآخرين، فقال عن ابن مالك: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأولين لعلم لنحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[3].

وذكر في موضع آخر أكثر مما قال في القول السابق عن ابن مالك: "إنّ علماء العربية الذين استنوا قوانينه أو قواعده التي بنوا أحكامها على ما ورد في الحديث ... وجاء هذا الرجل متأخرًا فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: ليأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى بها أولها"[4].

---

(1) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص320.

(2) في أصول النحو، الأفغاني، ص18.

(3) الخزانة، للبغدادي، (ج10/1).

(4) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، جامعة الموصل، 1937، ص137.

وكلُّ هذه الأقوال وغيرها التي أوردها أبو حيان ما هي إلا استنتاجات من مخيلته العظيمة التي لا تجد منها شيئًا قاله النحاة الأوائل أو أنه صرح بشيء منها، حتى أنه لما أراد تعليل ما ذهب إليه مَن ترك الاحتجاج بالحديث احتج فيما ذهب إليه ابن الضائع، ولم أجد للقدماء من تلك الأقوال شيئًا ولا حتى إشارة سوى ما علله ابن الضائع، وعدّه أبو حيان من الأذكياء فيما علله فقال عنه: "بعض المتأخرين الأذكياء"[1]، والعلّة هي الرواية بالمعنى ولا يمكن الوثوق في أنَّ ذلك هو من قول النبي- صلّى الله عليه وسلم - ولقد احتجَّ أبو حيان في بعض المواضع بأحاديث للنبي - صلّى الله عليه وسلم - لتثبيت مسائل نحوية ذهب إليها، يقول أبو الطيب: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان نفسه"[2]. بل إنني وجدته أحيانًا لا يذكر شاهدًا إلا الحديث وحده دون سائر المصادر التوثيقية الأخرى[3]. ومن تلك المواضع:

- استشهد بقول النبي - صلّي الله عليه وسلم-: "**من محمد بن عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدي،...**"[4]. واستشهاده على "من" في كونها لابتداء الغاية في غير المكان[5].
- استشهد بقول النبي - ﷺ-: "**مَن صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال كأنما صام الدهر**"[6]، جواز تذكير العدد إذا حذف المعدود[7].
- استشهد بقول النبي - ﷺ-: "**أعور عينه اليمني**"[8]، على أن اليمني صفة لعين، وعين معمول الصفة[9].
- استشهد بقول النبي - ﷺ-: "**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش...**"[10]، وعدّ أبو حيان (بَيْدَ) بمعني (غير) في الاستثناء المنقطع[11].

---

(1) الاقتراح للسيوطي، ص17.
(2) في أصول النحو للأفغاني، ص49-50.
(3) الحديث النبوي الشريف وأثره، ص422.
(4) صحيح البخاري، ص2941.
(5) ارتشاف الضرب، (ج1718/4).
(6) صحيح مسلم، حديث: 204.
(7) المرجع السابق، (ج750/2).
(8) صحيح البخاري، ص3441.
(9) ارتشاف الضرب، (ج2354/5).
(10) السير الحثيث، ص244.
(11) المرجع السابق، (ج1554/3).

وعليه يعد أبو حيان من زعماء مانعي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ومع ذلك نجده قد أكثر من الاستشهاد به، في كتابه ارتشاف الضرب، فقد بلغت شواهد الحديث عنده ستة وخمسين حديثًا، وهذا يتناقض مع منعه الاستشهاد به.

وإليك نموذجان من استشهاد أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب:

المفعول فيه

1- مسألة: مجيء (الآن) مبتدأ

قال أبو حيان[1]: "وزعم ابن مالك أنه جاء مبتدأ لما جاء في الحديث: أنه عليه الصلاة والسلام سمع وجَبَة فقال: **(هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّار مُنْذُ سَبْعينَ خَريفاً، فَهُوَ يَهْوي فِي النَّار الْآنَ، حِيْنَ انْتَهَى إلى قَعْرِهَا)**[2] فأعرب الآن مبتدأ وحين انتهى خبره وال في الآن معرفة ويصحبها الحضور".

هنا احتجّ به ابن مالك على مجيء الآن مبتدأ، والإخبار عنه بـ حين انتهى نقل ذلك.

أفعال المقاربة

2- مسألة: مجيء خبر (جعل) جملة فعلية مصدرة بـ (إذا)

قال أبو حيان[3]: "ومجيء خبر جعل مقرونًا بـ أن ... ومجيئه جملة اسمية ... قال ابن مالك: وفعلية مصدرة بـ (إذا) و(كُلّمَا) قال: كقول ابن عباس: **(فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا)**[4] ولم يمثل بمجيئها مصدرة بـ (كلما)".

احتجّ به ابن مالك لإثبات مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدرة بـ (إذا)، أورد ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن خبر (جعل) وأنواعه.

---

(1) ارتشاف الضرب، (ج1424/3).

(2) الحديث في صحيح مسلم، الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (ج2184/4)، رقم الحديث: 2844.

(3) ارتشاف الضرب، (ج1227/3-1228).

(4) الحديث في صحيح البخاري، تفسير القرآن، (ج111/6)، رقم الحديث: 4770.

المبحث الثالث

موقف المتوسطين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

تَزَعَّمَ هذه الطائفة الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت 790هـ) فأنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة، يتضح هذا من قوله: "لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا[1]، ويتركون الأحاديث؛ لأنّها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها..."[2].

ولقد رأى أنّ الحديث ينقسم إلى قسمين:" قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، هذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء نقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها فصاحته – صلّى الله عليه وسلم – ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"[3].

ثم يقول ردًّا على ما ذهب إليه ابن مالك "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بُدّ منه، وبني الكلام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف سلفًا إلا ابنَ خروف، فإنه أتي بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلًا بها، أم هي لمجرد التمثيل والحق أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعني وهو قول ضعيف"[4]، وهكذا يفرق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بلفظه وما روي بالمعنى، فهو لا يطرح الأحاديث جملة كما لا يقبلها جملة، بل يفرق بينها.

وقد اتبع السيوطي ابن الضائع وأبا حيان في انكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث مثبتاً أنّ الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى، يقول: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[5] وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة "يتعاقبون"[6]، وقد استدل به السهيلي ثم قال: لكني أقول: إنَّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنَّه

---

(1) الخنا: هو الفحش في الكلام/ وأخني عليه في الكلام: أفحش. المنجد في اللغة والأعلام، ص198.

(2) خزانة الأدب، للبغدادي، (ج6/1).

(3) أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري، ص241.

(4) خزانة الأدب للبغدادي، (ج6/1).

(5) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، حديث: 32.

(6) الاقتراح للسيوطي، ص55.

حديث مختصر رواه البراز مطولًا مجردًا قال فيه: (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[1].

ولكن السيوطي يقرر – ومن البداية – موقفًا متوسطًا في هذه المسألة بين المنع والإجازة مشابها لما ذهب إليه الشاطبي، فيقول: "وأما كلامه – صلّى الله عليه وسلم – فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرًا جدًا، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا"[2].

ويعد السيوطي من الفئة المتوسطة للاستشهاد بالحديث، فقد جوز الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي اعتنى بنقل ألفاظها، ولم يرضَ عمّن منع الاستشهاد بالحديث كما نقد من جواز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روى منه بالمعنى أو باللفظ، فقد أكثر السيوطي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، في كتابه همع الهوامع، فقد بلغت شواهد الحديث عنده مئة وستة وخمسين حديثًا وكرر منها أربعة عشر حديثًا، ومن ذلك ما يلي:

ما جاء في باب الإضافة

1– مسألة: جواز إضافة ذو إلى العلم

قال السيوطي[3]: لزم الإضَافة (ذو) وفروعه أي ذوا وذوو وذات وذاتا وذوات وأولو وأولات إلى اسم جنس قيَاسًا كذي علم وَذي حسن ﴿**وأشْهدُوا ذَوي عدل**﴾[4] ﴿**ذَوَاتَا أَفْنَان**﴾[5]، وّإلَى علم سَمَاعاً نَحْو ذُو يزن وَذُو رعين وَذُو الكلاع وَذُو سلم وَذُو عَمْرو وَذُو تَبُوك وَقيل قِيَاسًا قَالَه الْفراء وَالْغَالب؛ أَي كَونهَا ملغاة؛ أَي زَائِدة، حِينَئِذٍ وَقد لَا تلغى نَحْو: (أَنَا اللهُ ذُو بَكَّةَ)[6]، أَي صَاحب بكة".

(1) أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري، ص242.

(2) الاقتراح للسيوطي، ص55.

(3) همع الهوامع، (ج424/2).

(4) [الطلاق: 2].

(5) [الرحمن: 48].

(6) الحديث في مصنف ابن أبي شيبة – الحج، (ج269/3)، رقم الحديث: 14103.

الظروف المبنيات

2- مسألة: بناء الفعل الآن

قال السيوطي[1]:"وَقَالَ الْفراء إِنَّمَا بني لِأَنَّهُ نقل من فعل مَاض وَهُوَ (آن) معنى حَان فَبَقيَ على بنائِهِ استصحابا على حد (أنهاكم عَن قيل وَقَالَ) ورد بِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك لم تدخل عَلَيْهِ (أل) كَمَا لَا تدخل على قيل وَقَالَ، ولجاز فِيهِ الْإِعْرَاب كَمَا يجوز فِي قيل وَقَالَ".

(1) همع الهوامع، (ج1/281-282).

المبحث الرابع
موقف المجوّزين

ذهبت طائفة إلى جواز الاستدلال بالحديث مطلقًا، وفي طليعة من ذهب بهذا الاتجاه ابن خروف وابن مالك والدماميني والرضيّ الذي زاد على ذلك بالاحتجاج بكلام أهل البيت – رضي الله عنهم – وتبعهم في هذا المسلك علماءٌ كثيرون من متأخري النحاة مثل ابن الناظم وابن هشام والأشموني وغيرهم.

وحجتهم في اتجاههم هذا ما يلي:

- أنّ الأصل الرواية باللفظ، وأما تجويز الرواية بالمعني فهو احتمال عقلي فحسب، لا يقين بالوقوع، واليقين غير مطلوب في نقل المفردات وقوانين الإعراب، وإنما المطلوب غلبة الظن، وهذا ما نجده إذا ما أمعنا النظر في الأحاديث، فالغالب على الظن أنها مروية بلفظه – ﷺ–؛ لأنَّ الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.
- الخلاف في جواز النقل بالمعني إنما هو فيما لم يُدوّن، أمّا ما دُوّن وأودع الكتب فلا خلاف في أنه لا يتصور تبديل ألفاظه ومن ثم يجوز الاستدلال به.
- تدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأوّل قبل فساد اللغة، حين كان كلام المبدلين – على افتراض أنهم بدلوا – يمكن الاحتجاج به، وهذا ما تناولناه في بداية كلامنا عن الحديث النبوي[1].
- بالإضافة إلى أنه لا يلزم من عدم استدلال الأولين بالحديث عدم صحة الاستدلال به، إذ قد يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، لتوافر مادته أمامهم وذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالم منهم يعلم روايات محدودة، وخيرهم من صنف في موضوع واحد، كالأصمعي مثلًا، ثم خلف من بعدهم خلف اطلعوا على أعمالهم فكانوا أوسع إحاطةً، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم، وجمعت فيها تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأوّلين مما جعل أصحابها أوسع علمًا، ولو توافرت هذه الثروة لأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه لعضُّوا عليها بالنواجذ، وغيروا الكثير من القواعد التي صاحبها شُحُّ المورد، وكانوا أشد المنكرين على أبي حيان جموده وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب[2].

---

(1) خزانة الأدب، البغدادي (ج1/14–15).

(2) في أصول النحو، الأفغاني، ص ص49–50.

أشهر العلماء المجوّزين:

1. علي بن محمد أبو الحسن ابن خروف الأندلسي، النحوي (ت 609هـ):

حضر من إشبيلية، وكان إمامًا في العربية، محققًا مدققًا، ماهرًا مشاركًا في الأصول أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب[1]، عدَّه ابن الضائع أول مَن استشهد بالحديث النّبوي: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"[2]، وقد خالف أبو حيان شيخه ابن الضائع، وذلك أنّ أبا حيان يعد ابن مالك هو أوّل المكثرين من الاحتجاج بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية[3]. مع أنّ الباحثين وقفوا على الأحاديث التي استشهد بها ابن خروف، فوجدوها قليلة واستغربوا قول ابن الضائع وصفها بالكثيرة، ولا توجد أدلة في كتب ابن خروف تثبت صحة قول ابن الضائع في كونه أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي[4].

2.الإمام الحجة الثبت، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك (ت 672هـ):

يُعَدّ ابن مالك في طليعة النحاة الذين توسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لتثبيت القواعد النحوية، "حتى صار من مميزات مذهبه النحوي، ومن ثم أقيم عليه النكير ورمي بالخروج على النحويين المتقدمين والمتأخرين"[5]. بل عدّه البعض من المتشددين في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مستدلين بقول ابن جماعة لابن مالك: "يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من رواياتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول – صلّى الله عليه وسلم – فلم يجب شيئًا"[6].

والظاهر من القول الذي نقله السيوطي أنه أراد أن يشير إلى أنّ ابن مالك لم يكن دقيقًا في توثيق الأحاديث النبوية، ولا يتثبت من صحتها وأسانيدها، إلّا أنّ الأمر خلاف ذلك وليس كما أشار إليه السيوطي، فعلى الرغم من توسع ابن مالك وتشدده في الاحتجاج بالحديث النبوي، فلا يعد حاطبَ ليلٍ فيما كان يستشهد به من أحاديث نبوية، كما هو واضح من عنوان كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، فظاهر عنوان الكتاب يشير إلى أنها

---

(1) بغية الوعاة، (ج203/2).

(2) الخزانة، (ج10/1).

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، ص212.

(4) المرجع السابق، ص212.

(5) الاقتراح للسيوطي، ص23.

(6) المرجع السابق، ص42.

أحاديث في كتاب صحيح البخاري، والأمة مجمعة على صحة ما في البخاري من أحاديث، "ولا كان من عاداته أن يستدل "في إثبات القواعد النحوية مما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولا من لفظ الصحابة"[1]، "وإنما كان متثبتًا مما ينقل، مطمئنًا إلى ما يقول، حتّى إنَّه كان يذكر اختلاف الروايات، ويسرد أسماء الرواة"[2].

والجدير ذكره أن ابن مالك لم يتردد بالتصريح بتشدده في الاحتجاج بالحديث النبوي في مواضع عدة من كتابه كقوله: "والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء"[3]، أراد أنْ يثبت وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا. وذكر في موضع آخر وهو يتكلم عن خبر (كاد) مقترنًا بأن "فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال الفصيح ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل"[4].

فلذلك يعد ابن مالك أول المتوسعين بالاستشهاد بالحديث النبوي، بدليل أنه أوّل من ألف كتابًا في الاستشهاد بالحديث النبوي، لكنه ليس أول المحتجين، والتشدد الذي وصف به ما هو إلا لوجود منكرين متشددين للاحتجاج بالحديث النبوي، الأمر الذي لم يكن موجودًا في الزمن الذي قبل زمانه مما جعله يتشدد في إثبات ذلك، وهذا التشدد الذي وصفه به بعض الباحثين، لا يعد غريبًا؛ لأن التشدد ميزة امتازت بها المدرسة الأندلسية في طرح آرائها، والمتتبع لآثار المدرسة الأندلسية يجد هذا الأمر واضحًا وجليًا في أطروحات وآراء علمائها في شتى المجالات والتخصصات اللغوية والدينية والسياسة وغيرها.

ويعد ابن مالك من زعماء المجوزين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقد أكثر من الاستشهاد به، في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، فقد بلغت شواهده حديثًا أحد عشر حديثًا للحديث مئتين وستة وستين وكرر منها.

وهذان نموذجان من استشهادات ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:

---

(1) ارتشاف الضرب، ج84/1.

(2) الاستشهاد النحوي في كتاب التوضيح والتصحيح، ص237.

(3) شواهد التوضيح، ص14.

(4) المرجع السابق، ص14.

استعمال حوَّل بمعنى صيَّر

1- مسألة: استعمال حوَّل بمعنى صيَّر وفي كونها تعمل عملها

قال ابن مالك[1]: ومنها قول رسول الله – صلّى الله عليه وسلم-: **(مَا أُحبُّ أَنَّ يحَوَّلَ لِي ذَهَبًا)**[2].

وقد علق ابن مالك على الاستشهاد بهذا الحديث بقوله[3]: "تضمن هذا الحديث استعمال (حوّل) بمعنى (صيّر) عاملة عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين".

عود الضمير على جمع ما لا يعقل

2- مسألة: ما يعود عليه للتشاكل بين المذكر والمؤنث

قال ابن مالك[4]: "ومنه قول رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – في باب المواقيت **(هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أتَي عَلَيْهِنَ منْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ)**[5].

وقد علق ابن مالك على الاستشهاد بهذا الحديث بقوله[6]: "وبالأفصح جاء بقوله: **(هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن)** ولو جاء بغير الأفصح لكان: هنَّ لها ولمن أتى عليها من غير أهلها".

3. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 688هـ):

وهو من العلماء البارزين، والنحاة البارعين، الذين عاصروا ابن الضائع، وابن مالك وعاش معهم صراع الاحتجاج بالحديث النبوي، لقد سار الاستراباذي على نهج النحاة المجوزين للاستشهاد بالحديث، وكان تولى شرح أهم كتابين لابن لحاجب (646هـ) هما: (الكافية في النحو)، و(الشافية في الصرف)، حيث شرحهما شرحًا وافيًا مما يدل على سعة علمه واطلاعه في علوم العربية، كما أنه في شرحه لهذين الكتابين اعتمد على الحديث النبوي، حتى أنك لتجد استشهاده بالحديث النبوي في كل باب من أبواب النحو، وقد بلغت الأحاديث التي استشهد بها

---

(1) شواهد التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح، ص125.

(2) الحديث في صحيح البخاري، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، (ج116/3)، رقم الحديث: 2388.

(3) شواهد التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح، ص125.

(4) المرجع السابق، ص131.

(5) الحديث في صحيح البخاري، جزاء الصيد، (ج17/3)، رقم الحديث: 1845.

(6) شواهد التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح، ص131.

في شرح الكافية (51) حديثًا، وهذا خير دليل على منهجه أو مذهبه المتابع لابن مالك في الاحتجاج[1].

وكان للرضي منهجٌ معروفٌ في القياس والتعليل، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الاحتجاج بالحديث النبوي عله يرجح الأحكام التي انتهى إليها؛ لتسلم له الأقيسة والتعليلات التي نهجها ضمن منهجه[2]، ولم يكتفِ الرضي بنهج ابن مالك في الاحتجاج بالحديث، بل توسع إلى أبعد من ذلك، وهو احتجاجه بكلام أهل البيت – رضي الله عنهم – حجة لا تشكك فيها من حيث الفصاحة والسلامة اللغوية[3]، وفي ذلك يقول البغدادي: "وأما الاستدلال بحديث النبي– صلّى الله عليه وسلم – فقد جوزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق – يقصد الرضي – في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت – رضي الله عنهم–"[4].

4. عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ):

هو من أبرع النحويين في زمانه، وكان ابن خلدون الإشبيلي الأندلسي (ت 808هـ)، شديد التغالي في الثناء والمدح عليه وإعجابا بعلمه[5] وهو من تلاميذ أبي حيان الأندلسي، وممن سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى[6].

ويعد من أشد المخالفين لشيخه أبي حيان في قضية الاحتجاج بالحديث، حتى لفت كثرة احتجاجاته بالحديث نظر من ترجموا له، فكان كثير المخالفة لشيخه شديد الانحراف عنه[7]، ورفض السير وراء أقوال لم تجد من يتبنى اعتمادها فعلًا وقولًا. فقد كان الاستشهاد بالحديث عند ابن هشام ركنًا قويمًا قام عليه كل كتاب من كتبه النحوية، كـ (أوضح المسالك)، (وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية)، (وشذور الذهب)، (وقطر الندى)، ويتضح مذهبه في غزارة احتجاجه بالحديث في كتابه مغني اللبيب الذي بلغت شواهده (78) شاهدًا.

---

(1) السير الحثيث، ص119.

(2) أصول التفكير النحوي، ص140.

(3) الحديث النبوي الشريف وأثره، ص339.

(4) خزانة الأدب، (ج9/1).

(5) مقدمة ابن خلدون، ص353.

(6) أبو حيان، ص529.

(7) بغية الوعاة، 69/2.

وتجاوز الاحتجاج بالأحاديث عند ابن هشام إلى الاحتجاج بأقوال الصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم أجمعين – كـ (أبي بكر، وعمر، وعليّ، وعائشة، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وعبد الله بن الزبير، وقتادة)[1].

وهذا النهج الذي انتهجه ابن هشام لم أجد فيه مخالفة لما ذهب إليه القدماء، سوى أنه توسع في الاستشهاد، في صورة لم يكن عليها الأولّون، علمًا أنّ هذا التوسع لم يكن فيه من جديد للقواعد النحوية والصرفية التي أصلها القدماء من خلال كلام العرب، مما يدلل على أنه لم يكن في نهجه النحوي خارجًا عمّا كان عليه النحاة القدماء.

(1) مغني اللبيب، ص259-126-285-615.

المبحث الخامس

أسباب دعوى المنع من الاستشهاد بالحديث في النحو ومناقشتها

يتضح من النصوص المتقدمة أنّ المانعين كانوا يعتمدون على سببين أساسيين في دعوى المنع من الاستشهاد بالحديث في النحو:

أولهما: رواية الحديث بالمعنى وعدم الوثوق بأنه من لفظ الرسول – صلّى الله عليه وسلم–.

ثانيهما: وقوع التصحيف والتحريف واللحن في كثير من روايات الحديث وأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع. وسأناقش هاتين القضيتين على النحو الآتي.

أولًا: رواية الحديث بالمعنى وعدم الوثوق بأنه من لفظ الرسول – صلّى الله عليه وسلم –:

إن الرواية بالمعنى ليست مطلقة من المحاذير والاحتياط وأنها لم تكن أهم أسباب عدم الوثوق في روايات الأحاديث والأثر كما يفهم من كلام ابن الضائع وأبي حيان، وما جاء في تفصيل هذه القضية من آراء المحققين من العلماء.

فمن ذلك ما رد به العلَّامة عبد القادر البغدادي (473هـ) على المانعين من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو فقال في أول هذين السببين وهو الرواية بالمعنى: ورُدَّ الأول: بأنُه تبديل النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايتُه تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به فلا فرق، على أن اليقين غيرُ شرطٍ، بل الظنّ كافٍ"[1].

ولكن ابن الطيب الفاسي (497هـ) أفاض في الرد على هذا الاعتراض متفقًا مع صاحب الخزانة في الرأي، فذكر أن ما ذهب إليه أبو حيان في "أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقًا بأنَّها من كلام النبي – صلّى الله عليه وسلم – قول باطل، لأنَّ المتواتر – وإن كان قليلًا – مجزوم بأنه من كلامه – صلّى الله عليه وسلم – وكذلك ما اشتمل عليه صحيحَا البخاري ومسلم إلا قليلًا، فإنا نجزم بأنه من كلامه – صلّى الله عليه وسلم–[2].

وقوله إن: "الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخالف فيه مشهور، كما أجازه قوم منعه آخرون بل ذهب إلى المنع كثير من المحّدثين والفقهاء والأصوليين، وإن بعض الأئمة تشدَّد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة، أخرى

---

(1) خزانة الأدب، (ج9/1)؛ وإتحاف الأمجاد، ص78؛ وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو، ص91؛ والاستشهاد بالحديث في اللغة العربية والنحو، ص253.

(2) فيض نشر الانشراح، (ج64/1).

وحرف على آخر كما جاء في الكفاية لـ الخطيب البغدادي[1]. وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى[2].

ومن الأهمية بمكان هاهنا أن يتضح أمران أجملهما الإمامان عبد القادر البغدادي وابن الطيب الفاسي في كلامهما السابق.

ثانيًا: دعوى وقوع اللحن كثيرًا فيما روى من الحديث:

السبب الثاني في ترك الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو، كما جاء في كلام ابن الضائع وتابعه فيه تلميذه أبو حيان هو وقوع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث.

وهذا الاعتراض الموجّه لأصحاب الحديث؛ لأنهم هم الرواة الذين يهتمون بهذا اللحن والتصحيف والتغيير، هذا الاعتراض ليس من ابتكار ابن الضائع ولا من اختراع تلميذه أبي حيان ولكنه يعود إلى أصول قديمة في صراع فكري ومذهبي بين المحدثين وخصومهم، فأبو محمد بن قتيبة (276هـ) كان في عصره أو في مَن تقدمه من يطعن على المحدثين " بقلة المعرفة لما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف"[3].

وقد ردَّ أبو محمد بن قتيبة على هذه الدعوى فقال: "إن الناس لا يتساوون جميعًا في المعرفة والفضل، وَليس صنف من النَّاس إلَّا وله حشو وشوب. ..ولا أعلم أحدًا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط علمه كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وأبي عمرو الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن، والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب، وهم أهل اللغة، وبهم يقع الاحتجاج، فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس"[4].

وقد ربط المانعون من الاستشهاد بالحديث في إثبات قضايا النحويين اللحن وامتناع بعض رواة الحديث إلى غير العرب، وللرد على ذلك وجوه منها:

1- أن التدوين الرسمي بأمر الخليفة الراشد – عمر بن عبد العزيز– قد تم في مطلع القرن الثاني الهجري في الطور الثاني من أطوار تدوين الحديث الشريف قبل فساد العربية كما

---

(1) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي إلى أنس بن مالك قال "كل حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يؤدى على لفظه وعلى ما روي، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى".

(2) فيض نشر الانشراح، (ج1/54-55).

(3) تأويل مختلف، الحديث: 133 لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.

(4) انظر: تأويل مختلف، الحديث: ص133-134-135.

تقدم، ومعلوم أن اللحن في هذه الفترة كان يقاوم ويصلح، كما أن ما دون كان يراجع من أهل الثقة والإتقان وينقح مما يحقق، كما سلف هاهنا، الثقة فيما وصل إلينا من نصوص الحديث التي لم يطعن فيها اللحن وبخاصة الحديث الصحيح[1].

2- أن وجود غير العرب في رواة الحديث لم يكن ظاهرة يتفرد بها علم الحديث، ولكنها كانت ظاهرة عامة في ذلك الزمان[2].

3- من الثابت أن علماء الحديث في كل عصر اهتموا بعلوم العربية، كما تقدم في شروط الرواية بالمعنى، ويجعلون من أهم شروط الرواية بالمعنى لمن يرى ذلك أن يكون الراوي على علم بالعربية يجعله من مصاف كبار علماء اللغة والنحو[3].

---

(1) الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ص269-270.

(2) المرجع السابق، ص270.

(3) غريب الحديث، للخطابي، (ج62/1).

الفصل الثاني

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند السيوطي

دراسة تحليلية مرتبة حسب أبواب الكتاب

المقدمة:

إنّ الشواهد النّحْويّة أربعة: آيات القرآن الكريم وقراءاته، ثم أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم–، ثم كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولقد استشهد السيوطي بهذه الشواهد الأربعة، وسيتحدث الباحث بشيء من التفصيل عن كل نوع من هذه الشواهد، ولكنْ قبل ذلك لا بُدَّ أنْ نذكر معنى الشاهد في اللغة والاصطلاح.

الشاهد لغة واصطلاحًا:

قال ابن سيده (الشاهد): العالم الذي لم يبين ما علمه، والشهادة خبر قاطع تقوله منه، شهد الرجل على كذا وربما قالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف. والمشاهدة المعاينة، وشهد الشاهد عند الحاكم أي ما يعلمه وأظهره.

إذن فالشاهد هنا يأتي بمعنى البيان والظهور والمعاينة والخبر القاطع[1].

الشاهد اصطلاحًا:

جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة، وتكون دليلًا على استخدام العرب لفظيًا لمعناه، أو نسقًا في نظم أو كلام أو معنى وغيره، وتقديم وتأخير واشتقاق شاملة أو بناء، ونحو ذلك مما يصعب حصره ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء[2]. وقيل هو: الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم[3].

(1) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ج239/3).

(2) انظر: الشاهد اللغوي، جبر، ص265.

(3) انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، (ج1002/1).

المبحث الأول
في مقدمة الكتاب

الباب الأول: الكلام في المقدمات/ شرح الكلمة والكلام وما يتألف منه

<u>في معنى الكلمة:</u>

مسألة: تطلق الكلمة في اللغة على الجملة المفيدة

قال السيوطي[1]: "الْكَلِمَة قَول مُفْرد مُسْتَقل وَكَذَا منوي مَعَه على الصَّحِيح وَشرط قوم كَونه حرفين ... الْكَلِمَة لُغَة تطلق على الْجمل المفيدة ... فِي حَدِيث الصَّحِيحَيْنِ الْكَلِمَة الطّيبَة صَدَقَة[2] وَأفضل كلمة قَالَهَا شَاعِر كلمة لبيد (أَلا كلُّ شَيْء مَا خلا اللهَ باطِلُ ...)"[3].

عرض وتحليل:

الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿**كلمة الله هي العليا**﴾[4]، وكقوله عليه السلام: "الكلمة الطيبة صدقة"، قال ابن مالك: "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿**كلمة الله هي العليا**﴾، وكقوله عليه السلام: "الكلمة الطيبة صدقة"[5].

وقد ذكر الأشموني[6] شطرًا من بيت، وهو: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، والظاهر من إيراد هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث، وقد قال البيت قبل الإسلام.

وجاء بيان الشاهد في شرح ابن الناظم[7]، بأنه إطلاق الكلمة على الكلام، من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عينًا، والبيت من الشعر قافية، وقد يسمون القصيدة قافية؛ لاشتمالها عليها، قال الشاعر:

وكـــم علمتـــه نظـــم القـــوافي فلمـــا قـــال قافيـــة هجـــاني

أراد القصيدة.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، (ج19/1).
(2) صحيح البخاري، باب طيب الكلام، البخاري، (ج11/8)، رقم الحديث: 6022.
(3) صحيح البخاري، باب أيام الجاهلية، البخاري، (ج42/5)، رقم الحديث: 3841.
(4) [التوبة: 80].
(5) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج30/1).
(6) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، (ج26/1).
(7) شرح ابن الناظم، ص4.

ومما سبق اتضح لنا أن عددًا من النحاة قد وافق السيوطي في ذكر المعنى اللغوي للكلمة، منهم الأشموني، وابن مالك.

خلاصة القول: أن الكلمة في اللغة تطلق على الكلام.

<u>في خواص الاسم</u>

مسألة: استخدام (رُبَّ) للتقليل كثيرًا وللتكثير قليلًا

قال السيوطي[1]: "فالاسم من خواصه نِدَاء ... وَحَدِيث البُخَارِيّ يَا رب كاسيةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيةٌ يَوْم الْقِيَامَة[2] حَيْثُ دخل فِيهِ يَا على رب وهما حرفان".

عرض وتحليل:

ورد الحديث في مسألتين:

1. دخول حرف النداء (يا) على الاسم (رُبَّ).
2. مجيء (رُبَّ) للتكثير.

قال ابن هشام[3]: "وَإِذا ولي يَا مَا لَيْسَ بمنادى كالفعل فِي / أَلا يَا اسجدوا ... والحرف فِي نَحْو ﴿**يَا لَيْتَنِي كنت مَعَهم فأفوز**﴾ [النساء: 73] يَا رب كاسية فِي الدُّنْيَا عَارِية يَوْم الْقِيَامَة ... فَقيل هِيَ للنداء والمنادى مَحْذُوف وَقيل هِيَ لمُجَرّد التَّنْبِيه لِئَلَّا يلْزم الإجحاف بِحَذْف الْجُمْلَة كلهَا".

قال محمد عيد في باب حذف المنادى[4]: "الأصل في المنادى أن يكون مذكورًا لكنه قد ورد محذوفًا في الكلام العربي أحيانًا، **وذلك في الموضعين الآتيين:**

أولًا: إذا ورد بعد حرف النداء "يا" فعل أمر أو فعل ماضٍ قُصِدَ به الدعاء، فيلزم حينئذٍ تقدير منادى بين حرف النداء والفعل ... ومن ذلك:

- **قراءة الكسائي: "أَلا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ".**

ثانيًا: إذا ورد بعد الحرف "يا" أحد الحرفين "ليت، رب" فيقدر بين حرف النداء وهذين الحرفين منادى محذوف، قول الرسول: "يا ربَّ كاسيةٍ في الدّنيا عَارِيَةٌ يومَ القِيَامَة" على أنه ينبغي أن

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، (ج1/24-25).

(2) صحيح البخاري، باب تحريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، البخاري، (ج2/49)، رقم الحديث: 1162.

(3) مغني البيب، ابن هشام، (ج1/488-489).

(4) النحو المصفى، محمد عيد، (ج1/500-501).

نتنبه للملاحظة المهمة الآتية أخيرًا عن حذف المنادى، فإن بعض النحاة يرى أن المنادى لا يحذف مطلقًا، وأن "يا" في الموضعين السابقين إنما هي "حرف تنبيه" ولا علاقة لها بالنداء".

مجيء (رُبَّ) للتكثير

قال ابن مالك[1]: "وهي حرف للتكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليل بها نادرًا".

وقال في موضع آخر[2]: "والذي دلّ عليه كلام سيبويه من أن معنى رُبَّ التكثير، وهو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: "رُبَّ أشعث لا يؤبه به، مدفوع بالأبواب لو اقسم على الله لأبره".

قال ابن هشام[3]: "وليس معناه التقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا، خلافًا لابن دُرَستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا".

وقال ابن هشام أيضًا[4]: "ورب للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا".

قال الجوجري[5]: "وهي موضوعة للتكثير والتقليل، لكنها تستعمل للتكثير كثيرًا، نحو قوله: "يا رب كاسية في الدنيا عارية في يوم القيامة، وللتقليل قليلًا".

قال الأشموني[6]: "وهي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا".

قال الأزهري[7]: "ورب ليست دائمًا خلافًا للأكثرين ولا للتكثير دائمًا لابن دستوريه وجماعة، بل ترد كثيرًا وللتقليل قليلًا".

وقد وافقهم كل من الصبان[8] والنجار[9].

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج174/3).
(2) المرجع السابق، (ج174/3).
(3) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج320/2).
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، (ج47/3).
(5) شرح شذور الذهب، الجوجري، (ج557/2).
(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، (ج104/2).
(7) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، (ج657/1).
(8) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان، (ج344/2).
(9) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، النجار، (ج290/2).

قال العلائي[1]: "من المواضع التي جاءت للتكثير قوله تعالى: ﴿**وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**﴾[2].

وقد قال السيوطي في موضع آخر من كتابه همع الهوامع[3]: " وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي وفَاقا للفارابي أبي نصر وَطَائِفَة أَنَّهَا للتقليل غَالِبا والتكثير نَادرًا".

ومنهم مَن قال أنها للتقليل والتكثير حيث قال الغلاييني[4]: "رب تكون للتقليل وللكثير والقرينة التي هي تعين المراد". ومنهم من قال إنها للتقليل، حيث قال المبرد[5]: "رب معناها الشيء يقع قليلًا، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورًا لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك".

وقيل إنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، ومنهم أبو حيان حيث قال[6]: "وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل، ولا لتكثير بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب".

ومما سبق اتضح أن (رُبَّ) حرف جر، يفيد التكثير كثيرًا، والتقليل قليلًا، وقد وردت هذه المسألة عند ابن عقيل وابن مالك وابن هشام والجوجري والأشموني والأزهري والصبان والنجار والعلائي والغلاييني والمبرد وأبي حيان. حيث اختلف النحاة في (رُبَّ)، وخالف السيوطي ابن عقيل الذي قال بأنها تأتي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا، إذ إن السيوطي قال على عكس كلام ابن عقيل، أي أنها تأتي للتقليل كثيرًا وللتكثير قليلًا، ومن النحاة من قال مخالفًا برأيه ابن عقيل والسيوطي، فالغلاييني قال بأنها للتكثير وللتقليل والقرينة تعين المراد، والبعض الآخر قال إنها للتقليل فقط مثل: المبرد، وأنكر أبو حيان أنها حرف للتقليل والتكثير.

خلاصة القول: قد ترد (رُبَّ) للتكثير والتقليل ولكن للتقليل بقلة وللتكثير بكثرة.

---

(1) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي، ص253.

(2) [الحجر: 2].

(3) همع الهوامع، السيوطي (ج431/2).

(4) جامع الدروس العربية، الغلاييني (ج347/2-348).

(5) المقتضب، المبرد (ج139/4-140).

(6) ارتشاف الضرب، أبو حيان(ج1783/4).

المبتدأ

مسألة: مجيء الاسم غير مفرد (جملة)

قال السيوطي[1]: "وَمِنْه مَا سمي بِهِ أَو أُرِيد لَفظه وعَلى الثَّانِي يتَخَرَّج قَول الْعَرَب: "زَعَمُوا مَطِيَّة الْكَذِب"، وَحَدِيث الصَّحِيحَيْنِ: "**لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه كنز من كنوز الْجنَّة**"[2] حَيْثُ أسْند إِلَى الْجُمْلَة الفعلية فِي الأول وللاسمية فِي الثَّانِي فَالْمَعْنى فِي الأول هَذَا اللَّفْظ مَطِيَّة الْكَذِب أَي يقدمهُ الرجل أَمَامه كَلَامه؛ ليتوصل بِهِ إِلَى غَرَضه من نِسْبَة الْكَذِب إِلَى القَوْل المحكي كَمَا يركب الرجل فِي مسيره إِلَى بلد مَطِيَّة ليقضي عَلَيْهَا حَاجته وَفِي الثَّانِي هَذَا اللَّفْظ كنز من كنوز الْجنَّة أَي كالكنز فِي نفاسته وصيانته عَن أعين النَّاس".

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن مالك في العمدة، وابن هشام في مغنيه، وقد وافقه ابن مالك وابن هشام.

قال ابن مالك[3]: "وتصدير حد المبتدأ بالمجرد أولى من تصديره بالاسم المجرد بأن المبتدأ المخبر عنه قد يكون غير اسم نحو: ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾[4]، "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"، ﴿**وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾[5]. حيث احتج ابن مالك في هذا الحديث، وهو يتحدث عن حد المبتدأ، وذلك على مجيء المبتدأ غير اسم، إنما كان مركبًا أو عبارة مسندًا في ذلك إلى القرآن معه، على أنَّ (لا حول ولا قوة إلا بالله) كلها مبتدأ، و(كنز من كنوز الجنة) هي الخبر.

قال ابن هشام في المغني[6]: "جملة (لا حول ولا قوة إلا بالله) يراد بها لفظها فهي مبتدأ، فيحكم لها بحكم المفردات".

خلاصة القول: الإسناد من خواص الاسم، وفي الحديث أسند السيوطي المبتدأ إلى جملة اسمية في الحديث: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"، وقد جاء به لإثبات القاعدة

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج26/1).

(2) السنن الكبرى، باب الترغيب في قول لا حول ولا قوة إلا بالله، النسائي، (ج23/9)، رقم الحديث: 9788.

(3) شرح عمدة الحافظ، ابن مالك، ص158.

(4) [البقرة: 184].

(5) [يس: 10].

(6) شرح الشذور، ابن هشام، ص168؛ وشرح قواعد الإعراب، الكافيجي، ص209.

وتأكيدها؛ لأن الجملة هنا بمنزلة الاسم، والمعنى: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة؛ أي: كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس[1].

في أقسام الفعل

مسألة: مجيء الماضي صفة لنكرة عاملة دليل على الاستقبال

قال السيوطي[2]: "والاستقبال كَحَدِيث نضر الله امْرأ سمع مَقَالَتي فوعاها فأداها كَمَا سَمعهَا[3] أَي يسمع لِأَنَّهُ ترغيب لمن أدْرك حَيَاته فِي حفظ مَا يسمعهُ مِنْهُ".

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن عقيل وابن مالك وأبي حيان.

قال ابن مالك[4]: "وكذا الواقع صفة لنكرة عاملة يحتمل المضي.. ويحتمل الاستقبال".

قال ابن عقيل[5]: "أو صفة لنكرة عاملة،. .مثال الاستقبال: (نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها كما سمعها)؛ أي: يسمع مقالتي؛ لأنه ترغيب لمَن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه ويبلغه لأمته".

يوضح شوقي ضيف أقوال النحاة بقوله[6]: "ذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضي قد يدل على الاستقبال في مواضع، وهي: .. إذا وقع صفة لنكرة".

أنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بكل صوره، فقال بعد أن أوردها[7]: "وهذه المثل في هذا الاحتمال من كلام ابن مالك، وإن ذلك على سبيل التسوية، والذي نذهب إليه الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه وإنما فهم الاستقبال فيما مثّل به من خارج".

يتضح لنا مما سبق أن السيوطي قد بيّن ما يفيده الفعل الماضي من حيث الزمان، وذكر له أربع حالات:

1. أن يتعين للماضي وهو الطالب.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج26/1).
(2) المرجع السابق، (ج39/1).
(3) سنن ابن ماجه، باب من بلغ علمًا، ابن ماجه، (ج84/1)، رقم الحديث: 230.
(4) شرح التسهيل، ابن مالك (ج32/1).
(5) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج18/1).
(6) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص324.
(7) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج2034/4).

2. أن يتعرف للحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعت واشتريت.
3. أن ينصرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلبًا نحو غفر الله لك.
4. أن يحتمل الاستقبال والمضي.

وذكر مواضع لكل منها، ومن مواضع الاستقبال استشهاده بالحديث: **(نضر الله امرأ سمع مقالتي)**، بينما انحصر إنكار السيوطي من هذه الصور كلها في القسم الرابع، وجعل هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك، وذهب إلى حمل الفعل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال من القرائن التي صاحبت النص.

وعليه؛ فلقد وافق على المسألة كل من ابن مالك وابن عقيل وشوقي ضيف بينما كان المعارض أبو حيان.

خلاصة القول: يجوز أن يدل الماضي على المستقبل إذا وصف به النكرة.

<u>في الإعراب</u>

مسألة: في معنى الإعراب لغة

قال السيوطي[1]: "الْإِعْرَاب أَي هَذَا بَحثه وَهُوَ مصدر أعرب مُشْتَرَكًا لمعان الْإِبَانَة يُقَال أعرب الرجل عَن حَاجته أبان عَنْهَا وَمِنْه حَدِيث "**وَالثَّيِّب تعرب عَن نَفسهَا**"[2].

عرض وتحليل:

الإعراب لغة: لغة البيان، وهو مصدر: أعرب؛ أي: أبان، وقد وردت هذه المسألة عند عدد من العلماء منهم:

قال الرضي في شرح الكافية[3]: "إنما سمي المعرب معربًا؛ لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه من قوله – صلى الله عليه وسلم –: "الثيب يعرب عنها لسانها" أي: تبيَّن.

وقد ذكر الدنوشري أنَّ (أعرب) يطلق في اللغة على ستة معانٍ، وهي: أبان، وأجاد، وحسَّن، وغيَّر، وأزال عرب الشيء هو فساده، وتكلم العربية.

وقد أنهى الأشموني معاني الإعراب اللغوية إلى اثني عشر.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، (ج53/1).
(2) سنن ابن ماجه، بابا استئمار البكر والثيب، ابن ماجه، (ج692/1)، رقم الحديث: 1872.
(3) شرح الكافية، الرضي، (ج24/1).

خلاصة القول: جاء الإعراب بمعنى البيان، وقد جاء استشهاد السيوطي للحديث موافقًا للمعنى اللغوي للإعراب.

مسألة: إجراء (هَنُ) مجرى (يد) في الإعراب والحركات

قال السيوطي[1]: "والأفصح في الهن النقص؛ أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات ومنه الحديث: "**من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهن أبيه ولا تكنوا**"[2].

عرض وتحليل:

ذكر عدد من النحاة مسألة إجراء (هن) مجرى اليد منهم:

قال الأشموني[3]: "لقلة الإتمام في هَنُ أنكر الفراء جوازه، وهو محجوج بحكاية سيبويه، الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لا يحف".

قال ابن مالك[4]: "وآخر ألهَنُ لأن جريانه مجرى ذو في الإعراب بالحرف قليل، والمشهور جريانه مجرى يد كونه ثنائيًا معربًا بالحركات في إضافة وغيرها كقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا".

الأسماء الستة[5] **هي:** "أب، أخ، حم، فو، هن، ذو (بمعنى صاحب)، فكل واحد من هذه الستة يرفع غالبًا بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء.

وما سبق هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، أما كلمة (هَنُ) فإن الأكثر فيها مراعاة النقص، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك، والمراد بمراعاة النقص في آخرها إنَّ أصلها (هَنَو) على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو، بحذفها للتخفيف، سماعًا عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، وكأنها الحرف الأخير من الكلمة، فعند الإضافة لا ترد الواو المحذوفة، وتسمى لغة النقص، وهي اللغة الأفصح كما قال السيوطي.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج129/1).

(2) سنن النسائي، بابا إعضاض من تعزى عزاء الجاهلية، النسائي، (ج136/8)، رقم الحديث: 8831.

(3) شرح الأشموني، الأشموني (ج69/1).

(4) شرح عمدة الحافظ، ابن مالك، ص123.

(5) يسميها بعض النحاة: الأسماء الستة المعتلة الآخر؛ لأن في آخرها واوًا وحذفوها تخفيفًا، إلا ذو فليس فيها حذف وإلا فم ففيها إبدال. ولها أربعة شروط، وهي: أن تكون مفردة، مكبرة، مضافة، وإضافتها لغير المتكلم. وهناك شرط خاص بـ (فم) وهو حذف الميم، والاقتصار على الفاء وحدها، مثل: (ينطق فوك بالحكمة). ويشترط في كلمة (ذي) أن تكون إضافتها لاسم ظاهر، دال على الجنس، مثل: (صاحبي ذو علم).

وعلى هذه اللغة الشهيرة ورد الحديث: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"[1]، وقول علي – رضى الله عنه –: "مَنْ يطل هَنُ أبيه ينطق به"، معناه: من كثر ولد أبيه يتقوى بهم، ولكن يجوز فيها – بقلة – الإعراب بالحروف، وتسمى لغة التمام.

خلاصة القول: أن الأشهر والأفصح في (هَنُ) لغة النقص، وأنها تعرب بالحركات.

مسألة: ميم (فم) تثبت في حالة الإضافة

قال السيوطي[2]: " فَفِي الحَدِيث **لخلوف فَم الصَّائِم** وَقَالَ الشَّاعِر (يُصْبحُ ظَمآنَ وَفِي الْبَحْر فَمُهْ...)"[3].

عرض وتحليل:

قال البطليوسي[4]: "وربما استعملوها في حال الإضافة بالميم".

قال أبو الفضل العراقي[5]: "فيه رد على أبي علي الفارسي في قوله: إن ثبوت الميم في الفم خاص بضرورة الشعر فإنها تثبت في قوله: فم الصائم في الاختيار ومن ثبوتها مع الإضافة أيضًا قول الشاعر:

. ... **يصبح ظمآن وفي البحر فمه**

قال محمد الشافعي[6]: "ولا يضاف مع الميم إلا في ضرورة شعر كقوله:

. ... **يصبح ظمآن وفي البحر فمه**

قال ابن سيده[7]: "وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في فم الميم في الإضافة كما أبدلها في الإفراد فقال:

. ... **يصبح ظمآن وفي البحر فمه**

وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة فأجرى الإضافة مجرى الإفراد في الشعر لضرورة".

---

(1) أوضح المسالك، (ج31/1)؛ النحو الوافي، حسن (ج108/1-113).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج132/1).

(3) سنن النسائي، باب فضل الصيام، النسائي، (ج130/3)، رقم الحديث: 2632.

(4) مشكلات موطأ مالك بن أنس، البطليوسي، ص49.

(5) طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين العراقي، (ج95/4).

(6) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي البكري، (ج245/5).

(7) المخصص، ابن سيدة (ج121/1).

قال الزمخشري[1]: "وقد جاء في الإضافة فمه وإن كان الأكثر الأشيع (فوه)، قال:

. ... **يصـــبح ظمـــآن وفـــي البحـــر فمـــه**

قال المرادي[2]: "وقد تثبت الميم في الإضافة، كقوله:

. ... **يصـــبح ظمـــآن وفـــي البحـــر فمـــه**

ولا تختص بالضرورة خلافًا لأبي علي، ولقوله عليه الصلاة والسلم: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

قال الأشموني[3]: "وقد تثبت الميم مع الإضافة، كقوله:

. ... **يصـــبح ظمـــآن وفـــي البحـــر فمـــه**

ولا يختص بالضرورة، خلافًا لأبي علي: لقوله: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

قال الأزهري[4]: "ولا يختص بثبوت الميم في (الفم) حالة الإضافة للضرورة نحو:

. ... **يصـــبح ظمـــآن وفـــي البحـــر فمـــه**

خلافًا للفارسي، ويرده قوله – صلى الله عليه وسلم –: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

خلاصة القول: استشهاد السيوطي بالحديث صحيح، وعليه فإن الميم من كلمة (فم) تثبت في النثر على الاختيار دون الحاجة إلى الضرورة.

---

(1) الفائق في غريب الحديث، (ج154/2).

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، (ج321/1–322).

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، (ج53/1–54).

(4) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، (ج60/1).

في المثنى

مسألة: لزوم المثنى الألف بلغة بني الحارث

قال السيوطي[1]: "الرَّابِع الْمثنى فبالألف وَالْيَاء وَلُزُوم الْألف لُغَة وَعَلِيهِ **لَا وتران فِي لَيْلَة**[2]،.. وَلُزُوم الْألف فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة لُغَة مَعْرُوفَة عزيت لكنانة وَبني الْحَارِث بن كَعْب وَبني العنبر وَبني الهجيم وبطون من ربيعَة وَبكر بن وَائِل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة".

عرض وتحليل:

قال الأشموني[3]: "في المثنى وما ألحق به لغة أخرى، وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًا؛ وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة، .. جعل منه: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾، و"لا وتران في ليلة".

وفي بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني[4]، أي: لا يجتمع وتران، أو لا يجوز وتران في ليلة، بمعنى لا ينبغي لكم أن تجمعوها، وليست نافية للجنس، وإلا لكان لا وترين – بالياء – لأنَّ الاسم بعد (لا) النافية للجنس يبني على ما ينصب به، ونصب التثنية بالياء التحتية إلا أن يكون هاهنا حكاية فيكون الرفع للحكاية.

المثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، نحو: قال رجلان، رأيت رجلين، ومررت برجلين، ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة عُزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من بني ربيعة، وبكر بن وائل، وخثعم، وهمذان، وفزارة، وغدرة، وخرج عليها قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[5]، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: "**لا وِتْران في ليلة**"، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة، قال الشاعر:

فـــأطرق إطـــراق الشـــجاع ولـــو رأى مســـاغًا لنابـــاه الشـــجاع لصـــمَّما

وقال آخر: تزود منا بين أذناه طعنة

وقال آخر: قد بلغا من المجد غايتاها[6].

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، (ج134/1).

(2) سنن أبي داود، بابا نقض الوتر، أبو داود، (ج67/2)، رقم الحديث: 1439.

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني(ج58/1).

(4) بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، (ج309/4).

(5) [طه: 63].

(6) شرح الأشموني، الأشموني (ج79/1).

مسألة: في ألفاظ ملحقة بالمثنى

قال السيوطي[1]: "**البيعان بِالْخِيَارِ**[2] كَذَا ذكره وَمَا قبله ابْن مَالك ونُوزِعَ فيهمَا بِإِمْكَان كَونهمَا مثنيين حَقِيقَة".

عرض وتحليل:

أورد السيوطي في هذه المسألة حديثين، هما: (البيعان بالخيار)، و (حوالينا لا علينا).

يلحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقية، لِفَقد شرط التثنية. فمن ذلك ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: ﴿**فأصلحوا بين أخويكم**﴾[3]، وقوله – صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار"، ذكره ابن مالك، والمراد: البيعون، ونوزع فيه بإمكان كونهما مثنيين حقيقة، ولكن السيوطي يرى أنه من المثنى الحقيقي.

وفي حديث: "حوالينا لا علينا"[4].

فمما يلحق بالمثنى ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه، بمعنى أنه مساوٍ لمفرده مثل: (حوالينا)، تقول: نزل فلان حولنا وحوالينا، وفي بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني[5] حوالينا: قال الحافظ: بفتح اللام، وفيه حذف تقديره: اجعل أو أمطر، والمراد به: صرف المطر عن الأبنية والدور. (ولا علينا) بيان للمراد بقوله (حوالينا).

في المضارع المتصل به ألف الاثنين وواو الجماعة

مسألة: جواز حذف النون في الأفعال الخمسة حالة الرفع في النظم والنثر

قال السيوطي[6]: "الْمُضَارع الْمُتَّصِل بِهِ ألف اثْنَيْنِ أَو وَاو جمع أَو يَاء مُخَاطبَة فبالنون رفعا وحذفها نصبًا وجزمًا وحذفت رفعًا نثرًا ونظمًا وَعَلِيهِ **لَا تدْخلُوا الْجنَّة**[7]، .. وَورد حذف هَذِه النُّون حَالَة الرّفْع فِي النثر وَالنّظم قرئَ ﴿**ساحران تظاهرا**﴾ [الْقَصَص: 48] وَفِي الصَّحِيح لَا تدْخلُوا الْجنَّة حَتَّى تؤمنوا وَلَا تؤمنوا حَتَّى تحَابوا".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، (ج136/1).

(2) صحيح مسلم، باب الصدق في البيع والبيان، مسلم، (ج1164/3)، رقم الحديث: 1532.

(3) [الحجرات: 10].

(4) صحيح مسلم، باب الدعاء في الاستسقاء، مسلم، (ج614/2)، رقم الحديث: 987.

(5) بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، (ج238/6).

(6) همع الهوامع، السيوطي (ج171/1).

(7) صحيح مسلم، باب أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، مسلم، (ج74/1)، رقم الحديث: 54.

عرض وتحليل:

قال الصبان[1]: "وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبًا فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازًا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ (تَأمُروني) وبقلة في غير ذلك نحو:.. وفي الحديث "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا" والأصل لا تدخلون ولا تؤمنون".

خلاصة القول: استدل السيوطي بالحديث النبوي الشريف (لا تدخلوا الجنة)، على جواز حذف النون من الأفعال الخمسة حالة الرفع في النظم والنثر، فتدخلوا وتؤمنوا الثانية كلاهما مرفوع وقد حذفت النون منهما.

<u>في المضمر</u>

مسألة: مَا جَازَ فِي الضَّرُورَة فِي النثر للتناسب والسجع من إيقاع النون موقع الواو

قال السيوطي[2]: "وَقد تَأتي النُّون مَوضِع الْوَاو للمشاكلة لحَدِيث **اللَّهُمَّ رب السَّمَوَات وَمَا أظللن وَرب الْأَرْضين وَمَا أقللن وَرب الشَّيَاطِين وَمَا** أضللن، وَالْأَصْل وَمَا أَضَلُّوا وَإِنَّمَا عدل عَنهُ لمشاكلة أظللن وأقللن[3] كَمَا فِي **لا دريت وَلَا تليت ومأزورات غير مَأْجُورَات**".

ويقول في موضع آخر[4]: "(الْمُخْتَار وفَاقًا للأخفش) وَخِلَافًا لأبي حَيَّان وَغَيره (جَوَازه) أَي مَا جَازَ فِي الضَّرُورَة فِي النثر (للتناسب والسجع) نَحْو قَوْله فِيمَا رَوَاهُ الْحَاكِم وَغَيره (اللَّهُمَّ رب السَّمَوَات) السَّبع (وَمَا أظللن) **وَرب الْأَرْضين السَّبع وَمَا أقللن (و) رب الشَّيَاطِين وَمَا أضللن** وَكَانَ الْقيَاس أَضَلُّوا فَأتى بضمير مؤنث لمناسبته أظللن وأقللن وَقَوله فِي حَدِيث الْمَوَاقِيت فِي الصَّحِيح (هن لَهُنَّ) وَالْقِيَاس (لَهُم) بعوده على أهل الْمَدِينَة وَمن ذكر مَعَهم وَقَوله فِيمَا رَوَاهُ الْبَزَّار فِي مُسْنده وَغَيره **(أنْفق بِلَالًا وَلَا تخش من ذِي الْعَرْش إقلالا)** نون الْمُنَادِى الْمعرفَة ونصبه لمناسبة إقلالا وَقَوله للنِّسَاء حِين رجعن من الْجِنَازَة فِيمَا رَوَاهُ ابْن مَاجَه وَغَيره **(ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غير مَأْجُورَات)**، وَالْقِيَاس موزورات بِالْوَاو وَقَوله فِيمَا رَوَاهُ (كل مَا أصميت)؛ أَي مَا رميت من الصَّيْد فَقتلته وَأَنت ترَاهُ (ودع مَا أنميت) أَي مَا رميته فَغَاب عَنْك ثمَّ مَاتَ وَالْقِيَاس".

---

(1) حاشية الصبان، الصبان (ج144/1).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج198/1-199).

(3) سنن النسائي، باب الدعاء عند رؤية القرية التي يريد دخولها، النسائي، (ج117/8)، رقم الحديث: 8775.

(4) همع الهوامع، السيوطي (ج250/3-251).

عرض وتحليل:

جاء في هذه المسألة أربعة أحاديث، وهي على النحو التالي:

1. اللَّهُمَّ رب السَّمَوَات السَّبع وَمَا أظللن وَرب الْأَرْضين السَّبع وَمَا أقللن.
2. ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غير مَأْجُورَات.
3. أنْفق بِلَالًا وَلَا تخش من ذِي الْعَرْش إقلالا.
4. لا دَرَيْتَ ولا تُلَيْتَ.

قال ابن مالك[1]: "كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعدال في قوله – صلى الله عليه وسلم –: "لا دَرَيْتَ ولا تُلَيْتَ"، وإنما بابه تلوت".

قال ابن هشام[2]: "وفي الحديث **(ارجعن مأزورات، غير مأجورات)**، والأصل: موزورات بالواو، لأنه من الوزر".

وقال أبو حيان[3]: "وفي الحديث **(ارجعن مأزورات، غير مأجورات)** ومن كلامهم (شهر ترى، شهر ثرى، وشهر مرعى) حذف التنوين من ثرى ومرعى إتباعًا لترى".

يتضح مما سبق أنَّ ما جاز للضرورة جاز في النثر للتناسب والسجع، كما في الحديثين السابقين، وكان القياس (أضلوا) فأتي بضمير مؤنث لمناسبة (أضللن، وأقللن).

خلاصة القول: إن التغيير من أجل المشاكلة وارد في اللغة، وهذا يدل على مرونتها وبلاغتها، وقد جاء استشهاد السيوطي بهذا الحديث من هذا الباب.

مسألة: ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره

قال السيوطي[4]: "وَضمير الْمثنى وَالْجمع بعد أفعل التَّفْضِيل كَغَيْرِهِ نَحْو أحسن الرجلَيْن وأجملهما وَأحسن النِّسَاء وأجملهن وَقيل يجوز فِيهِ حِينَئِذٍ الْإِفْرَاد والتذكير كَحَدِيث **خير النِّسَاء صوالح قُرَيْش أحناه على ولد فِي صغره وأرعاه على زوج فِي ذَات يَده**[5]".

عرض وتحليل:

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك (ج1/130-131).

(2) مغني البيب، ابن هشام (ج6/668).

(3) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج5/2377).

(4) همع الهوامع، السيوطي (ج1/199).

(5) صحيح البخاري، باب حفظ المرأة وزوجها في ذات يده والنفقة، البخاري (ج5/66)، رقم الحديث: 5365.

ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره، نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن، وقيل: يجوز حينئذ الإفراد كحديث: "**خير النِّسَاء صوالح قُرَيْش أحناه على ولد فِي صغره وأرعاه على زوج فِي ذَات يَده**"، وهو رأي ابن مالك، وقد رجحه السيوطي على رأي أبي حيان وسيبويه.

<u>في أل التعريف</u>

مسألة: قد تخلف (أل) التعريف بأم في لغة طيِّئ

قال السيوطي[1]: "وَقد تخلفها أم فِي لُغَة عزيت لطيىء وحمير قَالَ ابْن مَالك لما كَانَت اللَّام تُدْغَم فِي أَرْبَعَة عشر حرفا فَيصير الْمُعَرّف بهَا كَأَنَّهُ من المضاعف الْعين الَّذِي فاؤه همزَة جعل أهل الْيمن وَمن داناهم بدلهَا ميمًا لِأَن الْمِيم لَا تُدْغَم إِلَّا فِي مِيم قَالَ بَعضهم إِن هَذِه اللُّغَة مُخْتَصَّة بالأسماء الَّتِي لَا تُدْغَم لَام التَّعْرِيف فِي أَولهَا نَحْو غُلَام وَكتاب بِخِلَاف رجل وناس قَالَ ابْن هِشَام وَلَعَلَّ ذَلِك لُغَة لبَعْضهِم لَا لجميعهم بِدَلِيل دُخُولهَا على النَّوْعَيْنِ فِي قَوْله –صلى الله عليه وسلم –: "**لَيْسَ من امبر امصيام فِي امسفر**[2]".

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن عقيل وابن مالك وابن هشام والمرادي والأشموني والصبان وابن الحاجب والشاطبي وابن يعيش.

قال ابن مالك[3]: "ويتناول ذلك أيضًا التعريف بالألف والميم، وهي لغة أهل اليمن، وقد تكلم بها الرسول – صلى الله عليه وسلم – إذ قال: **(ليس من امبر امصيام في امسفر)**".

قال ابن هشام[4]: "إن هذه لغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لا التعريف في أولها نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس، وحكي لنا بعض اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح وأركب امفرس، ولعلّ ذلك بعضهم لا جميعهم".

وقد وافقه المرادي[5] والأشموني[6] والصبان[7] والرضي[8].

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج1/258).

(2) مسند الشافعي، باب من كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها، الشافعي (ج1/157).

(3) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1/164).

(4) مغني البيب في كتب الأعاريب، ابن هشام (ج1/308–309)، وانظر: شرح الندي وبل الصدى، ص114.

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ج1/140).

(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ج1/34).

(7) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان (ج1/56).

(8) شرح شافية ابن حاجب، الاستراباذي (ج2/866).

أما الشاطبي فقال[1]: "وقال ابن جني: يروى أن النمر بن تولب قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "**ليس من امبر امصيام في امسفر**" يريد ليس من البر الصيام في السفر، فأبدل اللام المعرفة ميمًا قال: ويقال أن النمر بن تولب لم يروِ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – غير هذا الحديث، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه".

قال ابن يعيش[2]: "فقد أبدلت من لام التعريف في لغة قوم من العرب ويقال في لغة طيئ أمرجل في الرجل وروى النمر بن تولب عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: "ليس من امبر امصيام في امسفر"، وقيل إنه لم يروَ عن النبي سوى هذا الحديث ومع ذلك فهو شاذ ولا يقاس عليه".

خلاصة القول: أقول بأن هذه المسألة وردت في لهجات العرب وخاصة في الجزيرة العربية، وخاصة عند أهل اليمن وهم إلى الآن يقلبون في بعض كلامهم (أل) إلى (أم).

وقد وافق السيوطي معظم النحاة على أنها لغة بعض أهل اليمن فهم يبدلون أل التعريف بأم أما الشاطبي فاكتفى برأي ابن جني وابن يعيش لا يقيس عليه.

---

(1) المقاصد الشافية، ابن مالك (ج9/278–279).

(2) شرح المفصل، ابن يعيش (ج10/34).

المبحث الثاني

باب العمد

<u>في المبتدأ والخبر</u>

مسألة: في تركيب (أوَ مُخْرِجِيَّ) / الوصف المجعول مبتدأ لا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث

قال السيوطي[1]: "وَلَا يثنى وَلَا يجمع فَلَا يُقَال أقائمان أَخَوَاك وأقائمون إِخْوَتك على أَن أَخَوَاك وإخوتك فَاعل إِلَّا على لُغَة أكلوني البراغيث كَمَا لَا يقبل الْفِعْل شَيْئا من ذَلِك وَزعم بَعضهم أَن خبر هَذَا الْوَصْف مَحْذُوف وُرِدّ بِأَنَّهُ لَا حَاجَة إِلَيْهِ لتَمام الْكَلَام بِدُونِهِ وَزعم آخر أَنه الَّذِي يَلِيهِ وَزعم ابْن حوط الله أَنه يجوز تثنيته وَجمعه وَاسْتدلَّ بِحَدِيث "**أَو مخرجي هم**"[2] وَأجِيب بِأَنَّهُ على لُغَة أكلوني البراغيث".

عرض وتحليل:

لقد أجمع النحاة على أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث، إلا ابن عصفور فلم يعترف بهذه اللغة، وهذا عرض لأقوال بعض النحاة:

قال سيبويه[3]: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة".

قال ابن مالك[4]: "ولما كان الوصف المذكور منزلًا منزلة الفعل لم يجز تصغيره، ولا وصفه ولا تعريفه ولا تثنيته ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، يفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، ما بعده فاعل ساد مسد الخبر، إلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي: (إلا على لغة يتعاقبون عليكم الملائكة)".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج310/1).

(2) صحيح البخاري، باب كيف كان بدء الوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، البخاري (ج7/1)، رقم الحديث: 3.

(3) الكتاب، سيبويه (ج40/2).

(4) شرح التسهيل، ابن مالك (ج273/1).

وقال أيضًا[1]: "وقد تكلم بهذه اللغة النبي – صلى الله عليه وسلم – إذ قال: (يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) .. وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا ومبتدأ مؤخرًا وبعضم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون المشار إليهن مبدلًا منها الأسماء المذكورة بعد، وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة. وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله تعالى: ﴿**وأسروا النجوى الذين ظلموا**﴾ [الأنبياء: 3]، وقوله: ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾ [المائدة: 71].

قال ابن عقيل[2]: "ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة: (يتعاقبون عليكم ملائكة) فلا يقال: أقائمان الزيدان؟ ولا أقائمون الزيدون؟ على أن ما بعد الوصف مرفوع بالفاعلية، بل على أن الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ، إلا على لغة: أكلوني البراغيث، وعليها خرَّج المصنف قوله – صلى الله عليه وسلم–: "ويتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، ومن ورودها في الوصف قوله عليه السلام: "أو مخرجي هم"، على ذلك خرَّجه أبو محمد بن حوط الله، وفيه نظر".

وقال ابن خروف[3]: "من زعم أنه إذا تقدم يجوز أن يكون خبرًا، ويحتج بظهور الفاعل في التثنية والجمع في قولهم: يقومان الزيدان ويقومون الزيدون ... أكلوني البراغيث ويَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ المَلَائِكَة بالليل فوجهه تخطئته ما يقطع به قوله، وذلك أن الذي يثني ويجمع مع التقديم قليل جدًا، وذلك أنَّ العرب لا تثني ولا تجمع، فإفراده عن الجمهور دليل قاطع إذ ليس بخبر مقدم".

قال أبو حيان[4]: "قد تقدم أن أحد قسمي المبتدأ وصف يرفع ما يليه، ويسد مرفوعه مسد خبره وإياه عنيت بقولي: ولا خبر للوصف المذكور وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل: أضارب الزيدان".

وحصيلة ما سبق أن الأصل في (أوَ مخرجي هم) أو: أو مخرجوي هم، أي: بعد إسقاط النون للإضافة، فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة، التي كانت قبل الواو كسرة، تكميلًا للتخفيف، كما فعل باسم مفعول (رميت) حين قيل فيه: مرميّ، وأصله: مرمويّ.

---

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج2/581–582).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج1/206–207).

(3) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف (ج1/398).

(4) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج2/739).

ومثل: مخرجي، من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم، ومخرجي: خبر مقدم، هم: مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس؛ لأن مخرجي نكرة، فإن إضافته غير محضة، إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، فلا تعترف بالإضافة، وإذا ثبت كونه نكرة، لم يصح جعله مبتدأ، لئلا تخبر بالمعرفة عن النكرة، دون مصحح.

ولو روي (مخرجيّ) مخفف الياء، على أنه مفرد، لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، كما تقول: أو مخرجي بنو فلان؟ لأن مخرجي صفة معتمدة على استفهام مسندة إلى ما بعدها، لأنه كان ضميرًا فهو منفصل، والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر.

خلاصة القول: بأنَّ الفعل لا يرفع إلا فاعلًا واحدًا واذا لحق بالفعل ضمير وجاء بعده الفاعل يكون هذا علامة تثنيته أو جمع عند بعض النحاة ولا يكون فاعلًا.

مسألة: الجملة الواقعة خبرًا وهي نفس المبتدأ معنى لا تحتاج لرابط

قال السيوطي[1]: "الْجُمْلَة إِن كَانَت نفس الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى لم تحتج إِلَى رابط، نَحْو: "أفضل مَا قلته أَنا والنبيون من قبلي لَا إِلَه إِلَّا الله"[2] إِلَّا فَلَا بُد لَهَا من ضمير عَائِد على الْمُبْتَدَأ يربطها بِهِ وَشَرطه أَن يكون مطابقا لَهُ نَحْو زيد قَامَ غُلَامه".

عرض وتحليل:

الجملة المخبر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فحكمها في الاستغناء عن رابط يرجع إلى المبتدأ حكم المفرد الجامد. ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها.

ومثل ضمير الشأن في الاستغناء عن عائد قوله تعالى: ﴿**دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾[3]. ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم –: "**أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله**". وفي تقييد الجملة بكونها مرتبطة بالمبتدأ فوائد جمة؛ لأن الارتباط قد يحصل بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى فيستغنى عن رابط من غيرها كالحديث النبوي السابق[4].

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج316/1).

(2) سنن الترمذي، الترمذي (ج572/5)، رقم الحديث: 3585.

(3) [يونس: 10].

(4) شرح عمدة الحافظ، ابن مالك، ص164.

وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية، ولا بُدَّ فيها من ضمير عائد إلى المبتدأ، مطابق له، إلا إذا كانت نفس المبتدأ، كالحديث السابق[1].

فتعرب (أفضل) مبتدأ، و(ما) موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، والجملة بعده صلة. وجملة (لا إله إلا الله) هي الخبر، وقد استغنت عن الرابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

خلاصة القول: استشهاد السيوطي بالحديث الشريف جاء صحيحًا، وفيه مطابقة للقاعدة النحوية، فجملة الخبر إذا كانت بنفس معنى المبتدأ لم تحتج إلى رابط.

مسألة: في ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا

قال السيوطي[2]: "وخبر بعد لَوْلَا ولوما للامتناع قَالَ الْجُمْهُور مُطلقًا وَالْمُخْتَار وفَاقًا للرماني وَابْن الشجري والشلوبين وَابْن مَالك يجب ذكره إِنْ كَانَ خَاصًّا وَلَا دَلِيل وَعَلِيهِ **لَوْلَا قَوْمك حديثو عهد بِكفْر لأسست الْبَيْت على قَوَاعِد إِبْرَاهِيم**"[3].

عرض وتحليل:

قال ابن أبي الربيع[4]: "لم أرَ هذه الرواية، يعني بهذا اللفظ، من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: "لولا حِدثان قومك"، "لولا حداثة قومك"، "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية"، ونحو ذلك.

قال الشاطبي[5]: "وممتنع الحذف وهو الكون المقيد الذي لا دليل عليه كقولك: لولا زيد سالمنا ما سلم، فسالمنا: خبر زيد، ولو حذف لم يُعلَمْ، فامتنع الحذف، وكذلك: لولا زيد عندنا لهلك". **قال ابن مالك[6]:** "وإن كان بكون مقيد ولم يُشْعِر به المبتدأ ولا الجواب لم يجز الحذف". **وقال في موضع آخر[7]:** " لو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف".

قال ابن هشام[8]: "وكونه مقيد كالقيام والقعود ذكره إن لم يعلم".

---

(1) الفرائد الجديدة، (ج206/1).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج337/1).

(3) صحيح البخاري، باب فضل مكة وبنيانها، البخاري (ج146/2)، رقم الحديث: 1585.

(4) شرح التصريح، الأزهري (ج226/1).

(5) المقاصد الشافية، الشاطبي (ج104/2).

(6) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج354/1).

(7) شرح التسهيل، ابن مالك (ج276/1).

(8) مغني اللبيب، ابن هشام (ج446/3).

وقيد الرماني وابن الشجري والشلوبين وجوب حذف الخبر بما إذا كان الخبر كونًا مطلقًا.

فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سألَمَنَا ما سَلِمَ، ومنه حديث عائشة: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم".

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف، قيل: هو مرفوع بلولا.

وحصيلة ما سبق؛ أنه إذا وقع المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية؛ فالجمهور أطلقوا وجوب حذف الخبر، بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كونًا مطلقًا، ولحنوا المعري في قوله[1]:

يُــذيب الرعــبُ منــه كــلَّ عضــب فلـــولا الغمـــد يمســـكه لســـالا

وقد خالف السيوطي برأيه جميع النحاة؛ فقد اعتبر الاستدلال بالحديث فيما يخالف القواعد النحوية أمر خاطئ. **قال السيوطي:** "وَالظَّاهِر أَن الحَدِيث حرفته الروَاة بِدَلِيل أَن فِي بعض رواياته لَوْلَا حدثان قَوْمك وَهَذَا جَار على الْقَاعِدَة وَقد بيّنت فِي كتاب أصُول النَّحْو من كَلَام ابْن الضائع وَأبي حَيَّان أَنه لَا يسْتَدلّ بِالْحَدِيثِ على مَا خَالف الْقَوَاعِد النحوية لِأَنَّهُ مَرْوِيّ بِالْمَعْنَى لَا بِلَفْظ الرَّسُول وَالْأَحَادِيث رَوَاهَا الْعَجم والمولدون لَا من يحسن الْعَرَبيَّة فأدوها على قدر ألسنتهم".

خلاصة القول: إنَّ خبر المبتدأ بعد لولا يجب حذفه؛ لأنه غالبٌ جوابها لسد مسده ويدل عليه، أما إذا لم يدل عليه دليل فواجب الذكر.

<u>كان وأخواتها</u>

مسألة: إلحاق (رجع) بـ (صار) في العمل

قال السيوطي[2]: "وَألْحق قوم مِنْهُم ابْن مَالك بـ (صار) مَا كَانَ بمعناها وَذَلِكَ عشرَة أَفعَال، .. وَرجع، .. وَفِي الحَدِيث لَا ترجعوا بعدِي كفَّارًا"[3].

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[4]: "ويساوي صار في العمل وما وافقها في المعنى. ..وفي الحديث: "لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعض".

---

(1) الديوان، أبو العلاء المعري، ص28.

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج358/1).

(3) صحيح البخاري، باب الخطبة أيام منى، البخاري (ج176/2)، رقم الحديث: 1739.

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج388/1-390).

قال الأشموني[1]: "مثل صار في العمل وما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة، وهي: آض، ورجع..".

ومما سبق يتضح لنا أنَّ بعض النحاة ومنهم ابن مالك قد ألحق بعض الأفعال بـ (صار) في العمل ما وافقها في المعنى، ومن هذه الأفعال: (آض، وعاد، وآل، ورجع وحار، واستحال، وتحول، وتحول، وارتد). ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم–: "**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**".

فلا ترجعوا بمعنى: لا تصيروا، وكفارًا: منصوب على الخبر، أي: كالكفار، يضرب: استئناف لبيان صيرورتهم كالكفرة، أو المراد: لا ترتدوا عن الإسلام إلى ما كنتم عليه من عبادة الأصنام حال كونكم كفارًا ضاربًا بعضكم رقاب بعض، والأول أقرب.

خلاصة القول: لقد استعمل العرب (رجع) بمعنى صار أي تحول إلى شيء آخر، واستشهاد السيوطي جاء موافقًا للقاعدة.

مسألة: المنصوب بعد (غدا) و(راح)

قال السيوطي[2]: "وَأَلْحق قوم مِنْهُم الزَّمَخْشَرِيّ وَأَبُو الْبَقَاء والجزولي وَابْن عُصْفُور بِأَفْعَال هَذَا الْبَاب غَدا وَرَاح بِمَعْنى صَار أَو بِمَعْنى وَقع فعله فِي وَقت الغدو والرواح وَجعل من ذَلِك حَدِيث اغْدُ عَالمًا[3] وَحَدِيث: "تَغْدُو خماصًا وَتَروح بطانًا".

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن مالك وابن عقيل والشاطبي، وقد عرض السيوطي آراء النحاة دون أن يعترض، ونذكر منهم:

قال ابن مالك[4]: "وألحق قومٌ بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود – رضي الله عنه–: "اغدُ عالمًا أو متعلمًا ولا تكن امعة".. والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حالٌ إذ لا يوجد إلا نكرة."

قال الشاطبي[5]: "فقد ذكر الناس منها: غدا، نحو: غدا زيدٌ عالمًا، ومنه قول ابن مسعود – رضي الله عنه–: "اغدُ عالمًا أو متعلمًا، ولا تكن امعة"، وراح نحو: راح زيدٌ فرحًا".

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ج1/223).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج1/359).

(3) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (ج5/284)، رقم الحديث: 26120.

(4) شرح التسهيل، ابن مالك (ج1/348).

(5) المقاصد الشافية، ابن مالك (ج1/146).

وقد خالف ابن عقيل في رأيه آراء النحاة، حيث قال[1]: "(وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح) – خلافًا للزمخشري وأبي البقاء، فالمنصوب بعدهما حال لا خبر، لالتزام تنكيره، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: **(تغدو خماصًا، وتروح بطانًا)**".

واستدل ابن عقيل بالحديث على أنها حال، أي: حال من الضمير، أي: تغدو هي خماصًا، وهذا خلاف ما قال به الزمخشري وأبي البقاء، وكذلك ابن مالك لا يعدهما من أفعال الباب وأنَّ ما بعدهما حالًا لا خبرًا.

خلاصة القول: إن ما بعد (غدا وراح) منصوب على الحالية وليس الخبرية ويكون حالاً من الضمير.

<u>كاد وأخواتها</u>

مسألة: في حذف خبر أفعال الباب

قال السيوطي[2]: "وَمن الْحَذف حَدِيث من تأنى أصَاب أَو كَاد وَمن عجل أَخطَأ أَو كَاد"[3].

عرض وتحليل:

قال الأشموني[4]: "إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه، ومنه الحديث: "من تأنى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ"، والتقدير: من تأنى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجَّل أخطأ أو كاد يخطئ.

قال الصبان[5]: "الثاني إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث "من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد".

قال الغلاييني[6]: "ويجوزُ حذفُ الخبرِ إذا عُلِمَ...، ومنه الحديثُ "من تأنّى أصابَ أو كادَ، ومن عَجلَ أخطأ أو كادَ"، أي كادَ يُصيبُ، وكادَ يُخطئ".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج1/260).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج1/420).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني ص73، رقم الحديث: 4569.

(4) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني (ج1/263).

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان (ج1/385-386).

(6) جامع الدروس العربية، الغلاييني (ج2/286).

خلاصة القول: أورد السيوطي الحديث السابق استدلالًا على جواز حذف الخبر في أفعال المقاربة إذا علم من خلال السياق، واستشهاد السيوطي بالحديث جاء متماشيًا مع القاعدة النحوية.

إنَّ وأخواتها

مسألة: في ورود لعلّ للاستفهام

قال السيوطي[1]: "وَزَاد الْكُوفِيُّونَ فِي مَعَانِيهَا الِاسْتِفْهَام وَخرج عَلَيْهِ ﴿**وَمَا يدْرِيك لَعَلَّه يزكّى**﴾ وَحَدِيث لَعَلَّنَا أعجلناك"[2].

عرض وتحليل:

قال المرادي[3]: "الرابع: الاستفهام. وهو معنى، قال به الكوفيون. وتبعهم ابن مالك، وجعل منه "وما يدريك لعله يزكى"، وقول النبي – صلى الله عليه وسلم– لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً: لعلنا أعجلناك. وهذا عند البصريين خطأ. والآية عندهم ترج، والحديث إشفاق".

يتضح لنا مما سبق أنَّ من معاني (لعلّ) الترجي، وقد يدخلها معنى الإشفاق، وقد تكون للتعليل عند الأخفش، وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿**لعله يتذكر أو يخشى**﴾[4]، أي: ليذكر أو يخشى.

وقد تكون للاستفهام، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿**وما يدريك لعله يزكى**﴾[5]، وقل النبي – صلى الله عليه وسلم – لبعض الأنصار، وقد دعاه، فخرج إليه مستعجلًا، "لعلّنا أعجلناك".

مسألة: في تصدير خبر لعلّ بـ (أنْ)

قال السيوطي[6]: "واختص خبر لَعَلَّ بِجَوَاز دُخُول أَن فِيهِ حملًا على عَسى، وَفِي الحَدِيث لَعَلَّ أحدُكُم أَن يكون أَلحن بحجته"[7].

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج1/428).

(2) صحيح مسلم، باب إنما الماء من الماء، مسلم (ج1/269)، حديث رقم: 345.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ج1/580–581).

(4) [طه: 44].

(5) [عبس: 3].

(6) همع الهوامع، السيوطي (ج1/433).

(7) صحيح البخاري، باب إذا غضب جارية فزعم أنها ماتت، البخاري (ج9/25)، رقم الحديث: 6967.

عرض وتحليل:

قال ابن هشام[1]: "فَإِن خبر لَعَلَّ يقْتَرن بِأَن كثيرًا نَحْو الحَدِيث فَلَعَلَّ بَعْضكُم أَن يكون أَلحن بحجته من بعض وَيحْتَمل أَنه عطف على الْأَسْبَاب على حد".

قال الصبان[2]: "الثاني اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملًا على (لعلّ) كما حملت (لعلّ) على (عسى) في اقتران خبرها بأن كما في الحديث "فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض" وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب والذي كان خبرًا جعل الخبر، لكن الذي كان اسمًا جعل خبرًا اسمًا".

قال عمر بن أبي ربيعة[3]:

لعلهمـــا أنْ تطلبـــا لـــك مخرجًـــا وأنْ ترْحُبـــا صـــدرًا بمـــا كنـــت أحصـــر

وقد جاء استشهاد السيوطي بالحديث موافقًا مع القاعدة النحوية.

خلاصة القول: اختص خبر لعلّ عن سائر الأحرف الناسخة بجواز دخول أنْ فيه حملًا على عسى، نحو: لعلّ زيدًا أن يقوم.

مسألة: في حذف خبر لا النافية للجنس

قال السيوطي[4]: "الثَّانِيَة حذف خبر هَذَا الْبَاب إِن علم غَالب فِي لُغَة الْحجاز مُلْتَزم فِي لُغَة تَمِيم وطيىء فَلم يلفظوا بِهِ أصلا نَحْو ﴿**لَا ضير**﴾[5] ﴿**فَلَا فَوت**﴾[6] وَلَا ضَرَر وَلَا ضرار[7] وَلَا عدوى وَلَا طيرة"[8].

---

(1) مغني البيب، ابن هشام (ج623/1).

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان (ج392/1-393).

(3) الديوان، عمر بن أبي ربيعة، ص25.

(4) همع الهوامع، السيوطي (ج469/1).

(5) [الشعراء: 50].

(6) [سبأ: 50].

(7) سنن ابن ماجه، باب ما بني في حقه ما يضر بجاره، ابن ماجه (ج784/2)، رقم الحديث: 2340.

(8) صحيح البخاري، باب الطيرة، البخاري (ج135/7)، رقم الحديث: 5753.

عرض وتحليل:

قال الأشموني[1]: "وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر" جوازًا عند الحجازيين، ولزوما عند التميميين والطائيين "إذا المراد مع سقوطه ظهر" بقرينة، نحو: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ**﴾، ﴿**قَالُوا لَا ضَيْرَ**﴾".

قال الغلاييني[2]: "الخبرُ إن جُهِلَ وجبَ ذكرُهُ، كحديث "لا أحدَ أغيرُ من الله". وإذا عُلمَ فحذفُه كثيرٌ، نحو "لا بأسَ"، أي لا بأس عليك، ومنه قوله تعالى: ﴿**قالوا لا ضَيرَ، إنّا إلى ربنا مُنقلبون**﴾، أي لا ضَيرَ علينا، وقوله: ﴿**ولو ترى إذْ فَزِعوا، فلا فَوْتَ**﴾، أي فلا فَوتَ لهمْ".

خلاصة القول: الأغلب حذف خبر لا النافية للجنس، إن علم في لغة الحجاز، وواجب حذفه في لغة طيئ وتميم، فلم يلفظوا به أصلًا، نحو: لا بأس، ونحو قوله تعالى: "قالوا لا ضير إنا إلى ربنا منقلبون"[3]، وقوله –عزّ وجلّ–: ﴿**ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب**﴾[4]. وقوله – صلى الله عليه وسلم–: "لا ضررَ ولا ضرارَ"، وقوله صلوات الله عليه: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر"، وقد جاء استشهاد السيوطي موافقًا للقاعدة النحوية.

مسألة: عدم جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس عند فقد الدليل

قال السيوطي[5]: "وَإِن لم يعلم بِقَرِينَة قالية أَو حَالية لم يجز الْحَذف عِنْد أحد فضلًا عَن أَن يجب نَحْو: "لَا أحد أغير من الله"[6] قَالَ ابْن مَالك وَمن نسب إِلَى تَمِيم الْتِزَام الْحَذف مُطلقًا فقد غلط لِأَن حذف خبر لَا دَلِيل عَلَيْهِ يلْزم مِنْهُ عدم الْفَائِدَة وَالْعرب مجمعون على ترك التَّكَلُّم بِمَا لَا فَائِدَة فِيهِ".

عرض وتحليل:

قال ابن هشام[7]: "مسألة: وإذا جهل الخبر وجب ذكره، نحو: "لا أحدَ أغيرُ من الله – عزّ وجلّ–" وإذا علم فحذفه كثير، نحو: {فَلا فَوْتَ} {قَالُوا لا ضَيْرَ} ويلتزمه التميميون والطائيون".

---

(1) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني (ج346/1).

(2) جامع الدروس العربية، الغلاييني (ج334/2).

(3) [الشعراء: 50].

(4) [سبأ: 51].

(5) همع الهوامع، السيوطي (ج470/1).

(6) صحيح البخاري، باب ولا تقربوا الفواحش، البخاري (ج57/6)، رقم الحديث: 4634.

(7) أوضح المسالك إلى ألفين ابن مالك، ابن هشام (ج25/2–26).

قال الأزهري[1]: "مسألة: وإذا جهل الخبر" سواء قلنا: إنه خبر "لا" أم خبر المبتدأ "وجب ذكره" للجهل به، "نحو: "لا أحد أغير من الله عز وجل" 1، وإذا علم" من سياق أو غيره فحذفه كثير، نحو: ﴿**فَلَا فَوْتَ**﴾ [سبأ: 51]، أي: لهم، "﴿**قَالُوا لَا ضَيْرَ**﴾" [الشعراء: 50] أي: علينا، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين".

يتضح مما سبق أنه إذا جهل الخبر سواء أكان خبرًا لـ (لا) أم خبرًا للمبتدأ وجب ذكره، نحو قول النبي – صلى الله عليه وسلم–: "لا أحدَ أغيرُ من الله –عزّ وجلّ–". وإذا علم من سياق أو غيره فحذفه كثير، نحو قوله تعالى: ﴿**فلا فوت**﴾[2]، أي: لهم، و﴿**قالوا لا ضير**﴾[3]، أي: علينا. ولو ذكر لجاز عند الحجازيين، وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون.

<u>في الفاعل</u>

مسألة: في أن الفاعل ضمير دلَّ عليه الفعل

قال السيوطي[4]: "ظَاهرة الْحَذف فِي غير هَذِه الْمَوَاضِع الْمَذْكُورَة نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿**ثمَّ بدا لَهُم من بعد مَا رَأَوْا الْآيَات**﴾[5] وَقَوله لَا يشرب الْخمر حِين يشْربهَا وَهُوَ مُؤمن[6] فَالْجَوَاب أَن الْفَاعِل فِيهِ ضمير مُقَدّر رَاجع إِلَى مَا دلّ عَلَيْهِ الْفِعْل وَهُوَ البداء فِي الْآيَة لدَلَالَة بدا والشارب فِي الحَدِيث لدَلَالَة يشرب وَيُقَاس بذلك مَا أشبهه".

عرض وتحليل:

قال ابن هشام[7]: "وَأَقُول ذكرت هُنَا خَمْسَة أَحْكَام يشْتَرك فِيهَا الْفَاعِل والنائب عَنهُ، الحكم الأول: أَنَّهُمَا لَا يحذفان وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا عمدتان ومنزلان من فعلهمَا منزلَة الْجُزْء فان ورد مَا ظَاهره أَنَّهُمَا فِيهِ محذوفان فَلَيْسَ مَحْمُولا على ذَلِك الظَّاهِر وإنما هُوَ مَحْمُول على أَنَّهُمَا ضميران مستتران فَمن ذَلِك قَول النَّبِي – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم–: "**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِين يَزْنِي وَهُوَ مُؤمن وَلَا يشرب الْخمر حِين يشْربهَا وَهُوَ مُؤمن**"، ففاعل يشرب لَيْسَ ضميرًا عَائِدًا إِلى مَا تقدم ذكره وَهُوَ الزَّانِي؛ لِأَن ذَلِك خلاف الْمَقْصُود وَلَا الأَصْل وَلَا يشرب فَحذف الشَّارِب؛ لِأَن الْفَاعِل عُمْدَة

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (ج356/1).

(2) [سبأ: 51].

(3) [الشعراء: 50].

(4) همع الهوامع، السيوطي (ج512/1).

(5) [يوسف: 35].

(6) الأحاديث المختارة، (ج129/13).

(7) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص214–216.

فَلَا يحذف وإنما هُوَ ضمير مستتر فِي الْفِعْل عَائِد على الشَّارِب الَّذِي استلزمه يشرب فَإِن يشرب يسْتَلْزم الشَّارِب وَحسن ذَلِك تقدم نَظِيره وَهُوَ لَا يَزْنِي الزَّانِي وعَلى ذَلِك فقس وتلطف لكل مَوضِع بِمَا يُنَاسِبه وَعَن الْكسَائي إجازة حذف الْفَاعِل وَتَابعه على ذَلِك السُّهيْلي وَابْن مضاء".

قال الأزهري[1]: " الحكم "الثالث" من أحكام الفاعل: "أنه" عمدة "لا بُدَّ منه" لأن المسند حكم، ولا بد للحكم من محكوم عليه "فإن ظهر" الفاعل "في اللفظ" بأن نطق به ظاهرًا كان أو مضمرًا "نحو: قام زيد والزيدان قاما، فذاك" واضح "وإلا" يظهر في اللفظ "فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور" متقدم على المسند "كزيد قام، كما مر" في الحكم الثاني، ففي "قام" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى "زيد" المذكور قبله "أو" راجع "لما دل عليه الفعل" المسند المستتر فيه الضمير، "كالحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن". ففي "يشرب" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى "الشارب" الدال عليه "يشرب" بالالتزام، "أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب"؛ لأن "يشرب" يستلزم شاربًا، بالالتزام، "أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب"؛ لأن "يشرب" يستلزم شاربًا، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو "لا يزني الزاني"، وليس براجع إلى "الزاني" لفساد المعنى، "أو" راجع "لما دل عليه الكلام، أو" دل عليه "الحال المشاهدة".

يتضح مما سبق أنَّ الفاعل ونائبه لا يحذفان؛ لأنهما عمدتان، ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فيحملان على أنهما ضميران مستتران راجع لما دلّ عليه الفعل، كالحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن".

ففاعل الفعل (يشرب) ضمير مستتر يعود على الشارب الذي استلزمه الفعل (يشرب)، فإن (يشرب) يستلزم الشارب، وحَسَّن ذلك تقدُّمُ نظيره، ويدرك ذلك بمجرد قراءة الحديث، لأنَّ قوله: (لا يزني الزاني)، يتسق مع المقدر، وهو (يشرب الشارب)، وعلى ذلك فَقِسْ.

وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل تمسكًا بنحو ما أُوِّل في قوله تعالى: ﴿**كلا إذا بلغت التراقي**﴾[2]، أي: بلغت الروح، وفي الحديث: "ولا يشرب الخمر"، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب: وقول: "سواد بن المضرَّب السعدي":

فـإنْ كـلا لا يرضـيك حتـى تردنـي إلـى قطـري لا إخالـك راضـيًا

أي: إذا كان هو – أي: ما تشده مني.

---

(1) شرح التوضيح على التصريح، الأزهري (ج398/1).

(2) [القيامة: 2].

المبحث الثالث

كتاب الفضلات

<u>في الاختصاص</u>

مسألة: في المخصوص المضاف إلى المعرف

قال السيوطي[1]: "وَقَالَ أَبُو عَمْرو الْعَرَب تنصب فِي الِاخْتِصَاص هَذِه الْأَرْبَعَة وَلَا ينصبون غَيرهَا، .. وَفِي الحَدِيث (نَحن معاشر الْأَنْبِيَاء لَا نورث)"[2].

عرض وتحليل:

قال المرادي[3]: "والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع.. المعرف بالإضافة".

وقد وافقه الشاطبي في نصب العرب على الاختصاص بقوله ففي الشرط الثاني[4]، "ما كان مضافًا إلى ما هما فيه، كقولك إنا معشر العرب نفعل كذا".

ووافقه أيضًا ابن مالك[5]: "ومن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) .. إنما وقع منصوبًا بالمضاف..، فمع موافقه للمنادى في اللفظ، وقد خالفه فيه من ثلاثة أوجه أحدهما: أنه لا يستعمل مبدوءً به".

وقال ابن عقيل[6]: ".. الاختصاص يشبه النداء لفظًا، ويخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حرف جر.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج24/2).

(2) سنن النسائي، باب مواريث الأنبياء، النسائي (ج96/6)، رقم الحديث: 6275.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ج1150/3).

(4) المقاصد الشافية، الشاطبي (ج471/5).

(5) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1374/3-1375).

(6) شرح ابن عقيل، ابن عقيل (ج297/3-298).

وذلك كقولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن العرب أسخى الناس، وقوله – صلى الله عليه وسلم–: "**نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة**".

وقد خالف ابن هشام ابن عقيل في معاشر، حيث اعتبرها منادى وليس اختصاص قال[1]: "وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) والصواب أنه منادى".

خلاصة القول: يتفق المنادى مع المنصوب على الاختصاص في علامة الإعراب في حالة النصب ولكن يختلف عنه بأنه يجب أن يسبق الاختصاص ضميرًا ويكون المنصوب على الاختصاص مقترنًا بأل، أو مضافًا كما فيه (أل) ويكون منصوبًا بفعل تقديره أخص أو أعني، وقد جاء استشهاد السيوطي بالحديث متماشيًا مع القاعدة النحوية.

في المنادى

مسألة: جواز حذف النداء من اسم الجنس

قال السيوطي[2]: "مسْأَلَة يحذف حرف النداء إِلَّا مَعَ الله والمستغاث والمتعجب وَالْمَنْدُوب وَمنعه البصرية اخْتِيَارا مَعَ اسْم الْجِنْس وَالْإِشَارَة وَفِي نكرَة لم تقصد وَحذف المنادى دونه خلف،.. السَّابِع: النكرَة غير الْمَقْصُودَة هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين وَذَهَبت طَائِفَة إِلَى جَوَاز حذفه فِي الثَّلَاثَة الْأَخِيرَة وَعَلِيهِ ابْن مَالك لحَدِيث **(ثوبي حجر)**[3] و**اشتدي أزمة تنفرجي**"[4].

عرض وتحليل:

قال ابن الصائغ[5]: "اسم الجنس واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلا فيما ندر من قولهم: أصبح ليل، وقوله في الحديث: (ثوبي حجر) فحرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف، كما لم تحذف الأداة".

قال الأشموني[6]: "التعري في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فيهما أصلًا ورأسًا فانصر عاذله بالذال المعجمة أي: لائمه عن ذلك، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: أطرق كرا وافتد مخنوق".

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ج89/6).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج33/2).

(3) صحيح البخاري، باب حديث الخضر مع موسى عليه السلام، البخاري (ج156/4)، رقم الحديث: 3404.

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، (ج412/5)، رقم الحديث: 2391.

(5) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (ج627/2–628).

(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ج18/3).

يتضح مما سبق أنَّ من مواضع منع حذف (يا) النداء ما فيه اختلاف، وهو ضربان: أحدهما: اسم الجنس، الثاني: اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند ابن مالك فيهما الحذف لكن قليلًا. فأما اسم الجنس فهو قليل، كما في نحو: رجل يفعل كذا، أي: يا رجل، وفي الحديث: "اشتدي أزمة تنفرجي"، وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى – عليه السلام–: "ثوبي حجر". يريد: يا أزمة، ويا حجر. ومن كلام العرب: افتد مخنوق، وأطرق كرا، يقال للكركي إذا صيد: أطرق كرا، أطرق كرا إن النعام في القرى. وقالوا: أصبح ليلُ.

وأنشد سيبويه للعجاج: جاريَ لا تستنكري عذيري

أراد: يا جارية.

وأما اسم الإشارة، فنحو قوله: ﴿**ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم**﴾[1]، وعند الكوفيين: إن حذف حرف النداء من اسم الجنس، والمشار إليه قياس مطرد، والبصريون يقصرونه على السماع.

خلاصة القول: قد يحذف حرف النداء إذا فهم القصد من القول وإلا وجب ذكره لأمن اللبس، وقد جاء استشهاد السيوطي موافقًا للقاعدة النحوية.

<u>في المفعول له</u>

مسألة: استعمال في للسببية

قال السيوطي[2]: "فِي للظرفية مَكَانا وزمانا،.. زاد ابْن مَالك وَالتَّعْلِيل كَحَدِيث: (إن امْرَأَة دخلت النَّار فِي هرة حبستها)[3]".

عرض وتحليل:

اتفق علماء النحو على أنَّ (في) تأتي للتعليل أو السببية.

قال ابن مالك: "تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن العزيز، والحديث، والشعر القديم.

فمن السماع ما جاء في قوله تعالى: ﴿**لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم**﴾[4].

---

(1) [البقرة: 85].

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج100/2).

(3) صحيح البخاري، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، البخاري (ج130/4)، رقم الحديث: 3318.

(4) [الأنفال: 68].

وقوله تعالى: ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم**﴾[1].

ومن السماع ما جاء في الحديث: "عذبت امرأة في هرة.." و"يعذبان وما يعذبا في كبير".

ومن السماع في الشعر القديم، قول جميل[2]:

فليت رجالًا فيك قد نذروا دمي وهموا بقتلي يا بثينَ لَقُوني

وقال أبو حيان[3]: "وذكر ابن مالك أنها تكون للتعليل".

خلاصة القول: إن الحرف (في) ترد للظرفية وكذلك ترد للسببية وهو فصيح وكثير.

<u>في المستثنى</u>

مسألة: في الاستثناء المنقطع بـ (بَيْدَ)

قال السيوطي[4]: "وَقيل هِيَ بمعني من أجل وَخرج عَلَيْهِ حَدِيث: (أَنا أفْصح من نطق بالضاد بيد أَنِّي من قُرَيْش)[5] وَقَالَ ابْن مَالك وَغَيره إِنَّهَا فِيهِ بمعني (غير)".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[6]: "يستثني بغير .. ويساويها في الاستثناء المنقطع بَيْد، مضافًا إلى أن وصلتها".

قال ابن عقيل[7]: "في الاستثناء المنقطع (بيد) مضافًا إلى أنَّ وصلتها، ويقال: هو كثير المال، بيد أنه بخيل، والمشهور أنّ (بيد) بمعنى غير كما ذكر، وقال بعضهم: هي بمعنى على، وذكر قوله عليه الصلاة والسلام: **(أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد)**، وقد تبدل باؤها ميمًا، وهي لازمة النصب، ولا تتصرف تصرف غير".

---

(1) [النور: 14].
(2) الديوان، جميل بثينة، ص110.
(3) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1726/4).
(4) همع الهوامع، السيوطي (ج208/2).
(5) تذكرة الموضوعات، الفتني (ج87/1).
(6) شرح التسهيل، ابن مالك (ج312/2).
(7) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج593/1).

قال أبو حيان[1]: "وتساوي (بيد) غير وتضاف إلى أن وصلتها وتقطع في الاستثناء المنقطع".

أما ابن هشام فقال أنها تأتي بمعنيين، وهنا في الحديث بمعنى من أجل وليس بمعنى غير كما قال ابن مالك، "وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها وله معنيان: إحداها: غير، إلا إنه لا يقع مرفوعًا ولا مجرورًا، بل منصوبًا، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلًا، إنما يستثنى به في الانقطاع خاصة .. والثاني بمعنى (من أجل)، ومن الحديث: **(أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر)**، وقال ابن مالك غيره: إنها هنا بمعنى غير"[2].

ووافقه الصبان بأنها جاءت في الحديث بمعنى (من أجل) حيث قال: "قيل تأتي بمعنى (من أجل) أيضًا كما في الحديث: **(أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر)**"[3].

قولهم (بيد) مثل (غير)، ولا تجيء إلا في المنقطع إضافة إلى أن وصلتها، قال النبي – صلى الله عليه وسلم–: "**أنا أفصح العرب بيد أني من قريش**".

ويجوز أن يقال ببنائها؛ لإضافتها إلى أنَّ، وأنْ يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع.

(بيد) معناه معنى غير، ولكنها قد تكون بمعنى على أي (من أجل) ومنه الحديث السابق، والمعنى من أجل أني من قريش.

وقد وردت هذه المسألة عند ابن عقيل وأبي حيان والسيوطي وابن مالك وابن هشام والصبان. وقد وافق أبو حيان والسيوطي وابن مالك أنها جاءت بمعنى غير في هذا الحديث وابن هشام والصبان قالوا أنها في هذا الحديث بمعنى من أجل أما في باقي الشروط وهم جميعهم موافقين.

خلاصة القول: إنَّ (بيد) تأتي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع، وفي هذه الحالة يجب أن تضاف إلى المصدر المؤول من أن وصلتها وتكون منصوبة دائمًا.

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1545/3).

(2) مغني اللبيب، ابن هشام (ج200/2–202).

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان (ج227/2).

مسألة: اصطحاب (ما) لحاشا

قال السيوطي[1]: "وَترد (حاشا) فِي غير الِاسْتِثْنَاء فعلًا متصرفًا مُتَعَدِّيًا تَقول حَاشِيَته بمعني استثنيته وَمِنْه الحَدِيث: (مَا حاشى فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا)"[2].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن عقيل وابن مالك وسيبويه وابن هشام والأشموني والصبان.

قال ابن مالك[3]: "وقال بعض المتعصبين أيضًا: لو كانت حاشا فعلًا لجاز أن يوصل بها بما، كما وصلت بعد خلا، وهذا غير لازم.. على أنه قد قيل ما حاشا في حديث عمر من مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر"، وفي كتاب آخر منع ابن مالك تقدم (ما) على (حاشا)، فقال[4]: "لا يتقدمها (ما) فيقال: ما حاشا زيدًا، كما يقال: ما خلا زيدًا".

قال ابن عقيل[5]: "ولا تصحب ما، معناه أن حاشا مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليهما (ما) كما تتقدم على (خلا)، فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيدًا، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها (ما) قليلًا، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "**أسامة أحبُّ الناس إليَّ ما حاشا فاطمة**".

يتضح مما سبق أنَّ ابن عقيل وافق ابن مالك في تقدم (ما) على (حاشا) قليلًا.

وقد وافق السيوطي ابن هشام، حيث قال[6]: "أن تكون فعلًا متعديًا، وتقول: حاشيته بمعنى استثنيته منه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام، قال: (**أسامة أحب الناس إليَّ ما حاش فاطمة**) ما: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ فاطمة".

أما سيبويه فقد رأى خلاف ذلك، حيث قال بأن تقدم (ما) على (حاشا) ليس بكلام، في قوله[7]: "ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج213/2).

(2) مسند أحمد، باب مسند عبدالله بن عمر، ابن حنبل (ج518/9)، رقم الحديث: 5707.

(3) شرح التسهيل، ابن مالك (ج308/2).

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج724/2).

(5) شرح ابن عقيل، ابن عقيل (ج239/2–240).

(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ج249/2).

(7) الكتاب، سيبويه (ج350/2).

خلاصة القول: إن (حاشا) تختلف عن (خلا) و(عدا) بأنه لا يسبقها (ما)، أما (خلا) و(عدا) فيجوز فيهما ذلك، وقد جاء الحديث خلاف القاعدة النحوية، لكن السيوطي أجازه إذا كانت (حاشا) فعلًا متعديًا.

نواصب المضارع

مسألة: لا يجوز حذف المنصوب وإبقاء الناصب

قال السيوطي[1]: "ونواصب الْمُضَارع لَا يجوز أَن يحذف معمولها وَتبقى هِيَ لَا اقتصارًا وَلَا اختصارًا فَلَو قيل أَتُرِيدُ أَن تخرج لم يجز أَن تجيب بِقَوْلِك (أُرِيد أَن) وتحذف (أخرج) وَأَجَازَهُ بعض المغاربة مستدلًا بِمَا وَقع فِي صَحِيح البُخَارِيّ **(فَيذْهب كَيْمَا فَيَعُود ظَهره طبقًا وَاحِدًا)**[2] يُرِيد كَيْمَا يسْجد قَالَ وَهَذَا كَقَوْلِهِم جِئْت وَلما قَالَ أَبُو حَيَّان وَلَيْسَ مثله لِأَن حذف الْفِعْل بعد لما للدليل جَائِز مَنْقُول فِي فصيح الْكَلَام وَلم ينْقل من نَحْو هَذَا شَيْء من كَلَام الْعَرَب".

عرض وتحليل:

قال ابن عقيل[3]: "لا يجوز حذف المنصوب في هذا الباب، وإبقاء الناصب، لو قيل: أريد أن تفعل، لم يجز: أريد أن، ووقع في البخاري في قوله: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة**﴾، "فيذهب كيما، فيعود ظهره طبقًا واحدًا"؛ أي: كيما يسجد، وشبه هذا الفعل بعد لمَّا وردَّ بأن حذفه بعد لمَّا جاز للدليل، وهو منقول في فصيح الكلام، بخلاف هذا، فإنه لم ينقل من كلام العرب".

قال المرادي[4]: "ونصوا على أن حذف معمول نواصب الفعل لا يجوز، لا اقتصارًا ولا اختصارًا. ووقع في صحيح البخاري، في قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة**﴾، (فيذهب كيما، فيعود ظهره طبقًا واحدًا)، أراد: كيما يسجد".

وقد أورد ابن هشام الحديث النبوي وقال بأنه لا يقاس عليه، قال[5]: "وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نَعَمْ، وقع في صحيح البخاري في تفسير: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة**﴾[6]، (فيذهب كيما، فيعود ظهره طبقًا واحدًا) أي: كيما يسجد، وهو غريب جدًا لا يحتمل القياس عليه".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج297/2).

(2) البخاري: صحيح البخاري، باب قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة**﴾، (ج129/9)، رقم الحديث 7439.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج76/3).

(4) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص263.

(5) مغني اللبيب، ابن هشام (ج38/3-39).

(6) [القيامة: 22].

وقال الأزهري[1]: "فإن ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير: "وجوه يومئذ ناضرة"، كيما يعود، أي كيما يسجد قلنا: إن ثبت حذف يسجد فهو لا يقاس عليه، على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال: لم أقف على حذفه".

خلاصة القول: وافق السيوطي جميع النحاة على أنه لا يجوز حذف المنصوب وإبقاء الناصب، وقد جاء استشهاد السيوطي بالحديث موافقًا للقاعدة النحوية.

المبحث الرابع

كتاب المجرورات وما حمل عليها من المجزومات

مسألة: مجيء (عن) بمعنى بدل

قال السيوطي[2]: "وَالْبدل نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿**لَا تجزي نفس عَن نفس شَيْئا**﴾ [الْبَقَرَة: 48] وَحَدِيث الصَّحِيحَيْنِ (صومي عَن أمك)"[3].

عرض وتحليل:

قال الأزهري[4]: "والبدل نحو: ﴿**لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا**﴾ [البقرة: 48] أي: بدل نفس، وفي الحديث "صومي عن أمك" أي: بدل أمك".

قال ابن هشام[5]: "الثَّانِي الْبَدَل نَحْو ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تجزي نفس عَن نفس شَيْئا**﴾ [البقرة: 48] وَفِي الحَدِيث صومي عَن أمك".

خلاصة القول: استشهد السيوطي بحديث: "صومي عن أمك"، بأنَّ معنى (عن) في الحديث الشريف: بدل، أي: بدل أمك.

مسألة: في إفادة (في) الظرفية تحقيقًا أو تقديرًا

قال السيوطي[6]: " وزاد ابْن مَالك وَالتَّعْلِيل كَحَدِيث: (فِي النَّفس مائَة من الْإِبِل)[7]".

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (ج360/2).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج244/2).

(3) صحيح مسلم، باب قضاء الصيام عن الميت، مسلم (ج804/2)، رقم الحديث: 1148.

(4) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (ج653/1).

(5) مغني اللبيب، ابن هشام (ج196/1).

(6) همع الهوامع، السيوطي (ج361/2).

(7) سنن النسائي، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، النسائي (ج375/6)، رقم الحديث: 7032.

عرض وتحليل:

قال الرضي في شرح الكافية[1]: "(في) لظرفية، إما تحقيقًا، نحو: زيد في الدار، أو تقديرًا، نحو: نظر في الكتاب، وتفكر في العلم، وأنا في حاجتك؛ لكون الكتاب، والعلم، والحاجة، شاغلة للنظر، والتفكير، والمتكلم، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنها محيطة بها من جوانبها، وكذا قوله – عليه الصلاة والسلام –: "في النفس المؤمنة مائة من الإبل"؛ أي: في قتلها، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمنَ الظرف للمظروف، وهذه هي التي يقال: إنها للسببية".

قال الباجي في المنتقى[2]: "قوله: في النفس مئة من الإبل" معناه: يجب على قاتل النفس من الدية مائة من الإبل، يريد – والله أعلم – على أهل الإبل، وذلك على أن الدية على ثلاثة أنواع: إبل، وذهب، ووَرِق..".

خلاصة القول: جاء استشهاد السيوطي في الحديث موافقًا للقاعدة النحوية.

مسألة: في ورود (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية

قال السيوطي[3]: "وَقَالَ ابْن مَالك هُوَ لُغَة لبَعض الْعَرَب وَقَالَ أَبُو حَيَّان ضَرُورَة لابتداء الْغَايَة مُطلقًا أَي مَكَانًا وزمانًا وَغَيرهمَا نَحْو ﴿**من الْمَسْجِد الْحَرَام**﴾[4] ﴿**أسس على التَّقْوَى من أول يَوْم**﴾[5]، (**مُطِرْنَا من الْجُمُعَة إِلَى الْجُمُعَة**)[6]".

عرض وتحليل:

قال المرادي[7]: "(من) حرف جر، يكون زائدًا، وغير زائد. فغير الزائد له أربعة عشر معنى: الأول: ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، نحو ﴿**من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى**﴾. وكذا فيما نزل منزلة المكان، نحو: من فلان إلى فلان. وفي الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى ﴿**من أول يوم**﴾. وصححه ابن مالك، لكثرة شواهده".

---

(1) شرح الكافية، الرضي (ج327/2).

(2) المنتقى، الباجي (ج66/7).

(3) همع الهوامع، السيوطي (ج376/2).

(4) [الإسراء: 1].

(5) [التوبة: 108].

(6) صحيح البخاري، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، البخاري، 29/2: رقم الحديث 1061.

(7) الجنى الداني، المرادي، ص308.

يتضح مما سبق أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وهذا ما أثبته الكوفيون، ومنعه أكثر البصريين، وابن هشام اختار رأي الكوفيين، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿**لمسجد أسس على التقوى من أول يوم**﴾[1]، والحديث: "**فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة**".

خلاصة القول: جاء استشهاد السيوطي بالحديث موافقًا لما أثبته الكوفيون من أنَّ (من) تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

مسألة: استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية مطلقًا

قال السيوطي[2]: "لابتداء الغاية مطلقًا، أي مكانًا، وزمانًا، وغيرهما نحو.. (مِنْ محمد رسول الله إلى هرقل)"[3].

عرض وتحليل:

استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية المكانية، وهذه بعض أقوال النحاة:

قال سيبويه[4]: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماءُ سِوى الأماكن بمنزلتها".

قال ابن عقيل[5]: "وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح، خلافًا لمن زعم أنها لا تكون كذلك في الزمان وهو المنقول عن البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون، فمثلها في المكان: "من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى"، .. وقال الأخفش في المعاني: قال بعض العرب: من الآن إلى غد، وهو كثير في لسان العرب، نثرًا ونظمًا، فالوجه اقتياسه، ومثالها في غيرها: قرأت من أول القرآن إلى آخره، وفي الحديث: "من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم".

قال ابن مالك[6]: "وتكون (من) أيضًا لابتداء الغاية من غير مكان ولا زمان، كقولك: قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم ودينار، ولذلك قيل لابتداء الغاية مطلقًا ولم أقل في الزمان والمكان".

---

(1) [التوبة: 108].

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج2/ 376-377).

(3) صحيح البخاري، باب قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء، البخاري، 35/6: رقم الحديث 4553.

(4) الكتاب، سيبويه (ج224/4).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج246/2).

(6) شرح التسهيل، ابن مالك (ج133/3).

وقال أيضًا[1]: "مذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية – مطلقًا – وهو الصحيح، لصحة السماع بذلك".

قال الأزهري[2]: "وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان، نحو: (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم)".

قال ابن السراج[3]: "من: لابتداء الغاية في الأماكن وكتبت من فلان إلى فلان فهذا في الأسماء أيضًا غير الأماكن".

قال أبو حيان[4]: "وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن دستوريه، وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد ... ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير مكان: قرأت من أَولِ سورت البقرة إلى آخرها .. وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار، وتقول: إذا كتبت كتابًا من فلان إلى فلان، وفي الحديث: **(مِنْ مُحَمدٍ رَسُولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ)**".

خلاصة القول: تأتي (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وذلك مع الأسماء.

مسألة: حذف اسم (إنَّ) وهو الشأن

قال السيوطي[5]: "في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم له مذاهب إحداها: الجواز وعليه الأكثر،.. (وتزاد) للتنصيص على الْعُمُوم من نكرَة لَا تخْتَص بِالنَّفْيِ نَحْو مَا جَاءَنِي من رجل وللتوكيد قَالَ الْأَخْفَش من البصرية وَالْكسَائِيّ وَهِشَام من الكوفية مُطلقًا أَي فِي النَّفْي والإيجاب والنكرة والمعرفة وَاخْتَارَهُ فِي التسهيل وَشَرحه قَالَ لصِحَّة السماع بذلك،.. وَحَدِيث: **(إن من أَشد النَّاس عذَابا يَوْم الْقِيَامَة المصورون)**[6]".

عرض وتحليل:

قال الرضي في شرح الكافية[7]: "إنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف؛ لبقاء تفسيره، وهو الجملة؛ ولأنه ليس معتمد الكلام، بل المراد به التفخيم فقط، فهو كالزائد، وجاء في

---

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج797/2).
(2) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (ج638/1).
(3) الأصول في النحو، (ج173/3).
(4) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1718/4).
(5) همع الهوامع، السيوطي (ج/2 436-437).
(6) صحيح البخاري، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، البخاري (ج27/8)، رقم الحديث 6109.
(7) شرح الكافية، الرضي (ج362/2).

الخبر: (إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)، وعند الكسائي (مِنْ) فيه زائدة. وعند ابن كيسان: الحرف في مثله غير عاملة لفظًا، كالمكفوفة".

وفي شرح الكافية الشافية، **قال ابن مالك**[1]: "ويجوز حذفه – أي: ضمير الشأن– مع إن وأخواتها، ولا يُخص ذلك بالضرورة، وعليه يحمل قوله – عليه السلام–: (إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون) والتقدير: إنَّه".

قال ابن عقيل في المساعد[2]: ".. وزيادة (مِنْ) مع اسم (إنَّ) غير معروفة، وأيضًا فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة؛ إذ يصير: إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون، وليس كذلك، إذ غيرهم أشد عذابًا منهم كالكفرة، ونحوهم: وإنما تكلَّف الكسائي معنى الزيادة؛ لأن مذهبه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسم يصح عملها كالمصورين".

وقال ابن هشام[3]: "وقد يرفع المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوف، كقوله – عليه الصلاة والسلام –: **(إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)**. والأصل: إنه، أي: الشأن".

"وتخريج الكسائي الحديث على زيادة (مِنْ) في اسم (إنّ) يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابًا من سائر الناس".

وقال ابن هشام أيضًا[4]: "ويجب في غير الضرورة حذف اسمها ضمير الشأن".

قال ابن مالك[5]: "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك الشعر، بل وقوعه في أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إن بك زيد مأخوذ".

قال الصبان[6]: "وحذف إحداها لقرينة جائز على قلّة إلّا الاسم الذي هو ضمير شأن، فإنَّ حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث: **(إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)**".

---

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1/236).
(2) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج1/310–311).
(3) مغني البيب، ابن هشام (ج1/230–232).
(4) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص153.
(5) شرح التسهيل، ابن مالك (ج2/13).
(6) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان (ج1/396).

خلاصة القول: يجوز حذف اسم إنَّ إذا كان ضمير شأن أو دلّ عليه دليل، وهو كثير في اللغة.

مسألة: في استعمال كلمة (بله) مجرورة بمن

قال السيوطي[1]: "**(عَن أبي هُرَيْرَة يَقُول الله أَعدَدْت لعبادي الصَّالِحين مَا لَا عين رَأَتْ وَلَا أذن سَمِعت وَلَا خطر على قلب بشر ذخْرا من بله مَا اطلعتم عَليّ)**[2] وَالْمَعْرُوف نَصبه أَو فَتحه كَمَا تقدم على أَن فِي بعض طرق الحَدِيث (من بله) بِفَتْح الْهَاء مَبْنِيَّة".

عرض وتحليل:

تكون (بله) بمعنى (دع)، ومنه الحديث الشريف السابق، وتكون (بله) معربة مجرورة بـ (مِنْ)، **قال ابن هشام**[3]: "وإذا قيل بله الزيدين أَو المسلمين، أو أحمد، أَو الهندات احتملت المصدرية، واسم الفعل. ومن الغريب أنَّ في البخاري فِي تفسير ألم السجدة يقول الله تعالى: "أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رأت، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا من بلْه، مَا أُطْلِعْ ثُمْ عَلَيْهِ"، واستعملت معربة مجرورة بِمن خارجة عن المعَاني الثّلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من يعدها في أَلفاظ الاستثناء".

قال عباس حسن[4]: "وقد تقع "بله" اسمًا معربًا بمعنى: "غير" كالذي في الحديث القدسي منسوبًا للمولى جل شأنه: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعتن ولا خطر على قلب بشر؛ ذخرًا من بله ما اطلعتم عليه". "أي: من غير ما اطلعتم عليه". فهي مجرورة بمن".

خلاصة القول: استشهد السيوطي بهذا الحديث في استعمال (بله) مجرورة بمن، أي أنها معربة.

مسألة: غير (رُبَّ) قد تجر محذوفًا في جواب ما يضمر مثله

قال السيوطي[5]: "قَالَ ابْن مَالك أَو غَيرهَا أَي غير رُبَّ قد تجر محذوفًا فِي جَوَاب مَا يضمر مثله كزيد فِي جَوَاب مَن قَالَ: بِمن مَرَرْت؟ وبل زيد لمن قَالَ مَا مَرَرْت بِأحد وَمِنْه حَدِيث **(أقربهما مِنْك بَابًا)**[6] لمن قَالَ (فَإِلَى أَيهمَا أهدي؟)".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج2/ 465).

(2) مسند أحمد، باب مسند أبي هريرة، الإمام أحمد (ج71/16)، رقم الحديث: 10017.

(3) مغني البيب، ابن هشام (ج230/2-231).

(4) النحو الوافي، حسن (ج4/ 152).

(5) همع الهوامع، السيوطي (ج385/2).

(6) مسند أحمد، باب مسند عائشة، الإمام أحمد (ج261/42)، رقم الحديث: 25423.

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[1]: "ومثال الجر بغير رُبَّ محذوفًا في جواب ما تضمن مثله، نحو: زيدٍ، في جواب مَن قيل له: بمن مررت؟ كقوله: (فإلى أيهما أهدي؟ قال: أقربهما إليكَ بابًا) بالجر على إضمار إلى، ومن الجواب نحو: بلى زيد، من قال: ما مررت بأحد، أو هل مررت بأحد".

قال ابن عقيل[2]: "ويجر بغير رُبَّ أيضًا محذوفًا في جواب ما تضمَّن مثله، نحو: زيدٍ، في جواب من قال: بِمَن مررت؟ ومنه ما في الخبر أنه عليه السلام قال: (أقربهما بابًا)، جوابًا لقائل: فإلى أيهما أهدي؟".

قال المرادي[3]: "الجرُّ بسوى رُبَّ محذوفًا، ضربان: مطرد وغير مطرد.. في جواب ما تضمن مثل المحذوف، نحو: زيد، في جواب: بمَن مررت؟".

قال الأزهري[4]: "وقد يحذف حرف الجر غير (رُبَّ) ويبقى عمله".

خلاصة القول: قد ترد حروف غير (رُبَّ) للجر تعمل وهي مضمرة.

مسألة: في جواز الفصل بين المتضايفين بغير ضرورة

قال السيوطي[5]: "لَا يفصل بَين المتضايفين أَي الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ اخْتِيَارًا؛ لِأَنَّهُ من تَمَامه ومنزل مِنْهُ منزلَة التَّنْوِين إِلَّا بمفعوله وظرفه على الصَّحِيح،.. وَحَدِيث البُخَارِيّ: (هَل أَنْتُم تاركو لي صَاحِبِي)[6]".

عرض وتحليل:

قال البدر العيني في عمدة القاري[7]: "إن حذف النون من خطأ الرواة؛ لأن الكلمة ليست مضافة؛ ولا فيها ألف ولام، وإنما يجوز في هذين الموضعين، ولا وجه لإنكاره، لوقوع مثل هذه كثيرًا في الأشعار وفي القرآن".

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك (ج3/189-190).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن مالك (ج2/298).

(3) توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ج2/777-779).

(4) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (ج1/670).

(5) همع الهوامع، السيوطي (ج2/523).

(6) صحيح البخاري، باب لو كنت متخذًا خليلًا، البخاري (ج2/5)، رقم الحديث: 3661.

(7) عمدة القاري، البدر العيني (ج16/80).

وجاء في شرح المرادي[1]: "قال ابن مالك في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه في الاختيار قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي".

قال ابن عقيل[2]: "ومثال الفصل بشبه الظرف قوله في حديث أبي الدرداء: هل أنتم تاركو لي صاحبي، وهذا معنى قوله فصل مضاف إلى آخره".

خلاصة القول: استشهد السيوطي بالحديث على جواز الفصل بين المتضايفين.

الجوازم

مسألة: خلوّ أمر الفاعل المخاطب من لام الأمر ومن حروف المضارعة

قال السيوطي[3]: "وتقلُّ اللام في أمر فاعل مخاطب، نحو: "فبذلك فلتفرحوا"، وحديث: (ولتأخذوا مصافكم)[4]".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[5]: "والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام ومن حرف المضارعة يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبي: "فبذلك فلتفرحوا"، وقوله: **(ولتأخذوا مصافكم)**، وهو قليل، والكثير المعروف في كلامهم مجيء أمر الفاعل مجردًا من اللام ومن حروف المضارعة، مجعولًا آخره كآخر المجزوم".

وقال أيضًا[6]: "ويقل دخول اللام على فعل فاعل مخاطب استغناء بصيغة اِفْعَل، والكثير دخولها على فعل ما لم يسم فاعليه مطلقًا، نحو: لِتُعْنَ بحاجتي".

قال ابن هشام[7]: "وأقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: "فبذلك فلتفرحوا"، وفي الحديث: **(ولتأخذوا مصافكم)**".

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (ج825/2).
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ج83/3).
(3) همع الهوامع، السيوطي (ج444/2).
(4) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشاف للزمخشري، الزيغلي (ج129/2).
(5) شرح التسهيل، ابن مالك (ج60/4-61).
(6) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1565/3).
(7) مغني البيب، ابن هشام (ج225/3-226).

قال المرادي[1]: "أما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعل، قالوا: هي لغة رديئة.. وقوله في الحديث: **(ولتأخذوا مصافكم)**".

قال الأزهري[2]: "وأقلُّ منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله: "فبذلك فلتفرحوا".

قال أبو حيان[3]: "فإذا كان مسندًا للفاعل المخاطب فلغتان؛ إحداهما قالوا: رديئة قليلة وهي إقرار تاء الخطاب واللام، نحو: لتقم، وزعم الزجاجي: أنها لغة جيدة، والثانية وهي اللغة الجيدة الفصيحة أن يكون عاريًا من حرف المضارعة واللام".

خلاصة القول: أجاز السيوطي دخول اللام قليلًا على أمر الفاعل المخاطب.

مسألة: تهمل (إنْ) حملًا على (لو)

قال السيوطي[4]: "(وَلَا تهمل) (إن) فيرفع مَا بعْدهَا وَقيل نعم حملا على (لَو) قَالَه ابْن مَالك كَحَدِيث: **(فَإِنَّك إِن لَا تراهُ فَإِنَّهُ يراك)**[5]".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[6]: "وقد تهمل إن حملًا على (لو) كقوله: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك".

وقال أيضًا[7]: "وشذ إهمال متى حملًا على إذا وإهمال إنْ حملًا على (لو)".

قال ابن عقيل[8]: "وقد تهمل إنْ، حملًا على لو، نحو ما في الحديث: **(فإنك تراه إن لا تراه، فإنه يراك)**، وهو محتمل للتأويل، وقرأ طلحة: ﴿**فإمّا ترينّ من البشر أحدًا**﴾[9].

قال ابن هشام[10]: "إعطاء إنْ الشرطية حكم لو في الإهمال، كما روي في الحديث: **(فإن لا تراه فإنه يراك)**".

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ج1266/3).
(2) شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التصريح، الأزهري (ج395/2).
(3) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1856/4).
(4) همع الهوامع، السيوطي (ج452/2).
(5) صحيح مسلم، باب الإيمان، ما هو وبيان خصاله، مسلم (ج39/1)، رقم الحديث: 9.
(6) شرح التسهيل، ابن مالك (ج82/4-83).
(7) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1591/3).
(8) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج156/3).
(9) [مريم: 26].
(10) مغني اللبيب، ابن هشام (ج721/6).

قال أبو حيان[1]: "ولا تحمل إنْ على لو، فيرتفع ما خلافًا لزعم ذلك، وإثبات ما أثر في الحديث يمكن تأويله".

قال المرادي[2]: "ذكر في الكافية والتسهيل: أنَّ (إنْ) قد تحمل على (لو)، كقراءة طلحة: "فإما ترين"، بياء ساكنة ونون مفتوحة".

خلاصة القول: يجوز إهمال (إنْ) الشرطية وعمل عملها حملًا على (لو) ويكون الفعل بعدها مرفوعًا، وقد وافق السيوطي من قبله من النحاة.

مسألة: تصدر جملة الشرط بفعل مضمر مفسر بعد معموله بفعل

قال السيوطي[3]: "ولو كان الفعل مضمرًا فسّره فعل بعد معموله، فإنه يجوز الشرط به،.. يحذف الشَّرْط وَهُوَ أقل من حذف الْجَواب نَصّ عَلَيْهِ ابْن مَالك فِي شرح الكافية وَمِنْه ﴿**وَإِن أحد من الْمُشْركين استجارك**﴾ [التَّوْبَة: 6] وَقَوْلهمْ (إِن خيرًا فَخير)[4]".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[5]: "وكلها تقتضي جملتين: أولاهما شرط تصدر بفعل ظاهر أو مضمر مفسر بعد مفعوله بفعل"، وقال في موقع آخر[6]: "ولا تكون جملة الشرط إلا مصدرة بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظًا وتقديرًا،.. ويجوز أن يضمر إذا دلّ عليه دليل: كما في: (إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر".

قال ابن عقيل[7]: "أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل، وهذا هو الأكثر في الإضمار نحو: ﴿**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك**﴾[8]؛ أي: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، فاستجارك المتأخر، مفسر للأول المضمر، وأحد مرفوع بالمضر، وقد جاء الإضمار على غير هذا نحو: (**الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر**)".

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1863/4).
(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ج1276/3).
(3) همع الهوامع، السيوطي (ج463/2-464).
(4) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، السيوطي (ج197/1).
(5) شرح التسهيل، ابن مالك (ج73/4).
(6) المرجع السابق، (ج74/4).
(7) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج144/3).
(8) [التوبة: 6].

قال الزمخشري[1]: "ويضمر العامل في خبر (كان) في مثل قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخير، وإنْ شرًا فشر)".

قال أبو حيان[2]: "وأكثر ما يكون فعل الشرط ظاهرًا، وقد يكون مضمرًا قبل مفسرًا بفعل من جنس المضمر، .. وقد يفسر من المعنى، نحو: ما قد رووا في (إن خيرًا فخير)، أي إن وقع خيرًا فالجزاء خير".

خلاصة القول: أجمع النحاة على جواز إضمار فعل الشرط إذا دلّ عليه دليل، وفسر بفعل يأتي بعد معموله، ويكون فعل الشرط محذوفًا.

مسألة: ينصب الفعل بأنْ لازمة الإضمار بعد حتى المرادفة لـ (إلا أنْ) المنقطعة

قال السيوطي[3]: "وَقَالَ ابْن هِشَام الخضراوي فِي حَدِيث **(كل مَوْلُود يُولد على الْفطْرَة حتى يكون أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو ينصرَانِهِ)**[4] عِنْدِي أَنه يجوز أَن يكون (على الْفطْرَة) حَالا من الضَّمِير ويولد فِي مَوضِع خبر وَحَتَّى بِمَعْنى إِلَّا أَن المنقطعة كَأَنَّهُ قَالَ إِلَّا أَن يكون أَبَوَاهُ والمعني لَكِن أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو ينصرَانِهِ".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[5]: "ثم بينت أنَّ (حتّى) ينتصب بعدها أيضًا بأنْ واجبة الإضمار".

قال ابن عقيل[6]: "وقول ابن المصنف: إنَّ (حتّى) في البيت يصح تأويلها بإلّا، فيه نظر، وقد قال الخضراوي في حديث: (حتى يكون أبواه) حتى بمعنى إلا أنْ المنقطعة، والمعنى: لكن أبواه.. قال: وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام حتى، وذكر من كلام سيبويه ما يقتضيه".

قال المرادي[7]: "أن تكون بمعنى إلّا أن، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع".

قال أبو حيان[8]: "والجمهور لا يجيزون فيه إلّا النصب بمعنى إلّا أن".

---

(1) المفضل في صنعة الإعراب، ص102.

(2) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1869/4).

(3) همع الهوامع، السيوطي (ج301/2).

(4) صحيح البخاري، باب إذا اسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، البخاري (ج94/2)، رقم الحديث: 1359.

(5) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1542/3).

(6) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج80/3).

(7) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص555.

(8) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج1670/4).

خلاصة القول: أن الفعل بعد (حتى) يكون منصوبًا بأن المضمرة وجوبًا وليس منصوبًا بـ (حتى).

المبحث الخامس

كتاب العوامل

مسألة: في (أل) الزائدة

قال السيوطي[1]: "واختلف في نصب الفعل اللازم اسمًا تشبيهًا بالمتعدي، أجازه بعض المتأخرين، قياسًا على تشبيهه بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي، نحو: زيد تفقأ الشحم، أصله: تفقأ شحمه، فأضمرت في (تفقأ) ونصبت (الشحم) تشبيهًا بالمفعول به،.. روِيَ فِي الحَدِيث: "كَانَت امْرَأَة تهراق الدِّمَاء"[2] وَمنعه الشلوبين قَالَ لَا يكون ذَلِك إِلَّا فِي الصِّفَات وَقد تأولوا الْأَثر على أَنه إِسْقَاط حرف الْجَرّ أَو على إِضْمَار فعل أَي بالدماء أَو يهريق الله الدِّمَاء مِنْهَا قَالَ أَبُو حَيَّان، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح إِذْ لم يثبت ذَلِك من لِسَان الْعَرَب".

عرض وتحليل:

قال ابن هشام[3]: "فَأَما الحَدِيث أَنَّ (امْرَأَة كَانَت تهراق الدِّمَاء) فالدماء تَمْيِيز على زِيَادَة أل قَالَ ابْن مَالك أَو مفعول على أَن الأَصْل تهريق ثمَّ قلبت الكسرة فَتْحة وَالْيَاء ألفا كَقَوْلِهِم جاراة وناصاة وبقى وَهَذَا مَرْدُود لِأَن شَرط ذَلِك تحرّك الْيَاء كجارية وناصية وَبَقِي".

وقال السهيلي في آماليه[4]: "وأما (تهراق الدماء) فإن (الدماء) مفعول بالإراقة، والمعنى: تهريق الدماء، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، وهي في معنى تستحاض، ولا يجوز: أن يقال: هي تهراق الماء والخل، لعدم هذا المعنى فيه".

ويمكننا أن نستخلص في إعراب الدماء خمسة أعاريب:

1. أنه تمييز على اعتبار (أل) زائدة.
2. أنه مفعول على أن الأصل تُهريق، وهو قول ابن مالك، أو مفعول بالإراقة، وهو قول السهيلي.
3. أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو قول بعض المتأخرين.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج10/3).

(2) سنن أبي داود، باب في المرأة تستحاض، ومن قال تدع الصلاة، أبو داود (ج71/1)، رقم الحديث: 274.

(3) مغني البيب، ابن هشام (ج599/1).

(4) أمالي السهيلي، السهيلي، ص73.

4. أنه على إسقاط حرف الجر، أي: بالدماء.
5. أنه على إضمار فعل، أي يُهريق الله الدماء منها.

خلاصة القول: استشهاد السيوطي بالحديث جاء متوافقًا مع القاعدة النحوية.

مسألة: شذوذ الاستغناء عن (وذَر ودَع) بترك

قال السيوطي[1]: "واستغني غَالِبًا بـ (ترك) الْمَاضِي وَالتّرْك الْمصدر وتارك اسْم الْفَاعِل ومتروك اسْم الْمَفْعُول عَنْهَا أَي عَن اسْتِعْمَال هَذِه الصِّيَغ من (وذر) و(ودع) فعلى هَذَا يعدَّانِ فِي الجوامد إِذْ لم يسْتَعْمل مِنْهُمَا إِلَّا الْأَمر وَمن غير الْغَالِب مَا قرئَ (مَا وَدعك رَبك) مخففًا وَحَدِيث أبي دَاوُد وَغَيره (دعوا الْحَبَشَة مَا ودعوكم)[2] وَحَدِيثه **(لينتهين أَقوام عَن ودعهم الْجُمُعَات)**[3] وَحَدِيث البُخَارِيّ **(غير مكفي وَلَا مكفور وَلَا مُودع)**[4]".

عرض وتحليل:

قال الأنباري[5]: "وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بِتَرَكَ؛ لأنه في معناه، وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ، وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر، وعن اسم الفاعل منهما، فيقال: ترك تركاً فهو تارك، ولا يقال: وَدَعَ وَدْعًا وهو وادع لا وَذَرَ وَذَرًا فهو واذر".

قال ابن عقيل[6]: "واستغنى غالبًا بترك عن: وذر وودع، وبالترك عن الوذر والودع، استظهر غالبًا على ما نقل من أنه نطق بمصدر يذر ويدع، وبالماضي فيهما، وكلام سيبويه يدل على أنه لم بحفظ مصدر ليذر، أو لم يعبأ به، لندوره أو غير ذلك، وكلام غيره على أن المصدر من هذين والماضي واسم الفاعل والمفعول ممات، وقد قرء شذوذًا: "ما ودعك ربك"، بالتخفيف، وفي الحديث: **(ذروا الحبشة وما ذرتكم)**، وفيه أيضًا: **(لينتهن أقوام عن ودعهم الجمعة)**.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج51/2).
(2) سنن أبي داود، باب النهي عن تهييج الترك والحبشة، أبو داود (ج112/4)، رقم الحديث: 4302.
(3) صحيح مسلم، باب التغليظ في ترك الجمعة، مسلم (ج591/2)، رقم الحديث: 865.
(4) صحيح البخاري، باب ما يقال إذا فرغ من طعامه، البخاري (ج82/7)، رقم الحديث: 5459.
(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (ج396/2-397).
(6) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ج254/3).

قال أبو حيان[1]: "واستغنى غالبًا بترك عن (وذر) و(ودع) عن الوذر والودع وبتارك عن واذر وادع، وقرأ أبو بحرية: "ما ودعك ربك"، بالتخفيف، وفي الحديث: **(ذروا الحبشة ما وذرتكم)**".

خلاصة القول: أقول بأنه قد ترد كلمة (ترك) بمعنى (ودع) و(وذر) كثيرًا، حتى حلت محلها ودرجت على الألسن، واختفت ودع ووذر في استخدامنا للغة.

مسألة: في حكم إضمار فاعل (نِعْمَ)

قال السيوطي[2]: "قيل وجَائِز الْحَذف أَيْضًا إِذا علم نَحْو حَدِيث: "من تَوَضَّأ يَوْم الْجُمُعَة فبها ونعمت"[3] ونعمت السّنة سنة أَو رخصَة فبالسنة أَخذ. وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور، وَابْن مَالك، وَنَصّ سِيبَوَيْهِ على لُزُوم ذكره".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[4]: "وقد يعلم جنس الضمير فيستغنى عن التمييز كقوله عليه الصلاة والسلام: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت".

قال أبو حيان[5]: "ويلزم ذكر هذا التمييز ولا يجوز حَذْفُه، نصّ على ذلك سيبويه، وأجاز بعضهم على قلّة، وقال بعض أصحابنا (فَبِهَا وَنِعْمَتْ) شاذ، وخرجه ابن عصفور على تقدير فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء. وابن هشام على تقدير: ونعمت الفعلةُ الأخذ بالسّنة".

استشهد السيوطي والنحاة بالحديث النبوي: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"، على أنّ فاعل (نعم) لا يجوز أن يأتي مضمرًا غير مميز لفظًا، وإن كان معلومًا إلا قليلًا، دلّ على ذلك الاستقراء، ومن ذلك القليل الحديث الشريف، والتقدير: فبالسنة أخذ، ونعمت السنة الوضوء، لكن حذف للعلم به.

خلاصة القول: أنَّ من أحكام تمييز (نعم) و(بئس) أنه لا يجوز حذفه، إذا كان فاعل هذه الأفعال ضميرًا يعود عليه، وذلك هو الشائع؛ لأنه أضمر الفاعل على شريطة التفسير، كأنه قال: ونعمت سنة فعلتها، أو نحو ذلك. وقدَّره السيوطي، بقوله: ونعمت السنة سنة، أو فِعْلة هي، أو رخصة، أو راجع إلى السنة، فبالسنة أخذ.

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج2040/4).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج22/3).

(3) سنن أبي داود، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، أبو داود (ج97/1)، رقم الحديث: 354.

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1106/2).

(5) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج2049/4-1050).

وقد يحذف نادرًا، كقولك: "إن قلت كذا فبها ونعمت"، أي: نعمت فعلة فِعلَتُك.

ومنه حديث: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"، أي: فبالنسبة أخذ، ونعمت سنة سنة الوضوء. وفي هذا الكلام حذف شيئين: التمييز، وهو (سنة)، والمخصوص، هو (سنة الوضوء)[1].

مسألة: حذف التمييز في (نعم)

قال السيوطي[2]: "(وشذ كَونه) أَي الْفَاعِل (إِشَارَة) متبوعًا بِذِي اللَّام،.. (وعلمًا) كَقَوْل سهل بن حنيف: "شهِدت صفّين، وبئست الصِّفُّون". وَكَذَا شَذَّ كَونه (مُضَافًا إِلَى الله) علمًا أَو غَيره، وَإِن كَانَت فِيهِ (أل)؛ لِأَنَّهُ من الْأَعْلَام كَقَوْله – صلى الله عليه وسلم–: "نعم عبد الله خَالِد بن الْوَلِيد"[3].

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[4]: "إذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به أمكن أن يحمل عليه وما أوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم كقول ابن مسعود –رضي الله عنه– أو غيره من العبادلة، بئس عبد الله عبد الله أنا إن كان كذا، كقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "نعم عبد الله خالد بن الوليد"، فيكون (نعم) و(بئس) مسندين إلى ضمير، حذف مفسراهما، وعبد الله مبتدأ وأنا وخالد بدلان، ومن هذا النوع أيضًا قول سهل بن حنيف – رضي الله عنه –: شهدت صفّين وبئست صفون".

قال أبو حيان[5]: "وقالوا: نِعْمَ عَبْدُ اللهِ خَالِدٌ، وبئس عبدالله أنا إن كان كذا، وشهدتُ صفِّين وبئست صِفُّون، وخُرِّج على حذف التمييز، ونعم وبئس مسندان إلى ضمير و(عبد الله) و(صِفُّون) هما المخصوص، وعلى هذا خرَّجه ابن مالك، لاعتقاده جواز حذف التمييز، وأجاز الجرمي أن يقاس على نِعم عبد الله خالدٌ، فتقول: نعم عبد الله زيد، فـ (عبد الله) مرفوع بنِعْمَ و(زيد) المخصوص. وان كان فاعل (نعم) مضافًا إلى الله وهو علم، ومنع ذلك عامة النحاة سواء كان عبد الله علمًا، أم كان واحدًا من العبيد أُضيف إلى الله تعالى".

---

(1) جامع الدروس العربية، الغلاييني (ج83/1).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج26/3–27).

(3) سنن الترمذي، باب مناقب خالد بن الوليد، الترمذي (ج688/5)، رقم الحديث: 3846.

(4) شرح التسهيل، ابن مالك (ج14/3).

(5) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج2052/4–2053).

وقال الأشموني[1]: "وقد جاء ما ظاهره أنّ الفاعل علمٌ مضاف إلى عَلَم كقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله عليه الصّلاة والسّلام: (نِعْمَ عَبْدُ اللهِ هذا)".

خلاصة القول: إنَّ (نِعْم) ترفع فاعلًا مخصوصًا بالمدح، ويجوز أن يحذف هذا الفاعل ولكن يجب ذكر تمييز يفسره ويوضحه ويكون الفاعل ضميرًا مستترًا ويجوز ذكر الفاعل والتمييز في الجملة.

مسألة: في التعجب اللغوي السماعي

قال السيوطي[2]: "مَسْأَلَة (من مفهم التَّعَجُّب) الَّذِي لَا يبوب لَهُ فِي النَّحْو قَوْلهم (سُبْحَانَ الله) وَفِي الحَدِيث: **(سُبْحَانَ الله إِن الْمُؤمن لَا ينجس)**[3].

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[4]: "للتعجب ألفاظ كثرة لا يبوب لها كـ"لله أنت" .. وكقول النبي – صلى الله عليه وسلم: "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس".

خلاصة القول: يدل على التعجب بصيغ مختلفة، غير مبوب لها في النحو، نحو: (سبحان الله)، وقد جاء في الحديث: **(سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)**، فـ (سبحان الله) تعجب لغوي سماعي.

مسألة: في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم يذكر فاعله

قال السيوطي[5]: "(وَيجوز إبقاؤه) أَي الْفَاعِل مَعَ الْإِضَافَة إِلَى الْمَفْعُول (فِي الْأَصَح) نَحْو قَوْله تَعَالَى: فِي قِرَاءَة يحيى بن الْحَارِث الذّمارِي عَن ابْن عَامر: ﴿**ذكر رَحْمَة رَبك عَبده زَكَرِيَّا**﴾ [مَرْيَم: 2] وَقَوله – صلى الله عليه وسلم–: "**وَحج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**"[6].

عرض وتحليل:

قال المرادي[7]: "أنْ يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "... **وحجُّ البيت من استطاع إليه سبيلًا**".

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ج907/2).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج3/ 42).

(3) صحيح مسلم، باب الدليل أن المسلم لا ينجس، مسلم (ج282/1)، رقم الحديث: 371.

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1076/2–1077).

(5) همع الهوامع، السيوطي (ج49/3).

(6) صحيح مسلم، باب الإيمان بالله وشرائع الدين، مسلم (ج41/1)، رقم الحديث: 12.

(7) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (ج847/2).

قال الصبان[1]: "وليس مخصوصًا بالضرورة خلافًا لبعضهم ففي الحديث "حج البيت من استطاع إليه سبيلا"، أي وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل".

يتضح مما سبق أنَّ من أحوال المصدر المضاف؛ أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يذكر فاعله، وقد قالوا عن هذه الحالة: إنها ضعيفة. أما قول النبي – صلى الله عليه وسلم–: "وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا"، وهو قليل. فإنْ قلت: أفلّا استدللت عليه بالآية الكريمة، آية الحج؟ قلت: الصواب: أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من (الناس)، أو في موضع رفع بالابتداء، على أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي: من استطاع فليحج.

خلاصة القول: استشهد السيوطي بالحديث في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم يذكر فاعله.

مسألة: في إضافة صفة مجردة من (أل) إلى مضافٍ لضمير

قال السيوطي[2]: "(وتقبح) الْإِضَافَة حَال كَون الصّفة دون أل (إِلَى مُضَاف لضمير) وَهُوَ مِثَال حسن وَجهه (ومنعها سِيبَوَيْهِ اخْتِيَارًا) وَخص جَوَازهَا بالشعر كقول الشماخ:

أمِــن دِمنتــين عــرَّج الركــب فيهمــا بحقــل الرُّخــامي قــد عفــا طللاهُمــا

أقامــت علــى ربعيهمــا جارتــا صــفًا كميتــا الأعــالي جونتــا مُصْــطلاهما

(و) منعهَا (الْمبرد مُطلقًا) فِي الشّعْر وَغَيره، وَتَأَول الْبَيْت الْمَذْكُور على أَنَّهُمَا من قَوْله: مصطلاهما عَائِد على الأعالي؛ لِأَنَّهَا مثناة فِي الْمَعْنى. قَالَ ابْن مَالك فِي شرح الكافية: وَهُوَ عِنْد الْكُوفِيّين جَائِز فِي الْكَلَام كُله، وَهُوَ الصَّحِيح؛ لِأَن مثله قد ورد فِي حَدِيث أم زرع: "صفر وشاحها" وَفِي حَدِيث الدَّجَّال (أَعور عينه الْيُمْنَى)[3] وَفِي وصف النَّبِي صلى الله عليه وسلم: **(شثن أَصَابِعه)** قَالَ وَمَعَ هَذَا فِي جَوَازه ضعف، وَوَافَقَهُ أَبُو حَيَّان. (وَكَذَا) يقبح (رَفعهَا مُطلقًا) أَي مَعَ أل ومجردة (العاري من الضَّمِير وأل، وَالْإِضَافَة إِلَى أَحدهمَا) وَذَلِكَ مِثَال: الْحسن وَجهٌ، وَحسن وَجهٌ، وَالْحسن وَجه أَب، وَحسن وَجه أَب".

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان (ج2/437).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج3/66–67).

(3) صحيح البخاري، باب قول الله اذكر في الكتاب مريم، البخاري (ج4/167)، رقم الحديث: 3441.

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[1]: "وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح؛ لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع (صفر وشاحها) وفي حديث الدجال: (أعور عينه اليمنى)، وفي وصف النبي – صلى الله عليه وسلم – (شثن أصابعه) ومع جواز ففيه ضعف".

وقال أيضًا[2]: "ونحو حسن وجهه قليل غي ممتنع، وكذا حسن وجهٌ، ومن أمثال مررت برجل حسن وجهه، ما في الحديث من وصف الدجال: (أعور عينه اليمنى) وما في حديث أم زرع من قوله: (صفر وشاحها)، وفي وصف النبي – صلى الله عليه وسلم – (شثن أصابعه) وقال أبو علي القالي في حديث علي – رضى الله عنه – يصف النبي (كان ضخم الهامة كثير شعر الرأس شثن الكفين والقدمين طويل أصابعه ضخم الكراديس)، فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال مررت برجل حسن وجهه .. والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه".

قال الشاطبي[3]: "ومثال المجرور بالمضاف: مررت برجل حسن وجهه، ومنه في الحديث في صفة الدجال (أعور عينه اليمنى) وفي وصف النبي – صلى الله عليه وسلم – **(شثن أصابعه)**".

قال أبو حيان[4]: "ويجوز النصب والجر ضرورة،.. وفي الحديث (أعور عينه اليمنى) وإن أتبعته بغير الصفة فعلى اللفظ إن رفعًا فرفع، وإن نصبًا فنصب، وإنْ جرًا فجر".

قال الأشموني[5]: "والجرُّ عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات، ومنعه المبرد مطلقًا، لأنه يشبه لشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، ففي حديث أم زرع (صفر وشاحها)".

يتضح مما سبق أنه تقبح إضافة الصفة إذا كانت مجردة من (أل) إلى مضاف لضمير، نحو: حسن وجهه. ومنعها سيبويه اختيارًا، وخصَّ جوازها بالشعر، ومنعها المبرد في الشعر والنثر.

خلاصة القول: يجوز أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها ولكن الأفصح نصب ما بعدها.

---

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج2/1069–1070).

(2) شرح التسهيل، ابن مالك (ج3/95–96).

(3) المقاصد الشافية، الشاطبي (ج4/413).

(4) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج5/2354–2353).

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ج2/255).

مسألة: جواز المطابقة وعدمها في أفعل التفضيل المضاف لمعرفة

قال السيوطي[1]: "(وَفِي الْمُضَاف لمعْرِفَة الْوَجْهَانِ) الْمُطَابقَة وَعدمهَا، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله – صلى الله عليه وسلم–: "**أَلا أخْبركُم بأحبكم إِلَيّ وأقربكم مني مجَالِس يَوْم الْقِيَامَة أحاسنكم أَخْلَاقًا**"[2].

عرض وتحليل:

قال المرادي[3]: "والثاني: أنه يجوز فيه الأمران: المطابقة؛ لشبهه بالمعرف بأل، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد؛ لنية معنى "من"، وإليه ذهب المصنف، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام: "ألا أخبرُكم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؛ أحاسنكم أخلاقا" فأفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن".

قال الصبان[4]: "وقد اجتمع الاستعمالان في قوله – صلى الله عليه وسلم–: "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا". "وإن لم تلو" بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلًا أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه "فهو طبق ما به قرن" وجهًا واحدًا كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم، ونحو: محمد – صلى الله عليه وسلم – أفضل قريش، أي: أفضل الناس من بين قريش. وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص؛ ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى (من) فإنه لا يكون إلّا بعض ما أضيف إليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم، أو قصد حسنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم".

يتضح مما سبق أنّ أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد بها التفضيل، بأنْ نويت معنى (مِن) جاز فيه وجهان: 1. استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله. نحو: (محمد أفضل القوم، المحمدان أفضل القوم، المحمدون أفضل القوم). 2. استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله. نحو: (محمد أفضل القوم، والمحمدان أفضلا القوم، والمحمدون أفضلو/ أفاضل القوم).

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج76/3).

(2) باب حسن الخلق، الأزدي، (ج144/11)، رقم الحديث: 20153.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (ج938/2).

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان (ج71/3–72).

ولا يتعين الاستعمال الأول خلافًا للسراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿**ولتجدنهم أحرص الناس على حياة**﴾[1]، ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى: ﴿**وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها**﴾[2]، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله – صلى الله عليه وسلم–: "**ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون**".

والشاهد فيه: أنه وحّد (أحبكم) و(أقربكم)؛ لأن أفعل التفضيل الذي بمعنى التفضيل يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

وجمع (أحاسنكم) ومفرده (أحين)؛ لأنه لم يرد به التفضيل، وإنما المراد به الذات، نحو: الحسن، والذين أجازوا الوجهين، قالوا: الأفصح المطابقة.

يقول السيوطي[3]: "(وَأوجب ابْن السراج الْإِفْرَاد والتذكير) وَمنع من مُطَابقَة مَا قبله قَالَ أَبُو حَيَّان ورد عَلَيْهِ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاس قَالَ تَعَالَى: ﴿**ولتجدنهم أحرص النَّاس على حَيَاة**﴾ [الْبَقَرَة: 96] وَقَالَ: ﴿**جعلنَا فِي كل قَرْيَة أكَابِر مجرميها**﴾ [الْأَنْعَام: 123] فأفرد (أحرص) وَجمع (أكَابِر)".

خلاصة القول: استشهد السيوطي بالحديث الشريف على جواز المطابقة وعدمها في أفعل التفضيل المضاف لمعرفة.

مسألة: رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر قياسًا مطردًا

قال السيوطي[4]: "(وَيكثر) رَفعه الظَّاهِر (إن كَانَ مفضلًا على نَفسه باعتبارين وَاقعًا بَين ضميرين ثَانِيهمَا لَهُ وَالْآخر للموصوف والوارد) فِي ذَلِك عَن الْعَرَب (كَونه بعد نفي) والمثال الْمَشْهُور لذَلِك قَوْلهم (مَا رَأَيْت رجلًا أحسن فِي عينه الْكحل مِنْهُ فِي عين زيد) وَبِه عرفت الْمَسْأَلَة بِمَسْأَلَة (الْكحل) وأفردت بالتآليف فالكحل فَاعل بِأَحْسَن وَهُوَ مفضل بِاعْتِبَار كَونه فِي عين زيد على نَفسه حَالًا فِي عين غَيره وواقع بَين ضميرين ثَانِيهمَا لَهُ وَهُوَ الضَّمِير فِي (مِنْهُ) وَالْأول للموصوف وَهُوَ الضَّمِير فِي عينه، وَقد تقدم النَّفْي أول الْجُمْلَة وَمثله الحَدِيث: (**مَا من أَيَّام أحب إِلَى الله فِيهَا الْعَمَلُ مِنْهُ فِي عشر ذِي الْحجَّة**)[5]".

---

(1) [البقرة: 96].

(2) [الأنعام: 123].

(3) همع الهوامع، السيوطي (ج3/76–77).

(4) المرجع السابق، (ج3/73).

(5) سنن الترمذي، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، الترمذي (ج3/122)، رقم الحديث: 758.

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[1]: "ولم يردوا هذا الكلام المتضمن ارتفاع بأفعل التفضيل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي".

وقال في موضع آخر[2]: "فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى فصل المبتدأ بين أفعل التفضيل والمفضل عليه تخلص من ذلك بجعل المبتدأ الفاعل أفعل بشرط كونه سببًا كالصوم إلى الأيام في قوله عليه السلام: (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر)".

وقد رد أبو حيان على ما قاله ابن مالك ممانعًا له فقال[3]: "الأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه، وإذ رفع أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ على أن إلحاق ذكر ظاهرٌ في القياس وأفعل هذا، وإن كان مشتقًا من مصدر يتعدى فعله إلى مفعول به فإنه لا ينصب المفعول به".

ومنهم من رفع الاسم الظاهر بعد أفعل التفضيل دون ذكر شروط مثل ما قاله الصيمري[4]: "**جعلتُ أحب صفة للأيام فرفعت (الصومُ) به**".

يتضح مما سبق أنَّ السيوطي وافق معظم النحاة على رفع الاسم الظاهر بـ (أفعل) التفضيل بخلاف أبي حيان، ولكنهم اختلفوا في وضع الشروط لكي يرفع اسمًا ظاهرًا، ومن العلماء من وضع شروطًا على هذا كابن عقيل وقد وافقه ابن هشام، ومنهم من ذكر شرطًا واحدًا لرفع أفعل التفضيل لاسم ظاهر بعده بأن يسبق أفعل التفضيل بنفي أو شبهه ولم يتطرق لباقي الشروط.

خلاصة القول: أن أفعل التفضيل ترفع فاعلًا بعدها بالشروط التي وضعها ابن مالك.

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك (ج68/3).

(2) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1140/2).

(3) ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج2337/5).

(4) التذكرة والتبصرة، ص180.

المبحث السادس

باب التوابع والعوارض

مسألة: جواز نصب أجمعين على الحال

قال السيوطي[1]: "لم تنصب حَالًا على الْأَصَح وَقيل نعم حكى الْفراء أعجبني الْقصر أجمع وَالدَّار جَمْعَاء وَقيل يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أَجْمَعِينَ وَجمع وَاسْتدلَّ ابْن مَالك لجوازه بِحَدِيث الصَّحِيحَيْنِ (فصلوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ)[2]".

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عن ابن عقيل وابن مالك وسيبويه وابن هشام.

قال ابن مالك[3]: "وأجاز ابن درستويه حالية أجمعين، وما ذهب إليه وهو الصحيح، لأنه قد صحّ بضبط الثقات من قول النبي – صلى الله عليه وسلم – **(وإنما جعل الإمام ليؤتم به، فإن صلى قائمًا فصلوا قيامًا، وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعين)** وممن صحح النصب في أجمعين المذكور القاضي عياض رحمه الله، وقال: إنه منصوب على الحال".

وقال ابن مالك أيضًا[4]: "وقال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما. بالنصب على تقدير: أَعْنِيْهما وبالرفع على التقدير، هما صاحابي أنفسهما. فحذف الخبر مع المبتدأ، وأبقى توكيد المبتدأ".

قال ابن هشام[5]: "وفي الحديث **(إِذَا صَلى الإِمَام جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ)** يروي بالرفع تأكيدًا للضمير وبالنصب على الحال، وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية الإضافة".

يتبيَّن مما سبق أنه يوجد لهذه المسألة ثلاثة آراء؛ **الأول:** وهو جواز نصب أجمعين على الحال، **والثاني:** أن أجمعين توكيد، والثالثة: رأي المانعين وهو أنَّ أجمعين توكيد محذوف منصوب.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج141/3).

(2) مسند الإمام أحمد، باب مسند أبي هريرة، الإمام أحمد (ج50/12)، رقم الحديث: 7144.

(3) شرح التسهيل، ابن مالك (ج295/3).

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1180/3).

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص294.

خلاصة القول: أن (أجمعين) نصبت على الحالية لعدم تقدير محذوف ولو كانت توكيدًا لوجب تقدير محذوف وعدم التقدير أفصح من التقدير.

مسألة: (حتى) تفيد الجمع من غير ترتيب ولا مهلة

قال السيوطي[1]: "(حَتَّى) هِيَ (كالواو) لمُطلق الْجمع (وَقيل) هِيَ (للتَّرْتِيب) قَالَ ابْن مَالك وَهِي دَعْوَى بِلَا دَلِيل فَفِي الحَدِيث: **(كل شَيْء بِقَضَاء وَقدر حَتَّى الْعَجز والكيس)**[2]".

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[3]: "وفي الحديث: **(كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتّى الْعَجْزِ وَالْكَيْس)** وليس في لقضاء الترتيب، وانما الترتيب في ظهور المقتضيات".

وقد خالف الأشموني والصبان قول ابن مالك، قال الأشموني[4]: "حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافًا لمَن زعم أنها للترتيب كالزمخشري".

قال الصبان[5]: "بالنسبة إلى الترتيب، أي: إلى عدمه بدليل ما بعد والمراد الترتيب الخارجي فلا ينافي أنها للترتيب الذهبي كما مرّ بيانه".

يتضح مما سبق أنَّ (حتى) لا تقتضي الترتيب، بل مطلق الجمع، كالواو. ويشهد لذلك قوله – صلى الله عليه وسلم–: **(كلُّ شيءٍ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس)**. وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات.

خلاصة القول: أن (حتى) تفيد العطف فقط ولا تفيد الترتيب.

مسألة: في حذف العاطف وحده

قال السيوطي[6]: "(وَكَذَا الْوَاو) يجوز حذفهَا (دونه) أَي: دون الْمَعْطُوف بهَا (فِي الْأَصَح) كَذَلِك الحَدِيث: (تصدق رجل من دينار من درهمه من صَاع بره من صَاع تمره)[7]".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي (ج181/3).

(2) صحيح مسلم، باب كل شيء بقدر، مسلم (ج2045/4)، رقم الحديث: 2655.

(3) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1211/3–1212).

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ج370/2).

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان (ج144/3).

(6) همع الهوامع، السيوطي (ج193/3).

(7) صحيح مسلم، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، مسلم (ج704/2)، رقم الحديث: 1017.

عرض وتحليل:

قال ابن مالك[1]: "ومن حذف الواو وبقاء ما عطفت قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(تصدق الرجل من دينار، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره)** أي: دينار إن كان ذا ينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بره إن كان ذا بر، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر. ومنه سماع أبي زيد: أكلت خبزًا لحمًا تمرًا، أراد: خبزًا ولحمًا وتمرًا".

قال الصبان[2]: "وقد يحذف العاطف وحده، أي: على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي".

قال الأزهري[3]: "جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله:

كيــف أصــبحت؟ كيــف أمســيت . ... [4]

يتضح مما سبق أنه يجوز حذف واو العطف دون المعطوف بها، في الأصح، كما في الحديث السابق، ومنع ذلك ابن جني، والسهيلي، وابن الضائع؛ لأن الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها.

خلاصة القول: أقول بأنه يجوز حذف حرف العطف إذا أمن اللبس وفهم القصد من القول.

مسألة: تذكير العدد وإن كان المعدود مذكرًا محذوفًا

قال السيوطي[5]: "أَي هَذَا مبحثه (يؤنث بِالتَّاءِ ثَلَاثَة) فَمَا فَوْقهَا (إِلَى الْعشْرَة) أَي مَعهَا (إِن كَانَ الْمَعْدُود مذكرا مَذْكُورًا) نَحْو أَرْبَعَة أَيَّام وَعشرَة رجال (وَكَذَا) إِن كَانَ الْمَعْدُود الْمُذكر (محذوفًا على الْأَفْصَح) نَحْو صمت خَمْسَة أَي خَمْسَة أَيَّام وَيجوز فصيحًا ترك التَّاء وَعَلِيهِ ﴿**أَرْبَعَة أشهر وَعشرا**﴾ [الْبَقَرَة: 234] (من صَامَ رَمَضَان وَأتبعهُ سِتًّا من شَوَّال)[6] وَحكى الْكسَائي (صمت من الشَّهْر خمْسًا)".

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك (ج380/3).

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان (ج173/3).

(3) شرح التصريح على التوضيح، المرادي (ج159/2).

(4) البيت من الخفيف لأبي الحسن في الخصائص لابن جني، (ج291/1).

(5) همع الهوامع، السيوطي (ج217/3).

(6) صحيح مسلم، باب استحباب صيام ستة من شوال، مسلم (ج822/2)، رقم الحديث: 1164.

عرض وتحليل:

قال أبو حيان[1]: "وإذا أخبرت عن عدد مجرد من المعدود من ثلاثة إلى عشرة كان كله بأن يكون بالتاء التاء، نقول: ثلاثة نصف ستة وفي منع صرفه خلاف، وإن أردت بالعدد المعدود، فأما أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره إن لم تذكره فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكر وبعدها مؤنث، تقول: صمت خمسة، تريد خمسة أيام، وسرت خمسًا تريد خمسة ليالٍ، ويجوز أن تحذف تاء التأنيث. حكى الكسائي عن أبي جراح صمنا من الشهر خمسًا. وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا، وصمنا خمسًا، وصمنا عشرًا من رمضان، وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح فلا يلتفت إليه. انتهى. وتظافر النقل في الحديث: (ثم أتبعه بست من شوال)، بحذف التاء تريد بستة أيام".

المبحث السابع
في الأبنية

مسألة: في التعجب من السواد

قال السيوطي[2]: "وهِيَ (أسود من القار)[3] كَذَا فِي حَدِيث صفة جَهَنَّم من سود فَهُوَ أسود وسوداء وَفِي صفة الْحَوْض مَاؤُهُ أَبيض من اللَّبن[4]".

عرض وتحليل:

قال ابن جني[5]: "بِنَاء فعل التَّعَجُّب: وَاعْلَم أَن فعل التَّعَجُّب إِنَّمَا مبناه من الثلاثي تَقول قَامَ زيد ثمَّ تَقول مَا أقومه وَقعد وَمَا أقعده فَإِن تجَاوز الْمَاضِي ثَلَاثَة أحرف لم يجز أَن تبني مِنْهُ فعل التَّعَجُّب وَذَلِكَ نَحْو دحرج واستخرج فَإِن أردْت ذَلِك قلت مَا أَشد دحرجته وَمَا أسْرع استخراجه وَكَذَلِكَ مَا أشبهه وَكَذَلِكَ الألوان والعيوب الظَّاهِرَة لَا تَقول من الْحمرَة مَا أحمره وَلَا من الصُّفْرَة مَا أصفره وَلَا من الْحول مَا أحوله وَلَا من العرج مَا أعرجه فَإِن أردْت ذَلِك قلت مَا أَشد حمرته وَمَا أقبح حَولَهُ وعرَجَهُ".

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج750/1).

(2) همع الهوامع، السيوطي (ج281/3).

(3) موطأ الإمام مالك، باب ما جاء في صفة جهنم، مالك بن أنس (ج994/2)، رقم الحديث: 2.

(4) صحيح البخاري، باب الحوض، البخاري (ج118/8)، رقم الحديث: 6579.

(5) اللمع في العربية، ابن جني، ص138.

قال الشاطبي: وباب أفعل التفضيل التعجب من نوع واحد، وقد استعمل في السواد ذلك أيضًا، ففي الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم–: **(هي أسود من القار)**.

والاستعمال فيهما كثير فلا بُدَّ من القول بالجواز.

خلاصة القول: جاء في التعجب من الألوان والعيوب، مثل: الأبيض والأصفر، والأحول والأعور، فلا يقال: ما أبيض الطائر، ولا ما أصفره، إذا أريد البياض والصفرة، واستشهاد السيوطي جاء موافقًا للقاعدة النحوية.

الخاتمة

بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، وفق الخطة المذكورة في المقدمة، خَلُصَ الباحث لبعض النتائج والتوصيات، وهي:

أولًا: النتائج

- إن كتاب "**همع الهوامع**" يعد – بحق – موسوعة نحوية، إذ أحصى فيه مؤلفه معظم أبواب النحو تقريبًا، فضلًا عن إحاطته بالموضوعات النحوية وذكر الآراء حولها، وبيان اختلافات النحاة فيها، مع دعم ذلك بالشواهد المتعددة، بما قد لا تجده في كتاب غيره.
- يظهر للباحث أن كتاب همع الهوامع للسيوطي يعد أهم كتب السيوطي النحوية، فهو بحق عصاره فكره النحوي، وخلاصة ملكته النحوية، فهو وإن لم يكن آخر كتبه النحوية، إلا أنه وضع فيه كل جهده وركز فيه كل طاقته.
- برزت شخصية السيوطي واضحة في كتابه "همع الهوامع"، وقدرته على تحليل، وترجيح الآراء، وترتيب الأفكار، والاستدلال لها، وساعده على ذلك سعة ثقافته، وتبحره في علوم عدة، كما برزت شخصيته في اختياره لبعض الآراء، ورد بعضها مع التعليل والتفسير، فهي شخصية علمية تقوم على التمحيص والتحليل.
- منهجه العلمي الذي اتبعه يشهد بعبقرية فذة وعلم غزير، من خلال سرده الآراء ومناقشتها والاختيار، والترجيح والتصحيح والتصويب لما يراه مناسبًا لقناعاته النحوية.
- رغم اتخاذه المنهج الوسط بين الكوفيين والبصريين من حيث الاعتماد على السماع والقياس معًا، إلا أن ترجيحه لآراء البصريين أكثر.
- إنَّ الحديث النبوي الشريف يعد المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم.
- موقف السيوطي الواضح من الحديث الشريف، أنه لا يستشهد به على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم– منعه من الاستشهاد به إلا قليلًا قياسًا بالشواهد القرآنية والشعرية، وكان استشهاده به بعد إثبات القاعدة والاحتجاج لها بالقرآن والشعر.
- يعد السيوطي من الفئة المتوسطة للاستشهاد بالحديث، فقد جوز الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي اعتنى بنقل ألفاظها، ولم يرضَ عمن منع الاستشهاد بالحديث كما نقد من جواز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روى منه بالمعنى أو باللفظ، فقد أكثر السيوطي من

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، في كتابه همع الهوامع، فقد بلغت شواهد الحديث عنده مئة وستة وخمسين حديثًا وكرر منها أربعة عشر حديثًا.

ثانيًا: التوصيات:

- يوصي الباحث الدارسين بالاهتمام بمؤلفات السيوطي النحوية، ودراستها دراسة متأنية للخروج بقول فصل عن مدرسة السيوطي النحوية.
- يوصي الباحث بأن يقرر هذا الكتاب في الجامعات للمستويات العليا المتخصصة لدراسته والاستفادة منه.
- يوصي الباحث المجامع العربية بأن تعقد مؤتمرات في الشخصيات النحوية، وإعطائها حقها في هذا المجال.

المصادر والمراجع

1. *الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو*، عبد القادر بن السليت.

2. *ارتشاف الضرب في كلام العرب*، أبو حيان، (1998م-1418هـ). تحقيق رجب عثمان محمد، ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

3. *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، أبو حيان الأندلسي، (ت745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى – القاهرة 1418هـ- 1998م.

4. *إصلاح المنطق*، لابن السكيت – أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244 هـ) – تحقيق محمد مرعب – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى 1423 هـ- 2002 م

5. *أصول التفكير النحوي*، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، جامعة الموصل، 1937.

6. *أصول النحو* ، مناهج جامعة المدينة العالمية – جامعة المدينة العالمية

7. *الأعلام*، الزركلي، خير الدين. (1980م). ط5، بيروت: العلم للملايين.

8. *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1989.

9. *أمالي السهيلي*، لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.

10. *الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه*، اللحام، بديع. (1994م). ط1، دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر.

11. *الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن*، الشوربجي، محمد يوسف. (2001م-1421هـ). ط1، دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.

12. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري – كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ)- المكتبة العصرية – الطبعة الأولى 1424 هـ- 2003م.

13.*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

14.*بدائع الزهور في وقائع الدهور*، ابن إياس. (1963م-1383هـ). تحقيق محمد مصطفى زيادة، (د.ط). القاهرة: طبعة بولاق.

15.*البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، الشوكاني، محمد بن علي. (د.ن). (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

16.*بهجة العابدين*، بترجمة حافظ العصر جلال الدين السيوطي، الشاذلي، عبد القادر. (1988م). تحقيق عبد الإله نبهان، م/1، ط1، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

17.*تاريخ النور السافر في أخبار القرن العاشر*، العيدروس. عبد القادر بن عبد الله (1934). (د.ط)، بغداد: المكتبة العربية.

18.*التحدث بنعمة الله*، السيوطي، جلال الدين. (د.ت). تحقيق اليزابيث ماري سارتين، (د.ط). المطبعة العربية الحديثة العباسية، القاهرة.

19.*تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي*، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: 1353هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

20.*التطبيق النحوي*، للدكتور عبده الراجحي – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 1420هـ 1999 م.

21.*توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 917 هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428 هـ- 2008 م.

22.*جامع الدروس العربية*، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية – الطبعة الثامنة والعشرون، بيروت 1414هـ/1993م.

23. *جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية*، مصطفى الشكعة (1994م-1415هـ). ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

24.*جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية*، مكرم، عبد العال سالم. (1989م-1409هـ)، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

25.*جمع الجوامع النحوي لجلال الدين السيوطي*، أحمد عبد العال (2011م). رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

26.*الجنى الداني في حروف المعاني*، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة– الأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1413 هـ/1992م.

27.*حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1417هـ/ 1997م.

28.*الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية*، محمد ضاري حمادي، ط2، اللجنة الوطنية، 1982.

29. *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*، جلال الدين السيوطي، ترجمة محمد أبو الفصل إبراهيم، ج/1، ط1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

30.*الحديث النبوي في النحو العربي*، محمود فجال، دار أضواء السلف، (د. ت).

31.*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.

32.*خصائص مذهب الاندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري*، عبد القادر الهيتي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، طرابلس، 1993.

33.*دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين*، لمحمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، اعتنى بها خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، بيروت، 1425هـ/ 2004م.

34.*ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر*، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: 808هـ)، المحقق: خليل شحادة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، 1988.

35.*روضة الطالبين وعمدة المفتين*، النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف (د.ت). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

36.*سنن ابن ماجه*، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

37.*السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*، الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، تحقيق/تعليق: عبدالله بن محمد الحمادي، دار الآثار – اليمن.

38.*الشاهد اللغوي*، جبر، يحيى عبد الرؤوف. (1992م). مجلة النجاح للأبحاث. 2 (6)، 265.

39.*شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، الحنبلي، عبد الحي بن العماد.(1986م-1406هـ). تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط1، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

40.*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

41.*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1400هـ/ 1980م.

42.*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، أبي الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى (ت929هـ)، تحقيق: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، 1419هـ – 1998م.

43.*شرح التسهيل*، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410هـ/ 1990م.

44.*شرح التسهيل*، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (672هـ) – تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى 1410 هـ- 1990 م.

45.*شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1421هـ/ 2000م.

46.*شرح التصريح على التوضيح*، للأزهري خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري (ت905هـ)، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1454هـ.

47.*شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (686هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، 1975.

48.*شرح الكافية الشافية*، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني – أبو عبد الله جمال الدين (ت 672 هـ) – تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي – جامعة أم القرى مركز البحث العلمي

واحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – الطبعة الأولى – مكة المكرمة، 1402–1982م.

49.*شرح الكافية الشافية*، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، 1402هـ/ 1082م.

50.*شرح المفصل للزمخشري*، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1422هـ/ 2001م.

51.*شرح المكودي على ألفية ابن مالك*، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي صالح المكودي (ت 807 هـ) – تحقيق الدكتورة فاطمة راشد الراجحي – جامعة الكويت 1993 م.

52.*شرح جمل الزجاجي*، لأبي الحسن على بن علي بن خروف الاشبيلي (609 هـ)– تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب – معهد البحوث العلمية واحياء الت ا رث الاسلامي – مكتبة الملك فهد – الطبعة الأولى – مكة المكرمة 1419 هـ.

53.*شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي*، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.

54.*شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، 1424هـ/ 2004م.

55.*شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، لجمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/ 1977م.

56.*شرح قطر الندى وبل الصدى*، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، 1383هـ.

57.*شرح مقامات جلال الدين السيوطي*، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (1989م). تحقيق سمير محمد الدروبي، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع.

58.*شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت 573 هـ) – تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – الدكتور يوسف محمد عبد الله – دار الفكر المعاصر – الطبعة الأولى – بيروت 1420 هـ– 1999 م.

59.*شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح*، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ.

60.*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 373 هـ) – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة – بيروت 1407 هـ- 1987 م.

61.ضحى *الإسلام*، يبحث عن نشأة العلوم في العصر العباسي الأول، أحمد أمين، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)

62.*الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*، السخاوي، شمس الدين. (1992م- 1412هـ). ط1، ج1، بيوت: دار الجيل.

63.*الطبقات الصغرى*، الشعراني، عبد الوهاب. (1970م). تحقيق عبد القادر أحمد عطا، القاهرة: مكتبة القاهرة.

64.*طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)*، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، الطبعة المصرية القديمة، دار إحياء التراث العربي.

65.*عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

66.*عون المعبود شرح سنن أبي داود*، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1415هـ.

67.*فتح الباري شرح صحيح البخاري*، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.

68.*الفصول المفيدة في الواو المزيدة*، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، الطبعة الأولى، عمان، 1410هـ/ 19990م.

69.*فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات*، الكتاني، عبد الحي بن بد الكبير. (1982م-1402هـ). اعتناء إحسان عباس، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

70.*في أصول النحو*، سعيد الأفغاني، (ط. المكتب الإسلامي)، الناشر المكتب الإسلامي، 1987.

71.*فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ومعه الاقتراح في أصول النحو وجدله*، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي – السيوطي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، 2002.

72.*الكامل*، الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (271 هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة.

73.*الكتاب*، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1999.

74.*الكتاب*، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

75.*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، خليفة، حاجي. (1990م-1410هـ). (د.ط). دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

76.*الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي – أبو البقاء الحنفي (ت 1094 هـ) – تحقيق عدنان درويش – محمد المصري – مؤسسة الرسالة – بيروت.

77.*الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، الغزي، نجم الدين. (1945م). تحقيق جبرائيل سليمان جبور، بيروت: المطبعة الإمريكانية.

78. *لسان العرب*. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ)، (د.ط). بيروت: دار صادر.

79.*اللمحة في شرح الملحة*، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، 1424هـ/ 2004م.

80.*اللمع في أسباب ورود الحديث تنقيح وتصحيح الآيات والأحاديث*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (1996م-1416هـ). بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

81.*المجتبى من السنن- السنن الصغرى للنسائي*، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني – النسائي (ت:373هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، حلب 1406 هـ- 1986م.

82.*المخصص*، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1996م.

83.*المدارس النحوية*، لشوقي ضيف، دار المعارف.

84.*مراتب النحويين*، عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1974.

85.*المساعد على تسهيل الفوائد*، للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكتبة الملك فهد، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، 1422هـ/ 2001م.

86.*مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)*، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000.

87.*المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2010.

88.*مشكلات موطأ مالك بن أنس*، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق طه بن علي بو سريح التونسي، دار ابن حزم الطبعة الأولى، بيروت، 1420هـ/ 2000م.

89.*مصادر اللغة*، عبد الحميد الشلقاني، الطبعة الثانية، نشر المنشأة العامة بليبيا، 1991.

90.*المعجم الأوسط*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي –أبو القاسم الطبراني (ت 367هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

91.*المعجم الكبير*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي – أبو القاسم الطبراني (ت 367 هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، القاهرة.

92.*المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل*، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات دار الكتاب، طرابلس، ليبيا.

93.*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ابن هشام، جمال الدين، (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، 1985.

94.*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب.

95.*المفصل في صنعة الإعراب*، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، 1993م.

96.*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)- تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي – مكتبة الملك فهد – الطبعة الأولى – مكة المكرمة 1482 هـ- 2001 م.

97.*المقتضب*، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1415هـ/ 1994م.

98.*منهج السيوطي ومذهبه النحوي في كتابه "جمع الجوامع النحوي"*، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، نصر عبد العال(2012م). مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، ع2، ص ص357-395.

99.*موت الألفاظ في العربية*، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي – الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة – الطبعة السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المائة 1418- 1419هـ.

100. *الموجز في قواعد اللغة العربية*، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417 هـ) – دار الفكر – بيروت 1424 هـ- 2003 م

101. *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، التهانوي، محمد بن علي. (1996م).. ط1. بيروت: مكتبة لبنان.

102. *موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف*، خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، 1981.

103. *نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي*، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.

104. *نحو اللغة العربية*، للدكتور محمد أسعد النادري – المكتبة العصرية – الطبعة الثانية، بيروت 1418هـ- 1997 م.

105. *النحو الوافي*، لعباس حسن، دار المعارف – الطبعة الخامسة عشرة.

106. *النهاية في غريب الحديث والأثر*، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ) – تحقيق طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي – المكتبة العلمية – بيروت 1399 هـ– 1979 م.

107. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، (د.ط) القاهرة، (د.ت).

108. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1418هـ/ 1998م.

الفهارس العامة

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة البقرة		
.1	وأن تصوموا خير لكم	184	65
.2	ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم	85	91
.3	وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تجزي نفس عَن نفس شَيْئا	48	96
.4	ولتجدنهم أحرص الناس على حياة	96	115، 115
.5	أَرْبَعَة أشهر وَعشرا	234	119
	سورة النساء		
.6	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي	59	11
.7	يَا لَيْتَنِي كنت مَعَهم فأفوز	73	62
	سورة المائدة		
.8	ثم عموا وصموا كثير منهم	71	78
	سورة الأنعام		
.9	وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها	123	115، 115
	سورة الأنفال		
.10	لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم	68	91
	سورة التوبة		
.11	كلمة الله هي العليا	80	61
.12	أسس على التَّقْوَى من أول يَوْم	108	97
.13	وَإِن أحد من الْمُشْركين استجارك	6	105
	سورة يونس		
.14	دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام ...	10	79
	سورة يوسف		
.15	ثمَّ بدا لَهُم من بعد مَا رَأَوْا الْآيَات	35	87
	سورة الحجر		
.16	وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	2	64
	سورة الإسراء		
.17	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	1	97

سورة مريم			
.18	**ذكر رَحْمَة رَبك عَبده زَكَرِيَّا**	2	111
.19	**فإما ترين من البشر أحدًا**	26	104
سورة طه			
.20	**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**	63	71
.21	**لعله يتذكر أو يخشى**	44	84
سورة الأنبياء			
.22	**وأسروا النجوى الذين ظلموا**	3	78
سورة النور			
.23	**ولولا فضل الله عليكم ورجمته في الدنيا والآخرة ...**	14	92
سورة الشعراء			
.24	**قالوا لا ضَيرَ، إنّا إلى ربنا مُنقلبون**	50	86، 86
سورة النمل			
.25	**رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ**	19	خ
سورة القصص			
.26	**ساحران تظاهرا**	48	72
سورة سبأ			
.27	**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ وأخذوا من مكان قريب**	51-50	86، 87، 87
سورة يس			
.28	**وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**	10	65
سورة الحجرات			
.29	**فأصلحوا بين أخويكم**	10	72
سورة الرحمن			
.30	**ذَوَاتَا أَفْنَان**	48	48
سورة الطلاق			
.31	**وَأَشْهِدُوا ذَوي عدل**	2	48
سورة القيامة			
.32	**كلا إذا بلغت التراقي**	2	88
.33	**وجوه يومئذ ناضرة**	22	95
سورة عبس			
.34	**وما يدريك لعله يزكى**	3	84

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
1-	وقد سنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مع كتاب الله	5
2-	زوجتكها بما معك من القرآن	35
3-	يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم	47
4-	وإنما كان متثبتًا مما ينقل، مطمئنًا إلى ما يقول	48
5-	مَا أُحِبَّ أَنَّ يحَوَّلَ لِي ذَهَبًا	49
6-	هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ منْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ	49
7-	رُبَّ أشعث لا يؤبه به	61
8-	الثيب يعرب عنها لسانها	65
9-	من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه	66
10-	لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك	68
11-	لا وِتْران في ليلة	69
12-	البيعان بالخيار	70
13-	لا دَرَيْتَ ولا تُلَيْتَ	72
14-	لَيْسَ من امبر امصيام فِي امسفر	73
15-	يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	76
16-	أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي	78
17-	"لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض	81
18-	لا ضرر ولا ضرار	85
19-	لا أحد أغير من الله عزّ وجلّ	86
20-	لَا يَزْنِي الزَّانِي حِين يَزْنِي وَهُوَ مُؤمن وَلَا يشرب الْخمر	86
21-	نحن معاشر الأنبياء لا نورث	89
22-	أنا أفصح العرب بيد أني من قريش	93
23-	أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة	94
24-	فهل أنتم تاركو لي صاحبي	105
25-	نعم عبد الله خَالِد بن الْوَلِيد	113
26-	سبحان الله إن المؤمن لا ينجس	114
27-	وَحج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	114
28-	شثن أَصَابِعه	115
29-	أَلا أخْبركُم بأحبكم إِلَيّ وأقربكم مني	116

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
30-	وإنما جعل الإمام ليؤتم به، فإن صلى قائمًا	121
31-	إِذَا صَلَى الإِمَام جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ	121
32-	كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس	122
33-	تصدق الرجل من دينار، من در	123
34-	هي أسود من القار	126

ثالثًا: فهرس الأبيات الشعرية

الأبيات الشعرية		الصفحة
فوض أحاديث الصفات	ولا تشبه أو تعطل	26
إن رمت إلا الخوض في	تحقيق معضلة فأوّل	26
إنّ المفوض سالم	مما تكلفه المؤول	26
أيّها السائل قوما ما	لهم في الخير مذهب	26
اترك الناس جميعًا	وإلى ربّك فارغب	26
حدثنا شيخنا الكناني عن	أبه صاحب الخطابة	26
أسرع أخا العلم في ثلاث	الأكل والمشي والكتابة	26
مات جلال الدين غيث الورى	مجتهد العصر إمام الوجود	31
وحافظ السنة مهدي الهدى	ومرشد الضال بنقع يعود	31
فيا عوني انهملي بعده	ويا قلوب انفطري بالوقود	31
واظلمي يا دنيا إ حق ذا بل	حق إن ترعد فيك الرعود	31
وكم علمته نظم القوافي	فلما قال قافية هجاني	61
... ...	يصبح ظمآن وفي البحر فمه	69، 70
فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى	مساغًا لناباه الشجاع لصمَّما	71
يُذيب الرعبُ منه كلَّ عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا	81
لعلهما أنْ تطلبا لك مخرجًا	وأنْ ترْحُبا صدرًا بما كنت أحصر	85
فإنْ كلا لا يرضيك حتى تردني	إلى قطري لا إخالك راضيًا	88
فليت رجالًا فيك قد نذروا دمي	وهموا بقتلي يا بثينَ لَقُوني	92
أمِن دِمنتين عرَّج الركب فيهما	بحقل الرُّخامي قد عفا طللاهُما	112
أقامت على ربعيهما جارتا صفًا	كميتا الأعالي جونتا مُصْطلاهما	112
كيف أصبحت؟ كيف أمسيت	.. ..	119